



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2005م - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي السبت 17 والأحد 18 شوال 1426هـ
الموافق 19 و20 نوفمبر 2005م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03

■ المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2006م.

2- محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 40

■ مواصلة المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2006م.

3- ملحق ص 69

■ تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم السبت 17 شوال 1426 هـ
الموافق 19 نوفمبر 2005م (مساء)

(Perspectives).

فيما يخص الملاحظات العامة، سيدي وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم، بمجرد إلقاء نظرة كلية على الاقتصاد الكلي وبشمولية الماكروإكونوميك (الاقتصاد الكلي) أقول بأنه توجد توقعات وتخمينات في قانون المالية لسنة 2006 على أساس أن تصل نسبة النمو 6% إن شاء الله، بعد ما كانت التقديرات والتوقعات 5.8%، فالأمل هو أن يصل إلى 6% ونأمل أن تقل نسبة التضخم عن 3.5%. أما نسبة الزيادة في الاستهلاك فيتوقع أن ترتفع بثلاث نقاط بالنظر للسنة الماضية لتصل 4.7% وزيادة في مداخيل الأسر.

هذا شيء جميل إن تعلق الأمر بالنظرة الكلية الشمولية لكن إذا تعلق الأمر بالنظرة الجزئية للاقتصاد الجزئي أو (الميكروإكونوميك) لسنة 2006 وقياسا بسنة 2004 وسنة 2005 نرى أن الزيادة الاستهلاكية للأسر هي عبارة عن زيادة إقتتاتية وكلمة "إقتتات" معناه أن الذي يتغدى ربما لا يجد العشاء والعكس صحيح فهو استهلاك إقتتاتي، ووقتي، تربطه ظروف اجتماعية صعبة جد متقطعة ووقتي ومايرافقه، ربما هناك نماء مادي ورفاه اقتصادي في جانب الخدمات وفي جانب الأشغال العمومية وفي جانب تكنولوجيات الإعلام وبعض الألعاب الترفيهية.

لكن من حيث الجانب التضامني وجانب التكافل الاجتماعي ألاحظ تدنيا كبيرا وهذا الأخير ربما يؤثر على الصيغة التكافلية، التلاحمية، التضامنية التي كان من المفروض أن توجد صيغ تجذر ثقافة القانون في الدولة وأن يكون هذا التضامن وهذه المساعدات وهذه الإعانات من الدولة على أن تساهم في بعد إنساني مقنن بقانون وبصيغ قانونية تضمن الكرامة الإنسانية؛ هذا فيما يخص النقطة الأولى.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛
- السيد عبد العزيز زيارى، وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة
الخامسة والأربعين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نستأنف أشغال جلستنا التي شرعنا فيها صبيحة هذا اليوم، فبعد سماعنا لعرض السيد وزير المالية حول نص قانون المالية لسنة 2006م وللتقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية حول الموضوع، سوف يخصص هذا الجزء من الجلسة للنقاش العام والكلمة للمتدخل الأول وهو السيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الوزراء المحترمين والوفد المرافق لهم، ضيوفنا الكرام، سلام الله عليكم.

بادئ ذي بدء ونحن في مجلس الأمة نناقش ونصادق على قانون مالية سنة 2006 شددتني في الموضوع نقطتان اثنتان.

تتمثل الأولى في ملاحظات عامة أما الثانية فهي تتمثل في مجموعة من وجهات نظر وآفاق.

والتملك لأنه هو الذي يفصل في هذه الحالة. إن الفترة الانتقالية (La période transitoire) لأسبوع، لشهر أو لثلاثة أشهر أو لأربعة أشهر قد تؤدي إلى أمور كثيرة؛ لهذا أفضل أن يوقف مؤقتا التطبيق العملي لهذه المادة في الميدان إلى غاية إصدار نص خاص بالملكية العقارية وكذا التوضيح الدقيق لها، هذه كنقطة.

نقطة أخرى، نحن بصدد البحث عن كيفية لجلب الأموال للخزينة العمومية من غير البترول والمحروقات وهذا شيء جميل، لكن في نفس الوقت نحن نراعي مقتضيات الظرف الاجتماعي، نراعي مقتضيات المواطن فرفع رسم فائدة أو تأخير الفوائد الذي كانت تقدر نسبتها بـ 25% ويرى بشأنها أغلب التجار أو المواطنين أن هذه الجزاءات أو العقوبات كثيرة، رفعناها الآن إلى 35% فهل بإمكان المؤسسات القائمة أو الجهات المصرفية أو الضرائب والجهات المختصة أن تحصل هذه الضريبة من الفوائد بـ 35%؟ نجد أنفسنا أمام الواقعة التي حدثت لنا منذ شهرين فقط عندما أصدرنا أمرية تقر بأن التعريفية الجمركية فيما يخص المحجوزات بدلا من أن نضربها ثلاث مرات يصبح المبلغ مضاعفا خمس مرات بمعنى أنه في الميدان أي (Sur le terrain) يصعب على الجمارك أن يحصلوا مبالغ المحجوزات أو العوائد المالية نتيجة المحجوزات لكون الأثمان تصبح مرتفعة أي نضربها في 5 مرات بمعنى مليار نضربه في خمسة فيصبح خمسة ملايين، نتساءل هنا من الذي يسدد؟ يفضل التاجر أن يطبق عليه الإكراه البدني أي زجه في الحبس، ولكن من هو الخاسر؟ إنها خزينة الدولة التي فقدت أو انخفضت من حسابها مورد مالي.

نقطة أخرى تتعلق بعائدات أرباح الشركات التي ظهرت نتيجة الألعاب الربحية مؤخرا أين يكون اقتطاع خزينة الدولة على عائداتها بنسبة 40%. نجد أن عملية الاقتطاع سهلة لكن المشكل المطروح هو كيفية تنظيمها قانونا.

هذه الشركات غير منظمة قانونا ولم ينص عليها لا في القانون المدني ولا في القانون الجنائي،

وفيما يخص النقطة الثانية من حيث التدابير التشريعية، فإنها أي التدابير التشريعية المرصودة في قانون المالية لسنة 2006 كثيرة وهي أنها توفر موارد مالية جديدة من غير المحروقات والبترول وأيضا المواجهة وأساليب لقمع الغش والتحقيقات في الجرائم الاقتصادية وأيضا تطوير الاستثمار الوطني المقيم أو الاستثمار الوطني المقيم في الخارج والاستثمار الأجنبي، هذا أيضا شيء جميل، لكن الأمر الذي يجعلني أتساءل وأنا أتصفح قانون المالية في الكثير من مواده، إسمحو لي حضرة السادة الأعضاء والسيد الوزير ربما هذه وجهة نظر شخصية فيها من الجانب التفسيري والبعد الشخصي أكثر من التجريد والعمومية أقول بأن المواد 9، 11، 16، 19، 38، 39، 46، 54، 57، 68 و 81 كلها مواد - بالنسبة لي ولدي وجهة نظر في كل واحدة - تتسم بالحيطة والحذر، واليقظة وتتسم بالتحفظ أحيانا لاحتوائها على أمور جد هامة تمس حقوق المواطنين وحقوق الخلق وفي نفس الوقت ترتب بعض الالتزامات وبعض الواجبات وعلى سبيل المثال: لو أخذ المادة 54 كمثال والتي كثر عليها الكلام في الغرفة الأولى وقد أدخلت عليها تعديلات في النص المطروح أمامنا للدراسة. وأيضا تقرير اللجنة المختصة في الموضوع وقد أسهمت وأبرزت بعض النقاط لكن الغرابة وهي أن مادة واحدة يختلف فيها إثنان وثلاثة وأربعة عن كثرة المصطلحات الموجودة.

أدرج في البداية مصطلح تنازل (Un désistement) ثم استحدثت بعدها عبارة تسوية بالتراضي (Règlement à l'amiable de gré à gré) وبعدها تنازل (Concession) أو حق امتياز، حق الانتفاع (Droit de jouissance)، والرهن، والاقتراض ثم التملك كل هذا نجده في مادة واحدة وهي خاصة بمنح الأراضي التابعة لأمالك الدولة لقطاع المقاولين المستثمرين الخواص.

الحل الوحيد فيما يخص هذه المادة وفي أقرب وقت ممكن وعلى عنصر الاستعجال أي (L'urgence) يتطلب الإسراع بإدخال قانون الملكية العقارية

القاعدة بصورة أوتوماتيكية، تلقائية، إنه أمر غريب يمس بحرية التجارة وبحرية النشاط التجاري وكذا العمل التجاري.

ومن زاوية أخرى نجد أن العائدات التي نحصلها من المحاضر من المفروض أن توجه إلى خزينة الدولة فإن نسبة 50% منها تعود لموظفي سلك التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش، ومعناه أن الذي نزعناه باليد اليمنى نأخذه باليد اليسرى وهنا في الوقت الذي نحن بصدده نتحدث عن الحد الأدنى للأجور والوظيف العمومي ومسألة رفع الأجور، فكأننا نقوم بعملية تمييزية بين الموظفين.

نتطرق إلى نص مادة أخرى والمتعلقة بـ: (La délégation de pouvoir) إنها سلطة التفويض في الصلاحية بالنسبة لمفتشي الضرائب، لمفتش الضرائب سلطة تخفيض نسبة الضريبة إلى حد 50 مليون (Dégrèvement) إنه أمر ييسر ويسهل على العدالة من عبء تمرير كل القضايا إليها ويكون هناك نوع من الوساطة (La médiation) من أجل المعالجة لكن يتطلب الأمر في نفس الوقت الشفافية، الرقابة والتتبع أو المتابعة تفاديا لعدم الوقوع في الآفات الاجتماعية المتمثلة في النفعية والمصلحية والمحاباة والرشوة؛ لا أطيل كثيرا لأن كلامي فيه تحاليل للمواد المذكورة وسوف أقدمها مكتوبة إلى السيد الوزير ونسخة إلى السيد الرئيس.

وأختم مداخلتني بكلمة تخص الآفاق (Les perspectives) فما نتمناه بعد أن أعطى الشعب الجزائري تأشيرة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وبعد أن قدر رصيد خزينة الدولة بـ 55 مليار دولار كمخزون احتياطي وبعد طرح الخطة الخماسية وضخ 55 مليار دولار في الشرايين الاقتصادية للدولة، وكنتيجه لهذه العوامل التي أوجدت لنا الظروف الموضوعية والمناخ الملائم ووفرت الشروط للعمل، على جميع مؤسسات الدولة في مختلف مستوياتها وفي مختلف درجاتها أن لا تتذرع بالحجج وأن لا تتذرع بمختلف الذرائع ولا بد أن تضع نفسها في الخدمة العمومية للمواطن واستقرار الدولة الجزائرية. وبحكم كوني في هذا المنبر كعضو في مجلس

فهي تدر أرباحا حاليا وهل نعتبرها من بين (Les jeux d'hasard) وهل نعتبرها شرعية أم غير شرعية... إلخ وما يقال عنها من حيث الحلال والحرام بحيث تصبح نسبة اقتطاع الدولة من أرباحها بـ 40% دون تقنين منظم لها.

هذا ما يجعلني قبل أن أبحث عن اقتطاع الأرباح وأعطي على سبيل المثال (حصة آخر كلمة) التي تثبت خارج الوطن، فكيف تتم عملية الاقتطاع على أرباحها إنه مثال عملي بسيط فهنا ومن المفروض أن نضع الثيران قبل العربة، وليس العكس!؟

فيما يخص الاكتتاب على تأمين الأشخاص إنها نقطة أساسية - لا عليه نؤمن الأشخاص - فبالنظر للأزمة والمحنة التي مستنا في أرواحنا وأموالنا والتي قد مست الجزائر إنه الإرهاب الذي فتح المجال للنهب والحاق بإقتصادنا الوطني خسارة كبيرة بدون أن يوجد ما يسمى بالتأمين، لا عليه تطور التأمين على الأشخاص لكن من الذي يكتب التأمين على الأشخاص لمدة 8 سنوات بدون انقطاع حتى يستفيد من مبلغ (Le bonus) المقدر بـ 20.000 دينار الذي نعتبره الحد الأدنى للأجور مضاعفا مرتين، إنها عبارة عن مادة لا تجد لها مكانا في التطبيق ولا تدخل عن طريقها موارد لخزينة الدولة وفي نفس الوقت هي عملية تمييزية بين الناس وبالضبط بين الفقير والغني؛ ماهو الهدف من وجود هذه المادة؟ فإن كان بإمكان شركات التأمين هذه أن تستمر في الحياة فلها ذلك وإلا فلتفلس والمنافسة مطروحة الآن في اقتصاد السوق.

نقاط أخرى مطروحة، فيما يخص قمع الغش والتحقيقات الاقتصادية، توجد مادة تقر بأنه في حالة إجراء معاينة لمحل تجاري من طرف مفتش تابع لوزارة التجارة ويجد هذا الأخير المحل مغلقا مرتين فإن كان مقررا فرض مبلغ 5.000 دج كعقوبة يضاعف له هذا المبلغ ثلاث مرات ليصبح 15.000 دج، وهذا نوع من التحكم (L'arbitraire) ونوع من أنواع التعسف، ويحدث في بعض الحالات أن يغلق التاجر متجره لمدة أسبوع أو شهر أو يغلق لأسباب وتحت ظروف معينة! إذن أصبح تطبيق

ما زالت التنمية تمول بنفس الموارد ومن نفس المصادر وبنسبة تكاد تكون مطلقة، أي من عائدات النفط وبالرغم من أن الحكومات المتعاقبة جميعها أُنذرتنا بأن البترول ثروة زائلة، وأنها غير متجددة، لا بد من التعجيل لإيجاد بديل لها.

إلا أننا نجد في مشروع قانون المالية ما يؤشر على أن الحكومة قد اعتمدت سياسة حقيقية للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة لثروة النفط، إنها لم تحدد لنا أهدافا كمية وأجالا محددة، ولا خطوات ملموسة في قطاعات معينة بذاتها يمكن لها أن تبين كيف نعوض تدريجيا هذا المورد الرباني بموارد أخرى تعتمد على الجهد الخلاق للإنسان.

سيدي الرئيس،

لقد أعلن السيد رئيس الحكومة عن تخصيص 10 ملايين دينار كتحويلات إيجابية، إننا لا نشك في ذلك أبدا، وهو رقم كفيل بتحسين الإطار المعيشي للمواطن وجدير بالارتياح.

إلا أن المؤسف والواضح للعيان أن نتائج هذه التحويلات لا تظهر على المواطن ولا تظهر في إطاره وفي محيطه المعيشي، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات عن مدى نجاعة هذه التحويلات وكيفية صرفها، وكيفية ترجمتها إلى حقائق ملموسة، وهل تصل إلى مستحقيها؟ وهل تحقق أهدافها؟

وهذا بالضبط ما يزيد من حيرة المواطن، عندما يعلم بأرقام الأموال الضخمة التي تخصصها الدولة للجانب الاجتماعي والتضامني، وبين واقعه الصعب الذي يعيشه.

السيد الرئيس،

أعتقد أن أحد أعضاء الحكومة أعطى رقما لعدد البطالين بالجزائر الذي لا يتجاوز 761 ألفا، أكدوا لنا صحة هذا الرقم، وإن كان كذلك فسلموا لنا قائمتهم وأسماءهم وعناوينهم لنتكفل بهم نحن كأفراد، أما إن كان العدد غير ذلك فعليهم مراجعة تصريحاتهم وحساباتهم!!

السيد الرئيس،

لقد وضع فخامة السيد رئيس الجمهورية يده على الجرح أثناء خطابه في ولاية الأغواط، فيما

الأمة؛ ومجلس الأمة المؤسس الدستوري البارز في الساحة السياسية فهو يتفاعل أيضا مع هذا الخضم المتعلق بالنمو الاقتصادي والشمولية التنموية وفي نفس الوقت لا يقبل بحكم تواجدده وبحكم حراسته الأمانة للمصالح العليا للدولة ولا يقبل بكل ما يقال عنه من ميولات وإيديولوجيات وتموقعات متموقعة هنا وهناك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح والكلمة الآن للسيد حواد موسىه مدني.

السيد حواد موسىه مدني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

إن المتتبع للحياة العامة للبلاد من خلال البرنامج الطموح لفخامة السيد رئيس الجمهورية يقف على إيجابيات عديدة تحققت في الميدان منها استتباب الأمن وإعادة الطمأنينة إلى النفوس، والرجوع إلى الحظيرة الدولية واحتلال الموقع الطبيعي بين مصاف الدول والمحافل العالمية والجهوية.

كما أن استتدراك التأخر الذي عرفته التنمية في العشرية الحمراء أو السوداء كما يقال قد بدأ يأخذ طريقه بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد تعزز ذلك بفضل مخطط دعم النمو الاقتصادي الذي أقره فخامة السيد رئيس الجمهورية بميزانية قدرها 55 أو 60 مليار دولار أمريكي.

وهذه كلها مبادرات إيجابية ومريحة من شأنها أن تجعل الجهاز التنفيذي يعمل في راحة من أمره، وتجعله يستشرف ويرى المستقبل التنموي في البلاد بوضوح، ويعمل على تأمينه وديمومته.

إلا أن هذا المرغوب فيه شعبيا واجتماعيا لم يظهر له أثر في مشروع قانون المالية لسنة 2006.

ما تعلق الأمر بالهياكل القاعدية والأساسية للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،
معالي الوزير،

ميزانية 2006- في الحقيقة- هي المنطلق للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو هو برنامج ضخم والمبالغ المرصودة له هي مبالغ كبيرة والمشاريع المنتظرة منه مشاريع هائلة، الأمر الذي يتطلب سيادة الرئيس، معالي الوزير، سياسة محكمة في التسيير واستراتيجية تحدد آفاق المستقبل، مستقبل هذه الأمة.

وعليه سيدي الرئيس، أريد أن أتدخل في واحدة من هذه السياسات المستقبلية وهي سياسة تطوير المدن والتوسع العمراني.

وهنا أريد التكلم على أمور ثلاثة:

- 1- سياسة توسيع وتنمية المدن في الجنوب؛
- 2- سياسة الاهتمام بالمناطق أو التجمعات السكانية الثانوية؛
- 3- سياسة إنشاء المدن الجديدة.

عندما نقول إن ميزانية 2006 هي منطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو فمعناه أننا لا بد أن نفكر من الآن في سياسة عمرانية تخدم الأجيال القادمة.

أولا، بالنسبة لسياسة تنمية وتوسيع المدن في الجنوب، كلنا يعلم إخواني أن للمدن في الجنوب حاجيات كثيرة وكثيرة مقارنة بالجهات الأخرى، سواء من حيث الكهرباء أو من حيث الماء وكذلك صعوبة تسيير هذه المدن.

وعليه، سيدي الرئيس، معالي الوزير، نعتقد أنه من الواجب أن نجد معايير علمية في تحديد توسيع هذه المدن أي أننا نتمنى أن تكون التنمية في هذه المدن تنمية عمودية وليست توسعا أفقيا.

نتكلم الآن عن مليون سكن، فإذا كان مقر الولاية في الجنوب بصعوبة ما يحتويه من مشاكل سواء تعلق الأمر بتوفير الطاقات إلى غير ذلك، فالولاية تستفيد من 10 آلاف سكن لكننا نمناها 5 آلاف سكن فقط لمقر الولاية فالمشاكل حينئذ تزداد وتحدث كذلك صعوبة بحيث لا بد من خلق أقطاب عمرانية

يتعلق بالاختلالات التي تعرفها منطقة الجنوب والهضاب العليا، وخصها بميزانية إضافية معتبرة من أجل استدراك التأخر والقضاء على هذه الاختلالات وتنميتها تنمية متوازنة متكاملة مستدامة.

إلا أن صندوق الجنوب ورغم إنشائه خصيصا لتجسيد الغاية المذكورة أعلاه، فأمواله تصرف على عمليات ترقيعية، وعلى أنشطة مناسبة، وعلى برامج مؤقتة وهو ما جعله ينحرف عن الغاية التي أنشئ من أجلها.

السيد الرئيس،

وفي الأخير أقول همنا واحد وهاجسنا واحد، وهو ما يخدم المواطن الجزائري في كل أنحاء الوطن ولذلك فإن رغبتنا ملحة في أن نرى الجديد في العمل وفي التنفيذ وفي التجسيد بما يخدم الوطن والمواطن، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حواد مويسه مدني والكلمة الآن للسيد الحاج العايب.. هو غير موجود فالكلمة إذن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السادة والسيدات أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي في البداية، وأنا أتصفح مشروع قانون المالية لسنة 2006 أن أقف أمام محطتين إيجابيتين أرى أنه من الجدير الوقوف أمامهما.

أولا، ما نلمسه في هذا المشروع من تحكم في مجال المديونية الخارجية وكذا الدين العمومي والتقليص من معدل خدمات هذه الديون.

والمحطة الثانية هي تهمين التوجه الإيجابي في دعم ميزانية التجهيز وعندما نقول ميزانية التجهيز، نقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا

المحروقات، وأريد أن أتكلم هنا عن نموذجين:
- النموذج الأول في القطاع الخاص؛
- والنموذج الثاني في القطاع العام.

في القطاع الخاص أريد التكلم عن عملية تصدير التمور والخضر وأقول في هذا المجال إن عملية تصدير التمور شبه متوقفة والمصدرون يعانون من دخول طفيليين في هذا القطاع، فالتمور مخزنة حالياً في كل من ولايات بسكرة، ورقلة والوادي وحتى التمور المجنية السنة الماضية لا تزال مخزنة نتيجة وجود فئة من الطفيليين في السوق الداخلية والدولية بحيث كسروا السوق وكننتيجة ثانية وهي العراقيل البيروقراطية، فإن كنا سيدي الوزير، ندعم سياسة التصدير خارج المحروقات فبالأحرى ومن الأولى أن ندعم هؤلاء ونقوم بتشجيع المصدرين الحقيقيين ونحاول كذلك أن نوقف هذا الأسلوب الاستنزافي لهذه المواد من مصدرين لا تتوفر فيهم الشروط، فقط للتذكير ففي سنة 1990 كانت تباع تمورنا في الأسواق الفرنسية بحوالي 14 فرنكا وهي الفريزة النوع الثاني، وأصبحت تباع حالياً بـ 7 وهذا كله نتيجة حصول هؤلاء الطفيليين على قروض من البنوك بطريقة أو بأخرى؛ لهذا نرى أنه من المفروض أن ننقذ هؤلاء وننقذ اقتصادنا من هذه الكارثة.

النقطة الثانية والمتمثلة في النموذج الخاص بالقطاع العام، طبعاً نجد أن هناك بعض المؤسسات التي أثبتت وجودها ليس فقط على الصعيد الوطني بل كذلك على الصعيد الدولي سواء كان الإنتاج داخل الوطن أو التصدير في الخارج وأخص بالذكر مؤسسة صناعة الكوابل لبسكرة، أعطي بعض الأرقام إذ حصلت هذه الأخيرة على علامة الجودة (ISO - 9002) وعدد عمالها 1400 عامل.

- بلغ مبلغ الاستثمارات بها سنة 1999 ما قيمته 11 مليون دينار جزائري وارتفع المبلغ سنة 2005 بحيث أصبح 254 مليون دج؛
- رقم الأعمال:

* في سنة 1998 كان 1 مليار وثمانمائة مليون دج؛
* في سنة 2004 أصبح 4 ملايين وسبعمائة مليون دج.

جديدة وهي المدن الصغيرة المجاورة، مقرات الدوائر ومقرات البلديات الصغيرة، لذا لا بد أن نفكر في هذا الاتجاه.

النقطة الثانية سيدي الوزير، التنمية في التجمعات السكنية الثانوية بحيث تستفيد كثيراً من البلديات من مشاريعها التي تنجز في مقر البلديات، ونترك التجمعات السكنية الثانوية مما يخلق نوعاً من الزحف وكثيراً من المشاكل من جراء نقل هذه التجمعات الثانوية إلى المدن، فكان بالأحرى أن تعطى تعليمات للاهتمام بهذه التجمعات الثانوية حتى نخلق نوعاً من التوازن وكذلك لنقضي على الكثير من المشاكل.

وثالثاً ودائماً في هذا الإطار ونحن نعيش وضعية مالية مريحة، أعتقد أنه قد حان الأوان ونحن كذلك في منطلق هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو لا بد أن نفكر في إنشاء مدن جديدة وبمعايير علمية تكون مدناً معيارية يقاس عليها في بنائها بالنسبة للمدن الأخرى؛ هذا فيما يخص النقطة المتعلقة بالجانب العمراني.

وأعتقد هنا أن كلاً من صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا بما يحتويه من أموال كبيرة وما خصصته الحكومة في هذا المجال ستستفيد منه عملية إعادة النظر في البناء العمراني.

سيدي الوزير، الجزائر هي جنوب بصحاريها وهضاب بسهوبها الرائعة، جبال بسلاسلها الشاهقة ويحضرني هنا قانون حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الذي صادقنا عليه في هذه القاعة يوم الأحد 23 ماي 2004.

تم إنشاء صندوق جديد في هذا القانون وهو "صندوق الجبل" وقد نصت المادة 13 من هذا القانون على أن يمول هذا الصندوق، بتحديد من قانون المالية ويتمحور سؤال سيدي الوزير هنا: أين وصلت هذه العملية؟ هل شرع في التفكير في طريقة تمويله مثل شقيقه صندوق الهضاب العليا وصندوق الجنوب؟

النقطة الأخرى التي وددت التكلم عنها سيدي الرئيس، سيدي الوزير، تخص مجال التصدير خارج

إنها جودة عالية والمواصفات مطابقة لما هو موجود في السوق العالمية، وتقوم هذه المؤسسة بعملية التصدير إلى الخارج وبالضبط إلى كل من العراق والتشيك وغيرها لكن في القطاع الوطني نجد أن بعض الجهات وهي تابعة للقطاع العمومي تستغل هذه المادة وتلجأ إلى أسواق أخرى مثل تركيا وغيرها وربما تلجأ إلى بضاعة أقل جودة من التي تنتجها هذه المؤسسة.

لذا سيدي الوزير، نتمنى أن نشجع مثل هذه المؤسسة وعلى الأقل القطاع الوطني، والجميع يعلم أننا في شراكة وأننا على أبواب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والمنافسة قائمة لكن هذا القطاع يعول 1400 عائلة ويجب أن نحميه على الأقل فأغلب مؤسساتنا العمومية قد أفلست، لكن هذه الأخيرة قد صمدت وحققنا الأرباح ونجحت في مجال الاكتفاء بالتمويل الذاتي وغيرت كل الآلات، دون اللجوء إلى الاستدانة، فأعتقد أنه من واجب الجميع الوقوف بجانبها وأن نتجه إلى المؤسسات الأخرى مثل سونلغاز لنستغل مادة هذه المؤسسة.

وأخيرا معالي الوزير، نشكركم على العرض الذي قدمتموه في هذه الصبيحة ونشكر كذلك اللجنة على الجهود التي بذلتها ونشيد بجهود الحكومة في مجال الاهتمام بالاستثمار العمومي. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن جديدي. لقد تقدم السيد محمد دراوي بتدخل مكتوب وهو غائب لمشاركته في واحدة من النشاطات الدولية، سوف يمكن السيد وزير المالية منه ويرد عليه في حينه، والكلمة الآن للسيد عبد الرحمن بلعياط.

السيد عبد الرحمن بلعياط: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. السادة أعضاء الحكومة، الإخوة والأخوات زملائي أعضاء مجلس الأمة، سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية. نشكر الحكومة على المجهودات القيمة التي تبذلها في تقديم قانون المالية ونؤيدها في مسعاها واتجاهاتها الرامية كما قال الأخ الوزير منذ حين في عرضه إلى:

- 1- دفع وتنشيط برنامج الإنعاش الاقتصادي؛
- 2- الحصول على نمو بنسبة أكثر وفي إطار الحيطة والحذر أي بدون مغامرة ولا غلو؛
- 3- تأطير التضخم وجعله في الحد الذي يخدم اقتصادا نشيطا والحفاظ على قيمة الدينار والقدرة الشرائية وخاصة للأجراء وذوي الدخل الهش أو الضعيف.

وفي هذا الإطار سيدي الوزير، سيدي الرئيس أيضا، نحاول تدعيم هذا المسعى بالاقترحات الآتية في ثلاث نقاط تتعلق أولا بالمادة 81 من مشروع قانون المالية المعروض علينا ثم فكرة صندوق ضبط الإيرادات وربطها بقانون ضبط تسوية ميزانية السنة أي (La loi de règle-) وثالثا بعض الاعتبارات الاقتصادية والمالية المترابطة.

في النقطة الأولى، سيدي الوزير، تقترح المادة 81 من المشروع إنشاء مؤسسة في شكل تعاونية تسمى "صندوق الاقتصاد" ففي هذا الشأن نود أولا تفصيلا أكثر عن محتوى ومجال هذا الصندوق ومبتغاه؛ ودائما في هذه النقطة الأولى نود لفت انتباه الأخ الوزير والحكومة وكذا المجلس إلى المخاطر التي قد تنجم عن هذا الإجراء الجديد؛ وفي هذا الغموض خاصة سيدي الرئيس بالرجوع إلى ما حدث من إفلاس وإفلاس ذهنية البرمجة والتدليس مثل بنك الخليفة وبنك التجارة والاستثمار الجزائري (Les BCIA).

هذه ملاحظة أولى ممزوجة بالثانية، أما الملاحظة الأخيرة المتعلقة بالنقطة الأولى سيدي وزير المالية تخص كيفية تطبيق هذه المادة لأن منطوق المادة يحيل على نص تتخذه السلطة النقدية - هذا لا بأس به - وهو يدخل ضمن صلاحياتها لكن يمكن أن نفسر أن هذه هي صلاحياتها دون سواها وأحكام الدستور وكذلك الأعراف وكل البحوث العلمية تقول

التشريعي بشأن الفائض أو العجز المسجل لتقرير توظيف استغلاله أو إذا حدث عجز فيجب أخذ التدابير لتغطيته.

ونستكمل هذا الموضوع بملاحظة أخرى، سيدي الرئيس وسيدي وزير المالية، إذا وقع اختلاف في التقييم بمناسبة (La loi de règle-) لدى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة خاصة في الشطر الأول المتعلق بتثبيت أرقام لا اجتهاد فيها، ماذا يقع؟ الإجراءات العادية المنصوص عليها في الدستور وفي القانون العضوي قد لا تفي بالغرض، أود أن أقترح على السيد رئيس مجلس الأمة وعلى الإخوة الوزراء خاصة وزير المالية ووزير العلاقات مع البرلمان أي أقترح على الجميع تنظيم يوم دراسي بمجلس الأمة يتمحور حول نص المادة 160 من الدستور ومحتوى إجراءات وأبعاد ونتائج قانون تسوية ميزانية السنة مثلما بادر به الإخوة الوزراء في السابق حول مواد أخرى كانت تبدو غامضة، هذا هو اقتراحي.

أصل الآن إلى النقطة الثالثة وهي الأخيرة؛ سيدي الرئيس، كثر الكلام عند السياسيين وعند الصحافة ولدى الرأي العام بصفة خاصة عن تزامن - أو المفارقة العجيبة - الوضع المريح للمالية أو البحبوحة المالية للبلاد وظهور بواذر وعلامات الفقر لدى شرائح واسعة ومنتشرة عبر كامل مناطق الوطن، إنها حقيقة لا ينكرها عاقل! ولكن يأتي هذا الكلام سيدي الرئيس مرفوقا بشيء من الحسرة والغضب واللوم ويصل إلى حد دق أجراس الخطر ومزج النصيحة بالوعيد إزاء انتفاضات شعبية عارمة لا يعرف أحد بدايتها ولا نهايتها ولا يليق بنا جميعا - سيدي الرئيس، الإخوة أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس - أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا النوع من التشخيص مع أنه مصبوغ عن قصد أو عن غير قصد بكثير من العموميات والغموض ونقص الدراية والتبسيط في تضخيم الأوضاع وتهويل المخاوف فمرة يصرحون بـ 12 مليون فقير وبعد سنة أو سنتين تصرح نفس الجهات بانعدام الفقراء!! هذا لا يعطي لنا مصداقية وسط الشعب ووسط

عكس هذا، وبصفة أدق أقول بأن تطبيق الأحكام والنصوص التشريعية يعود بصفة مطلقة وغير محدودة إلى سلطة الحكومة وبالتدقيق إلى سلطة رئيس الحكومة كما تنص عليه المادة 85 الفقرة الثالثة من الدستور "يسهر أي رئيس الحكومة على تنفيذ القوانين والتنظيمات" والمادة 125 الفقرة الثانية تنص أيضا "يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة" وأحسن لهذا الصندوق أن يصدر نص تطبيقي من طرف الحكومة حتى تقتصر السلطة النقدية على صلاحياتها وهي معروفة منذ صدور قانون القرض والمعدل في سنة 2003 والمعروف تماما، حتى نتوخى بعض المنازعات أمام القضاء الإداري لأن المنازعات فيما يخص سلطة النقد هي منازعات تختص بصفة من الاستثنائية، هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية سيدي الرئيس فتتعلق بالمادة العاشرة من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والمعدل سنة 2004 - كما ذكره السيد الوزير قبل حين - بشأن صندوق ضبط الموارد؛ وقد تطرق إليه السيد الوزير بشيء من الشرح.

أولا، يجب التذكير والتأكيد على أن قرار تسديد الديون الداخلية والخارجية وتغطية عجز الميزانية المسجل يدخل في صلاحيات البرلمان كما كان الشأن هذا حتى قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا الموضوع مرتبط بصفة وثيقة مع المادة 160 الفقرة الثانية من الدستور والتي تنص "تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان"، هذه ملاحظة أولى وهناك ملاحظة ثانية أراها أكثر أهمية سيدي الوزير وهي أن هذا النوع من النصوص التشريعية أي قانون تسوية ميزانية السنة (La loi de règle-) يحتوي على مضمونين اثنين، يتعلق الأول بالتسجيل وترسيم وتثبيت المعطيات والأرقام المحصلة نهائيا والثاني هو أخذ القرار وهنا بيت القصيد، أخذ القرار

أسبوعية (Le point) قال: إذا انضمنا إلى (O.M.C) وإلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن نصل إلى تهديد 150 ألف منصب عمل! هذا الأمر سيدي الرئيس، وقانون المالية لا يسمح لنا بأن نتوسع خاصة ونحن نأتي لمناقشته في المرتبة الثانية بعد المجلس الشعبي الوطني والوقت محدود، لذا أقترح تجسيد أمر رسمي ودراسي في هذه القاعة لكي نقول للرأي العام نحن واعون وعارفون ونعمل على مساعدة الحكومة والسلطة النقدية وغيرها لكي لا يقال فقط تحصلتم على موارد وأموال دون أن تستفيدوا منها ودون أن تساهموا في تطوير الاقتصاد وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن بلعياط والكلمة الآن للسيد رمضان عز الدين بوستة.

السيد رمضان عز الدين بوستة: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

ممثلو الصحافة الوطنية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذا كان تنفيذ الميزانية لسنة 2006 هي السنة الأولى لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد ما بين 2005 و2009 فإنه من باب أولى أن تعطى أهمية خاصة لمناقشة وإثراء جل أبوابها وفصولها. وإذا كانت أهداف البرنامج التكميلي تتمحور أساسا في الأمور التالية:

- إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية؛

- تحسين ظروف المعيشة للمواطن؛

- التكفل بمختلف احتياجات المواطن خاصة في

مجال التعليم والتكوين؛

- تطوير الخدمة العامة وعصرنتها.

بودي أولا قبل أن أتعرض إلى بعض المقترحات

الساحة السياسية، واقتراحي: إذا كنا جميعا في حاجة إلى تدقيق هذا الأمر، سيدي الرئيس في جلسة خاصة رسمية إن كان يسمح بها القانون وتقبل بها الحكومة، نعقد جلسة خاصة داخل المجلس أو نعقد يوما دراسيا بالتنسيق مع الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة المالية وهيئة التخطيط والتجارة لنتطرق كذلك إلى تسيير العملة الوطنية وحمايتها وجعلها في وقتها وفي هذه البحبوحة المالية قابلة للتحويل.

ندرس كذلك عملية الحد من استيراد الكماليات بحيث يشكو الناس - وكنا متواجدين بأعالي جبال جرجرة أثناء الحملة الانتخابية - وضعهم المعيشي بالرغم من وجود الأموال فتتكفل الدولة باستيراد (Les biscottes et les cosmétiques) وغيرها من الكماليات وكل واحد منا يعرف العشرات والمئات منها، والسؤال يطرح على وزارة التجارة ووزارة المالية هل هي حتمية وقدرنا (C'est une fatalité) فبتحرر الاقتصاد وبانضمامنا للاتحاد الأوروبي وللمنظمة العالمية للتجارة نلجأ للرضوخ وبالتالي نمثل للأمر وكنتيجة لذلك هو صرف كل الأموال، هذا كلام مستوحى من الأوساط الشعبية.

كذلك سيدي وزير المالية وأنا أعرف خبرتك وتجربتك في الاقتصاد وبالخصوص قطاع التجارة، أتساءل سيدي إن كان بإمكاننا حماية نسيجنا الوطني أم لا؟ يعني كل من دولة الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا تخاف الصين وتتخذ كل الإجراءات لحماية إنتاجهم، أما نسيجنا فيتمثل أساسا في التشغيل وفي الجودة ومواطنو سوق أهراس وتبسة، بسكرة، تليلات وأقبو وغيرها هم على دراية بهذه الميزة ولكن نطرح السؤال التالي هل هي حتمية وقضاء؟ أم بمجرد انضمامنا للمنظمة العالمية للتجارة ولالاتحاد الأوروبي يفرض علينا استيراد ما يشاؤون هم؟ إذن يجب حماية هذه المناصب وهذه الصناعات وأنتم على دراية كافية بها وأفضل منا.

سيدي الرئيس وكلمة أخيرة يجب أن نحافظ على مناصب الشغل وبتصريح من رئيس الحكومة

العمراني الذي حدث في مدننا، وعلى سبيل المثال خطوط محطة قطار مدينة بسكرة التي أصبحت غير لائقة وتتطلب التحويل ويصبح موقعها الحالي إما شارعاً مزدوجاً أو سكة ترمواي من المدينة إلى المطار، لكي لا نخسر ذلك التحويل نستعمل السكة كترمواي.

أما في مجال تحسين الظروف المعيشية للمواطن فرغم ما يقال في الموضوع إلا أن الذي أردت أن أتكلّم عنه في هذا المجال هو أن أهمية الأموال المرصودة لقطاع التربية في شقه الاجتماعي والتي يستفيد منها التلميذ مباشرة وأريد أن أقول إنه إذا كانت المطاعم المدرسية قد خضت خطوات جبارة خاصة في المناطق النائية وقد بدت جهود الدولة واضحة إلا أن هناك قطاعين لا يقلان أهمية عن المطاعم المدرسية هما الصحة المدرسية التي تحتاج إلى تنظيم أكثر وقطاع النقل المدرسي الذي مازال يعاني رغم أهميته وأثره على المردود البيداغوجي.

السيد معالي الوزير، يسجل الاقتصاد الجزائري كل عام خطوات إلى الأمام، محيط دولي فرض علينا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، نحن على مشارف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لكن المعاملات التجارية مازالت هشّة والسوق الموازية انتشرت وتوسعت والهيكل التجارية مغلقة كأسواق الفلاح والأروقة... إلخ، في حين أصبحت الشوارع أسواقاً غلقت منافذها وعكرت راحة المواطن ألا تعتقدون معالي الوزير أنه حان الوقت لإيجاد حل لهذه الظاهرة التي تنخر الاقتصاد وتساهم في اللاأمن؟ سيدي معالي الوزير، بقدر ما نثمن جهود حكومتنا وما أنجزته في السنوات الأخيرة بقدر ما نقول إن المشوار طويل وإن المواطن مازال ينتظر منا جميعاً الكثير وإن اقتصادنا مازال في حاجة إلى ترشيد أكثر.

وفي هذا التوجه بودي أن أشجع الآلية التي أنشئت في سنة 2000 ألا وهي صندوق ضبط الإيرادات (Le fonds de régulation)، لا بد أن نحسن تسييره لكي نستفيد من مزاياه ونوجهه إلى:

أن أبدي ملاحظتين:

الملاحظة الأولى تتعلق بالمشكل والطريقة والأسلوب الذي قدمت لنا فيه ميزانية هذه السنة، فكانت مبسطة قدر الإمكان ومتضمنة لجملة من الأشكال التوضيحية لإزالة الكثير من العقبات التقنية التي قد يصعب فهمها.

الملاحظة الثانية هي تطابق أهداف هذه الميزانية والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

فبناء على هذا التطابق أردت أن أبدأ تدخلي أولاً بالهدف الأساسي للميزانية وللبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية لأسجل في هذا الموضوع أمرين:

الأمر الأول يتعلق بتطوير شبكة الطرق لأقول معالي الوزير إنه رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال خاصة إعادة إصلاح وترميم مختلف الطرق الوطنية فإن الطرق البلدية والولائية مازالت تعاني في الكثير من المناطق من تدهور كبير يتطلب الاهتمام أكثر بالإضافة إلى وجوب إيجاد آليات جديدة لتمويل تهيئتها وإعادة إصلاحها خاصة أمام العجز الكبير الذي تعانيه ميزانيات الجماعات المحلية.

الأمر الثاني يتعلق بتطوير شبكة السكك الحديدية وهو القطاع الذي عانى الكثير منذ الاستقلال بل أصيب بتأخر ملحوظ عما كان عليه.

السيد معالي الوزير، إن الاهتمام بهذا القطاع يعني إعادة الحياة لأهم شريان في الاقتصاد الوطني، وأن الانطلاقة في هذا المجال لتستحق كل التنويه ولعل الوضع المالي المريح الذي تعيشه بلادنا يقتضي منا الانطلاقة كذلك في دراسة وإنجاز شبكات الترمواي (Tramway) على غرار الدراسات التي انطلقت في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة تفادياً للاختناق والزحمة والتلوث.

وفي هذا الإطار ونحن نعمل على تجديد شبكة السكك الحديدية، أقترح السيد معالي الوزير وجوب دراسة وإعادة النظر في مواقع محطات القطر وخطوطها التي تستوجب تغييرها نتيجة التوسع

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، ماوددت قوله هو إلزامية تطبيق الرقابة ومتابعة مسار أموال الشعب، سيدي الرئيس، يحتاج الشعب أساسا العمل والسكن فإن قمت بقراءة التقرير لمدة سبع ساعات وعندما تتكلم عن الحقيقة يقال لك يجب أن تحسن وترفع من المستوى لأنك بعيد لم تفهم! الأمر الذي أفهمه سيدي الوزير، أن ترى معظم العائلات التي يكون أحد أبنائها بطالا هل سيوظف ويجد السكن مستقبلا؟ فكل ما يتعلق بالأرقام وكذا بالمنظمة العالمية للتجارة لا تهمة بل تهم الإطارات أو الحكومة أو الرجال المختصين بقيادة البلاد لكن الشعب يريد شيئا آخر!

سيدي الوزير، أذكر على سبيل المثال ولاية قالمة ومادام قد ورد في البرنامج الطرقات والسكة الحديدية وفيما يخص هذه النقطة سيدي الوزير فإن السكة الحديدية التي تكون نقطة بدايتها بوشقوف، قالمة، حمام الدباغ، بوهمدان، واد الزناتي ويصل إلى بلدية الخروب، سيدي الوزير إنه مطلب مواطني ولاية قالمة فإن أدرج هذا الخط في البرنامج الحكومي نقول لك "بارك الله فيك سيدي الوزير" وإن لم يكن مسجل فإننا نطلب منك الإسراع في إنجازها لأن هذا الخط يفك الحصار على مستوى ولاية قالمة، هل تسمعي سيدي الوزير أم لا؟ إذا كان هذا الخط مسجلا فعلا فنتمنى أن تصل هذه المعلومة لمواطني ولاية قالمة وأنا متأكد أنه ستغمرهم الفرحة من شدة احتياجهم له خاصة وأنهم يرون بأنه قد تم إنجاز خطوط كثيرة من بينها خط السكة الحديدية لولاية تبسة وعين مليلة وكذا، نتمنى أن تكون ولاية قالمة مدرجة أو مسجلة في نفس الإطار.

نقطة ثانية تتعلق بسد بوهمدان وبالنظر لولايتنا التي تمتاز بالطابع الفلاحي نرجو أن تستفيد كل الولاية من مياه هذا السد أو على الأقل كل ما يجاور منطقة واد الزناتي بغرض خلق مناصب عمل.

سيدي الوزير، أذكر قضية أخرى تخص الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وعلاقتها بالبنوك، لقد أصدرت تعليمات صارمة من طرف الحكومة أو أعضائها أو وزير المالية ليساعدوا الشباب وبالرغم

- تسديد المديونية مع عدم عقد ديون جديدة بنسب عالية؛

- تحسين مستوى المعيشة للمواطنين؛

- تغطية العجز للميزانية.

وفي الأخير نحاول أن نستضيفه كصندوق توفير واحتياط للدولة الجزائرية تخوفا من الكوارث الطبيعية أو الهزات الاقتصادية... إلخ، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رمضان عز الدين بوسنة والكلمة الآن للسيد حسان بونفلة.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم.

سيدي الوزير، لا أرى في قانون المالية ذلك القانون الذي سهرت من أجله الحكومة بل ما ألاحظه أن الميزانية في المستوى لكن المشكل المطروح اليوم سيدي الوزير هو كيفية تسيير ومراقبة هذه الأموال لكي توجه حقيقة لمصلحة الشعب والمحتاجين لإعانة وتكفل الدولة بهم.

سيدي الوزير، سأعطيك مثالا، إن نية الحكومة هي خدمة الجزائر- وأنا متأكد وكذا الشعب والبرلمانيون بالغرفتين - وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، فهل يوجد حقيقة أشخاص يؤمنون ببرنامج فخامة الرئيس وقد كانوا بالأمس ضده في الميدان؟ نضع علامة استفهام.

سيدي وزير المالية، من حين لآخر تصلنا معلومات أن بنكا من البنوك قد تم السطو عليه فإن لم تصلك من قطاعك تأتاك من جهة أخرى ويمكن أن لا يحدث ذلك حتى تسمع بالعملية!!

لقد قال السيد يحيى فيدوم، وزير الشباب والرياضة "يجب أن نراقب مسار الأموال" فقامت القيامة وقيل إثرها إنه إنسان طبيب جراح ليست لديه الدراية الكافية بقطاعه وهو عديم الفهم لأنه طلب محاسبتهم!

يخدم مصلحته، وكما ذكر السيد بوجمعة صويلح في كلامه - بارك الله فيه - توجد فئات من المواطنين لا تقعات، حقيقة لا يجدون قوت يومهم فإن كان موظف لا يتلقى راتبه الشهري إلا بعد ستة أشهر (Par six) فحضرتكم وزير وفي بعض الأحيان لا تصلون لتغطية حاجياتكم ونجد بالمقابل شخصا آخر بطالا أو مصفيا يسير شركة ويحدد راتبه بنفسه ولمدة عشر سنوات واضعا أقاربه بجانبه ولا نجد من يراقبه، يبيع كما يشاء وعندما يتوجه نحو البنك لا يجد من يوقفه فيما يخص مسألة توظيف أو إقالة أي شخص! هذا فيما يخص القضية الأولى سيدي الرئيس.

سيدي الوزير، قضية أخرى أريد أن أؤكد عليها مرة أخرى فيما يخص قضية تتعلق بالولايات، مادة الغاز الطبيعي متوفر لدينا ونحن في بحبوحة مالية ولكن ينقصنا الغاز فقط على مستوى ولايتنا وبالتحديد دائرة الخزارة التي تبعد بـ 4 كلم عن ولاية قالمة وكذا عين رقادة وبرج صاباط، دعموا واد الزناتي وتركوا بلديتين دون أن نتكلم عن بلدية عين البيضاء وواد فراغة التي نجد بجانبها الغاز الطبيعي.

سيدي وزير المالية، نود أن تمس هذه البحبوحة ولاية قالمة إذ يمكنها أن تدعم بالغاز الطبيعي أي يمكن أن تتم تغطية الولاية بكاملها.

سيدي الوزير، إن الأمر الذي أريد أن أقول عن الأخ بوكرزاة أنه يستحق كل الاحترام أعرفه كمناضل وإلى حد الآن لم يتغير وشكرا سيدي الوزير وبارك الله فيك.

ما وددت قوله إنه إن لم توجد رقابة حقيقية على هذه الأموال الكبيرة التي تنفق على المستوى المحلي أي تصرف يمينا وشمالا فستحدث فوضى وليس بإمكاننا - لا أنا ولا أنتم ولا أحد - إخمادها وإن ثارت هذه المرة فليس بإمكاننا التنقل إلى أي مكان كان، لماذا؟ لأن قضية المصالحة كنا نرى ونود أن تطبق القوانين لغرض أن يسكن المواطن ويعمل ونقوم بدورنا بتعبيد الطرقات وإيجاد حلول لمشاكل المواطنين وهكذا تكون الجزائر - لا بأس - على أحسن حال، والسلام عليكم وشكرا.

من هذا فإن الملفات المودعة لدى الوكالة والبنوك بغض النظر عن النسبة المحددة بـ 10% من الملفات فقط التي تقبل وعن الملفات المرفوضة جراء عملية التصفية والفرز، فمن الشباب من لا تقبل ملفاته لأنه غير جدير ويقال لآخر أجلب لي غدا وثيقة معينة لإتمام الملف ويقال لآخر عد غدا أو الأسبوع القادم وهناك من يقرب له موظف بالمصلحة يعمل هذا الأخير على إعطاء الأولوية وتقديم ملفه وفي آخر المطاف أي عندما يصل ملفه تكون نسبة القبول 1% أو 2%!!

سيدي الوزير، الأمر الذي وددت قوله إنه من واجبكم التأكيد مما يجري في الميدان، أو أرسلوا أشخاصا تثقون بهم يعطونكم الحقيقة!

نحن نقول لكم أحيانا الحقيقة من هنا في المجلس ولكن لا تتم تسوية وضعية إلا عن طريق أحد الأقارب أو البعض الآخر من طرف بعض المسؤولين، وندلكم على هذا لكي نوضح لكم الرؤى ولكي تكونوا على معرفة كاملة بهؤلاء المسؤولين الذين يعملون على تحطيم برنامج الحكومة وبالتالي لتقوموا بتنحيتهم من مركز القرار.

لدينا اليوم 50 ألف جامعي متخرج سنويا والبرنامج هنا يخلق 25 ألف منصب شغل كلهم إطارات، ولن نتكلم عن أولئك الذين سجلوا مؤخرا ثم غادروا أو عن الذين غادروا!

سيدي الرئيس، الأمر الذي أردت قوله وبالتحديد في إطار الاستثمار وأدرج قضية (Les Holding) وكمثال على ذلك الشركات المفلسة، كنت موظفا بشركة ثم غادرتها منذ 10 سنوات ولا يزال بها المصفي يصفني إلى يومنا هذا، فلو منح لمسيرها صلاحية تصفية إفريقيا لباعها! وهو يباشر حاليا عملية البيع والشراء لمدة عشر سنوات بالرغم من امتلاك الشركة لخمس شاحنات فقط وهو المتصرف الوحيد في هذه المؤسسة ويخصص راتبا شهريا لنفسه ولبنى عمه، فلو وجد موظفين لكان التنظيم يحكمهم! من الذي يراقب هؤلاء الآن؟

إن اعتبرنا أنها الاستقلالية، أعتقد أن مفهومها لا يقتصر على النهب بل استعمال أموال الشعب فيما

الصناديق المتعددة وحساباتها ومآلاتها، أين هي؟ فلا بد أيضا إذا أردنا أن نعتمد حكما راشدا من اعتماد التخطيط الواقعي الذي يعتمد على الإحصاء ومعرفة القدرات والطاقات والوسائل المتوفرة وأشير هنا أيضا وأتساءل إلى أين نحن ذاهبون بالضح الكبير للمتخرجين من المعاهد والجامعات والمراكز دون تخطيط ودون معرفة لاستيعاب قدرة السوق والمؤسسات الجزائرية؟ ونجد التناقض أيضا في هذه التخصصات؛ هناك تخصصات بغزارة فادحة، تخصصات ومتخصصون فيما يسمى بالتخصص المربح وهميا والندرة الفادحة الكبيرة في التخصصات والمتخصصين المطلوبة اجتماعيا والتي نجد أنفسنا بأمس الحاجة إليها، ولا بد أيضا هنا أن نشير إذا أردنا حكما راشدا إلى اعتماد مبدأ توسيع الاستشارة والدراسات المتأنية في جميع المشاريع وإن طالت هذه المدة أي مدة الدراسات لأن العبرة في الأخير هي اعتماد المشاريع النموذجية الناجحة، وأذكر هنا مثلا على برنامج الدعم الفلاحي الذي تم فيه ضخ برامج مالية ضخمة دون مرافقة ذلك بآليات رقابية ميدانية فاعلة ودون إحداث التوازن بين فئات المستثمرين الفلاحين والمربين والمسوقين وغيرهم، إذن فإذا أردنا حكما راشدا لا بد لنا أيضا من التقييم والمراجعة وليس عيبا مراجعة الخطأ والتراجع عنه إلى الصواب لأن العيب كل العيب في استنساخ الأخطاء وفي اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام؛ ولا بد أيضا إذا أردنا حكما راشدا من بناء نظام مصرفي قوي يقوم على الشفافية والاستثمار ونحن نريد في الجزائر بنوكا مستثمرة تدر بالربح على الخزينة ولا نريد شبه صناديق ادخار تعتمد على جرعات الانقاذ من الخزينة العمومية عند الإفلاس وهي تحمل في كثير من الأحيان جرثومة فنائها من داخلها مافيا السرقة والنهب، وأتساءل هنا لماذا لا تعتمد الجزائر في بعض بنوكها على النظام غير الربوي؟ الذي نجح - في الحقيقة - في كثير من الأقطار العربية والذي يعتمد أساسا على مبدأ الربح والخسارة ويستقطب كثيرا من رؤوس المال الحلال ويجذب الكتل الكبيرة

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسان بونفلة والكلمة الآن للسيد قداري بن حرز الله.

السيد قداري بن حرز الله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء أهني الشعب الجزائري بالعيدين الفارطين، عيد الثورة وعيد الفطر المبارك اللذين تزامنا مع غرة نوفمبر 2006 والتي أدعو من خلالها الله سبحانه وتعالى أن يعيدهما علينا وعلى الأمة الإسلامية وهي تنعم بالأمن والاستقرار.

قبل أن أتطرق لموضوع المشروع المطروح أمامنا أبدي بعض الملاحظات التي أراها ضرورية في موضوع النظام المالي المتبع في بلادنا والذي يعتبر الإطار الأساسي لوضوح الوجهة والطبيعة والنمط المأخوذ به في النظام الجزائري ولذلك أصبح من الضروري اليوم إن أردنا حكما راشدا، الإصغاء الجيد لبعضنا ككتاب ممثلين للشعب والتجاوب من الحكومة كأعضاء، ممثلين للسلطة التنفيذية وأصبح أيضا حريا بنا أن نبحث عن الحلول المناسبة لكل المعضلات ولا بد أيضا إذا أردنا تطبيق مبادئ حكم راشد أن نعتمد أساسا على الشفافية في التعامل والوضوح في التسيير وقد وصل الغرب بهذا المبدأ الذي هو الشفافية في التسيير إلى إشراك المواطن البسيط وأصبح الإعلام عندهم يقر بنجاح أي برنامج أو فشله وأشير هنا إلى أن ميزانيتنا التي تحمل بعض التناقضات بين اعتماد 19 دولارا كسعر مرجعي للميزانية ظاهرا واعتماد 43 دولارا ضمنا كما جاء على لسان السيد الوزير دون معرفة تفاصيل الموازنات في صندوق ضبط الإيرادات مع وصول سعر البترول اليوم في السوق العالمية إلى 60 دولارا، فأين هي الفوارق؟ وماهي حواصيل

أصبح عائقا أمام التلميذ وأولياهم في تحصيل العلم وممازاد الطين بلة تخلي وزارة التربية عن أولياء التلاميذ عندما منعت عملية كراء الكتاب والتي كانت معتمدة في العام الماضي أم تراني أتكلم عن المنحة الدراسية التي ظهرت في هذه السنة مغولة اليد ومحصورة العطاء تعطى لبعض وتحرم البعض الآخر؟! أم تراني أتكلم عن النقل المدرسي الذي أثاره الكثير وقد وصلت بضاعته المزجاة إلى بعض البلديات واشترأت أعناق بلديات أخرى من طول الانتظار، وأذكر في هذا المجال، في مجال التربية، تلاميذ عين سيدي علي بولاية الأغواط الذين يقطعون كل يوم 80 كلم ذهابا وإيابا للدراسة بثانوية بلدية قلته سيدي ساعد التي لا تتوفر على إقامة داخلية إلى حد الآن! إلى متى تبقى معاناة هؤلاء التلاميذ وغيرهم من أبناء هذا الوطن؟! أم تراني أتكلم عن السكنات الاجتماعية التي ضاقت آمال المواطنين بها ذرعا من طول الانتظار لأن بعض دوائر الولايات التي أعيدت لها هذه العملية قد أعادت التحقيقات التي أخذت من البلديات سنين عدة بعد تحويلها إليهم وأشير هنا إلى ظاهرة الطوابير المشكلة عند أبواب البلديات للحصول على قفة رمضان في شهر رمضان الماضي وهي في الحقيقة ظاهرة مشينة، وأغتتم هذه الفرصة لأقترح على الحكومة إيجاد صيغة توزيع هذه القفة تحفظ كرامة المواطنين وتغنيهم عن السؤال وأتساءل في الأخير عن بعض المسائل والوعود التي ينتظرها بعض سكان ولاية الأغواط:

- 1- أين هي الشركة الداخلية للطيران التي وعد بها وزير النقل لتنشيط المطارات المغلقة مثل مطار الأغواط؟
- 2- أين هو مشروع السكة الحديدية الذي يربط الشمال بالجنوب والذي أشار إليه السيد وزير الداخلية أثناء زيارة فخامة السيد رئيس الجمهورية إلى الأغواط، والذي لم نره مدرجا في البرنامج التكميلي لدعم النمو؟
- 3- أين هم المتعاونون الأجانب السويسريون الذين أعلنت عنهم وزارة الصحة لتنشيط عيادة طب

من أصحاب المشاريع المتوقفة أو المجزئة لمشاريعها ومبالغ استثماراتها والتي تأخذ في كثير من الأحيان البعض وتترك البعض اجتنابا للوقوع في الربا. والملاحظات التي أביها على قانون المالية لسنة 2006 هي أن بالرغم من احتوائه على بعض الإيجابيات مثل اعتماد نفقات التجهيز التي كانت كبيرة وضخمة على حساب نفقات التسيير والقضاء على المديونية الخارجية وبعض التدابير التشريعية المهمة كمكافحة الغش والتهريب إلى غيره إلا أن الحكومة مازالت ترفع بعض الرسوم التي تعود سلبا على المواطن البسيط والتي تنعكس على نفقاته اليومية كالنقل الذي يرفع بدوره كل احتياجات المواطن ويظهر هذا في رفع سعر التعريفات الخاصة بالمحركات (DIESEL) والتعريفات الخاصة بالزيوت والتأمينات والبطاقات الرقمية والتعريفات على البناءات وكأن الحكومة لا ترى كاهل المواطن المتقل بالقدرة الشرائية المتدهورة وضعف الرواتب وأتساءل هنا وأشير إلى ملف سميته بملف "أهل الكهف" يعني ملف الوظيف العمومي الذي طال رقاؤه ولو تزامن صدوره مع فترة المصالحة الوطنية لكان شيئا جميلا وكان مبعثا للأمل والحزم للشعب الجزائري، ولربما خفف من وطأة المعاناة على الطبقة الشغيلة من المعلمين والأساتذة والموظفين والعمال وغيرهم؛ وإنه لا يخفى على الحكومة البلابل والقلاقل المندلعة في عدد من نقاط الوطن وهي تدرك أن السبب الأول والأخير هو تفشي البطالة والفقر والتهميش وما حادثة الأغواط منا ببعيد حيث راح ضحيتها شاب في مقتبل العمر برصاص شرطي واندلعت من جرائها مسيرة غضب اغتتمها بعض سراق المحلات والحرق والفساد ولولا لطف الله وجهود الخيرين من سلطات مدنية وسلطات محلية وعسكرية وبعض الأئمة والمنتخبين لكانت الكارثة، ولذلك أنبه الحكومة من خطر العوز والبيروقراطية والبطالة في أوساط الشباب صف إليه استفزازات المشاعر ومس كرامة الأشخاص والظلم والاعتداء الذي كثيرا ما يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، وفي هذا المضمار تجدني حائرا عما أتكلم! أتراني أتكلم عن الكتاب المدرسي الذي

ارتفاع مستمر رغم الرقم الذي قدمته الحكومة بتقليص نسبة البطالة إلى 17% في السنوات الأخيرة. فالمواطن أو الشاب العاطل يعرف شيئا واحدا ولا يعرف الأرقام، ألا وهو أنه كان بطالا منذ 10 سنوات مضت وكان مقتنعا وصبورا بحجة أن المدخول من البترول الخام كان يساوي أقل من 9 دولارات، أما اليوم فبرميل البترول يساوي أكثر من 60 دولارا، والشباب البطال لا زال على حاله.

كيف نقنع هذا البطال رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لامتناس البطالة حيث قدمت في هذا الشأن عدة حلول ومقترحات منها اللجوء إلى البنوك وإعطائها الضمانات اللازمة بمنح قروض صغيرة ومتوسطة، غير أن البنوك لم تستجب لطلبات الحكومة ولا لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية الذي وعد به الشعب الجزائري وخاصة حل مشكل البطالة وملفات الشباب مكدسة بالآلاف، ولا زالت البنوك تتخبط في مشاكلها الداخلية من اختلاسات ورشاوى، حيث تطالعنا وسائل الإعلام كل يوم بفضائح واختلاسات بالملايير المتورط فيها حتى الموظفون البسطاء التابعون لهذا القطاع، وهذا لنقص المراقبة والمتابعة والسهر على المال العام.

قد أشرنا ونبها مرارا عديدة وفي مناسبات عدة إلى هذه التصرفات اللامسؤولة وطلبنا من الحكومة أن تضع آليات للقضاء على هذه الآفة، منها وضع هذه الأموال بين أياد مخلصه نزيهة قبل توزيعها على أي قطاع.

أما فيما يخص البنوك دائما ونحن على وشك الدخول في التجارة العالمية وفي التنافس الاقليمي وكسب ثقة الزبون فنحن لا نستطيع توفير أدنى شروط العمل، بحيث أن الزبون الذي يريد إيداع أو سحب أمواله يجب عليه الانتظار ساعات وساعات إن لم نقل أياما، فلنخرج الآن لنقوم بزيارة لأي بنك لنجده مكتظا بالزبائن والطوابير تصل إلى الشوارع فالخدمات متدنية وخاصة في فصل الصيف لقلة العمال وغياب المسؤولين مقارنة بالبلدان المجاورة التي يحدث بها العكس، بحيث لا تستغرق العمليات البنكية من سحب أو إيداع إلا دقائق رغم كثرة

العيون بالأغواط؟ وناهيك عن المستشفى الجامعي إذ لا نجد مستشفى جامعيا في الجنوب إلى الحد الآن من البلدية إلى ولاية تمنراست، أين هو موجود؟ 4 - أين هي بنادق الصيد التي وعدت السلطات بإرجاعها لأصحابها أو تعويضهم عن الضرر خاصة في ظل المصالحة الوطنية التي تشمل الجميع؟ 5- أين هو التكفل والقضاء على الأحياء القصديرية مثل تلك الموجودة بمدينة حاسي رمل والبالغ عددها 1200 سكن قصديري؟

6 - أين هو الدعم المنتظر لمربي المواشي على غرار الدعم الذي أعطي للفلاحين والمستثمرين؟ وفي الأخير أتمنى أن تتم عملية إنجاز الغاز الطبيعي والذي - في الحقيقة - بدأ العمل بها في كثير من بلديات الأغواط وتشمل كذلك بلديات أخرى كبلدية سيدي مخلوف وعين سيدي علي وطاجرونة والحويطة والحاج المشري وتاويالة وغيرها. وفي الأخير أشكركم على حسن الإصغاء وأتمنى لكم التوفيق والسداد، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قداري بن حرز الله والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية.

السيد بلقاسم عطية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل هذا الم يقتصر على مناقشة الأرقام والوعود التي قدمتموها ضمن برنامج 2006 ولكن أريد فقط أن أشير إلى بعض القطاعات والنقاط الجوهرية المرتبطة بمعيشة وحيات المواطنين، والمرتبطة أساسا بقطاع المالية.

فالنقطة الأولى التي أريد التطرق إليها هي البطالة، هذه الظاهرة التي يعاني منها معظم سكان مناطق الوطن والتي تتفاقم يوما بعد يوم وهي في

نحن سكان هذه الولاية نتنازل عن حصتنا من هذا البرنامج ونطالب في مكانه بتوفير آلات ميكانيكية فلاحية وإنجاز طرق لتشجيع الكثير من المواطنين للرجوع إلى الريف، وبهذه المناسبة أوجه ندائي إلى السيد وزير المالية ومن خلاله إلى السيد وزير الأشغال العمومية، وأنا مفوض من طرف سكان أربع بلديات لإيصال هذه الرسالة وهي النظر وبرمجة الطريق الرابط بين خنشلة وطامزة انطلاقاً من الشابور مرورا بلمحاشة، جمري، شانت قوم وحويرة على مسافة 30 كلم؛ والذي يغطي أكثر من 2000 ساكن وهذا الطريق لم يعرف ترميماً منذ الاستقلال، رغم الشكاوي التي تقدمنا بها إلى مسؤولي القطاع، فمدير الأشغال العمومية يقول إن هذا الطريق بلدي ولا يمكن برمجته في هذا القطاع وليس للبلديات ميزانية لتنفيذ هذا المشروع ويبقى المواطن هو الضحية.

أما فيما يخص قطاع المياه، فهناك سد بآبار الذي تم إنجازه وتبنيته سنة 1992 بجميع معداته وملتزماته من قنوات السقي وخزان للتوزيع والذي كلف خزينة الدولة أكثر من 300 مليار، والذي لا يزال غير مستغل إلى حد الآن، وسكان محيط بلدية نسيغة وطامزة وكذا مدينة خنشلة لا زالوا ينتظرون استغلاله علماً بأن مدينة خنشلة عاصمة الولاية تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب وخاصة في فصل الصيف حيث توزع المياه مرة في الأسبوع.

أما فيما يخص الصحة، فالمواطن أو المريض عندما يقصد المستشفى ولم يجد الطبيب وخاصة الأخصائي يظن أن هناك نقصاً في عدد الهياكل، لذا في كل زيارة لأي وزير وحتى رئيس الجمهورية يطالب السكان ببناء هياكل أخرى ولا يقتصر المشكل على الهياكل وإنما هو مشكل الأخصائيين فهم متوفرون لكن أغلبهم التحق بالقطاع الخاص، وهؤلاء الأخصائيون درسوا في الجامعات والمعاهد الجزائرية وتدرّبوا في المستشفيات العمومية وبأموال عمومية وفيهم حتى من استفاد من بعثات تكوينية إلى الخارج بأموال عمومية التي هي أموال الشعب، وبعد الرجوع يلتحقون بالقطاع الخاص، نحن لسنا

السياح ونفس الشيء يحدث مع المستثمرين سواء جزائريين كانوا أو أجانب؛ فنتساءل أين الخل ومن المتسبب فيه؟ وما هو الحل؟

قدمتم أرقاماً - سيدي الوزير - قياسية فيما يخص الاستثمارات والمستثمرين، أقول لكم سيدي الوزير ليس لدينا مستثمرون حقيقيون إلا القليل والقليل جداً وذلك في بعض المدن الساحلية، أما الولايات الداخلية فكيف للمستثمر أن يدفع نفس الرسوم ونفس الضرائب مع مستثمري المدن الساحلية وهو يستثمر في ولاية نائية بعيدة عن الميناء والمطار كولاية خنشلة، التي تملك منطقة صناعية حيث وزعت كلها ولم يبق منها متر واحد حيث قام المستفيدون من المستثمرين الوهميين باستغلالها كورشات لعتادهم المعطل أو لسكنات خاصة، وعلى هذا الأساس إذا أردنا أن نخفف من هذه الظاهرة في بعض الولايات الداخلية أو حتى الجنوبية يجب أن ندعم قطاعاً آخر حيويًا ومهماً وناجحاً وهو قطاع الفلاحة بجميع جوانبه من بناء ريفي وإنجاز الطرق وليس بما يسمى بفك العزلة فهذا يعتبر حلاً مؤقتاً وموسمياً يجب أن نتفاداه معناه (Les pistes améliorées). توجد أموال تصرف وتعطى لحل هذه المسالك المكدسة بالتراب هذه السنة وبعدها وبالتحديد بعد فصل الشتاء تتدهور من جديد فنلجأ إلى الطلب من السلطات مجدداً لمد يد المساعدة مرة أخرى لفتح هذه الطرق، نحن نود إن تم منح أية ولاية من الولايات 500 كلم (Pistes améliorées) أعطوها 50 كلم طرقاً معبدة بصفة نهائية لكي لا نصرف على تحسينها مرة ثانية.

ومن بين الحلول التي اقترحتها الدولة يجب الإشارة إليها كذلك، هي تدعيم الشباب البطال لكل بلدية ببناء العشرات من المحلات التجارية، لكن هذا الحل يكلف الخزينة العمومية أموالاً باهظة لا تناسب أغلبية الولايات الداخلية كولاية خنشلة، فكيف نبني محلات في بلديات نائية كبوحمامة، لمصارة وطامزة إلى غير ذلك، فماذا يبيع هؤلاء الشباب؟ ولمن يتاجرون؟ فأغلبية محلات هذه المناطق مغلقة، ولذا،

سنة وأنتم بخير وأهنئ الشعب الجزائري كذلك بالذكرى الواحدة والخمسين لاندلاع الثورة التحريرية ألا وهي ثورة نوفمبر 1954 وأترحم على الشهداء الذين ضحوا وبفضل تضحياتهم نحن ننعم الآن بالاستقلال والحرية.

إن قانون المالية لسنة 2006 بعدما تصفحته اتضح لي جليا بأنه يحتوي على إجراءات هامة تهدف إلى تطهير المحيط الاقتصادي وتساعد في دعم الخزينة العمومية، وتضيف إنجازات زائدة للإنجازات التي تمت في السنوات الماضية، ضف إلى ذلك تدابير هامة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الغش الجبائي وإدماج الاقتصاد الوطني وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التنافسية وعصرنة المناطق الصناعية وتشجيع الصناعات التركيبية وتطوير الأنظمة المعلوماتية والتكوين المتواصل.

إذن لو طبقت هذه الإجراءات ميدانيا لخطا اقتصادنا خطوات عملاقة تجعله في صفوف الدول الأمامية على مستوى الاقتصاد العالمي، وأملني أن تدار هذه الأموال من طرف أياد آمنة وطنية لنرى ويرى الشعب الجزائري إيجابياتها ميدانيا وفي جميع الميادين.

لكن أتساءل كما تتساءل الأغلبية الساحقة من المواطنين رغم المداخيل الضخمة الناتجة عن البترول، 44 مليار دولار سنة 2004، 32 مليار دولار سنة 2003 و50 مليار دولار كاحتياطات، فإن مشروع هذا القانون لا يحتوي على إجراءات للزيادة في الأجور التي بقيت جامدة منذ أمد بعيد، رغم زيادة الأجور تعتبر مطلبا شرعيا مع العلم أن المواد الاستهلاكية الأساسية الضرورية في ارتفاع مستمر بوتيرة فاقت كل التوقعات، الشيء الذي أثر ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن الذي ظل دائما يستغيث ويناشد أولي الأمر الذين في أيديهم مفاتيح الخزائن، لكن مازال ينتظر من يلبي هذا الطلب.

إذن بات على الحكومة حتما أن تتكفل بالجوانب الاجتماعية على رأس أولوياتها، على غرار المصالحة الوطنية التي تقدم بها فخامة رئيس الجمهورية على

ضد القطاع الخاص وإنما نطلب من الدولة أن يكون هناك قانون صارم، فمن أراد أن يشتغل أو يلتحق بالقطاع الخاص فما عليه إلا أن يدرس ويتعلم في أي بلد كان وأي اختصاص يريده ولكن على حسابه الخاص، أما الأطباء الاخصائيين المتخرجين على حساب الخزينة العمومية فيجب أن يبقوا في القطاع العمومي.

وفي الأخير سيدي الرئيس، أشير إلى ظاهرة أخرى وهي استغلال العيادات الخاصة لأطباء أجانب في وقت فراغهم رغم أنهم متعاقدون مع القطاع العام.

إذن نود أن نضع حدا لمثل هذه التصرفات، إذ يوجد أخصائيون ساعدتهم الدولة وبأموال عمومية نأسف لرؤيتهم يتعاملون بالمتاجرة (التبزنيس) يتركون المستشفيات ويلجؤون إلى القطاع الخاص، لأنهم يتلقون راتبا شهريا معتبرا، فإن أقدم أي شخص بغض النظر عن جنسيته سواء كان هنديا أو باكستانيا لا يعرف شيئا نأخذه إلى القطاع الخاص!

إذن نود سيدي الوزير، سيدي الرئيس أن تتخذ إجراءات في هذا الإطار.

وفي الأخير، أتمنى لكم سيدي الوزير، التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم عطية والكلمة الآن للسيد أفلكان أفرواق.

السيد أفلكان أفرواق: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أهنتك وأهنئ الشعب الجزائري بعيد الفطر المبارك، تقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام وكل

سنويا في ولايات أخرى صحراوية بالتداول لأنني أعتقد كما يعتقد الجميع أن ذلك يعد من العوامل الأساسية لتنمية السياحة في وطننا الزاخر بالمناطق السياحية.

وفي الأخير أكرر طلبي الذي أختتم به دائما مداخلتني ألا وهو إضافة عنصرين أساسيين من العناصر المعتمدة أثناء توزيع الميزانية على الولايات أو البلديات، العنصر الأول هو المساحة والعنصر الثاني هو فقر الولاية أو البلدية، أقول إضافة عنصرين أساسيين من العناصر المعتمدة أثناء توزيع الميزانية على الولايات أو البلديات: العنصر الأول المساحة والعنصر الثاني فقر الولاية أو البلدية لأن ولاية تمنراست تمثل ربوع الجزائر العميقة، تتكون من ثلاث مناطق فسيحة الأرجاء هي منطقة الأهفار، منطقة التدكلت والمنطقة الحدودية لدولتي النيجر ومالي، أقرب بلدية تبعد عن مقر الولاية بـ 100 كلم وأبعدها بـ 800 كلم، علاوة على ذلك وجود قرى تبعد عن مقر البلدية التابعة لها بأكثر من 300 كلم الأمر الذي يتطلب إمكانيات وأموالا كبيرة لمواصلة تلبية أبسط الاحتياجات الضرورية لسكان هذه القرى البعيدة وطرقها الصعبة الوعرة المسالك. شكرا على كرم إصغائكم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أفلكان أفرواق والكلمة الآن للسيد محمد أزرار.

السيد محمد أزرار: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء ومعاونوهم،
زملائي زميلاتي الأعضاء المحترمين،
أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية أود أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى السيد رئيس لجنة المالية وأعضائها على ما بذلوه من جهد في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2006.

شكل ميثاق في استفتاء يوم 29 سبتمبر الذي نال القبول من طرف المواطنين بنسبة فاقت كل التوقعات.

نحن نعلم علم اليقين أنه في إطار التحولات الاجتماعية مبالغ ضخمة تنزف من الخزينة العمومية دون أن يستفيد منها أصحابها الحقيقيون بل تذهب في شكل رشاوى وسوء التسيير وصار المستفيدون يملكون الملايير بين عشية وضحاها - رغم أنه وبالأمس القريب كانت وضعيتهم الاجتماعية معروفة عند الجميع - لكن الانتشار الرهيب للرشوة في هاته السنوات الأخيرة يدل دلالة قاطعة على تساقط القيم وفساد القلوب ومحبة الباطل وكراهية الحق، لاشك أن هذه الأخيرة تذهب الكرامة وتعرض للفضيحة في الدنيا والآخرة، وهي هضم للحقوق وتؤدي إلى دفن الجد وعدم تقدير المخلصين من أبناء هذه الأمة في دين الله أعظم إثما، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله الراشي والمرتشي»، واللعنة هنا هو الطرد من رحمة الله والعياذ بالله، ونظرا لهذا الخطر الداهم والزاحف بسرعة، المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، على الجميع التّجند لمكافحة هذه الآفة الخطيرة التي تقضي على الأخضر واليابس إن استمرت.

ولديّ تساؤلان أولهما: منذ أكثر من 03 سنوات تم عقد مؤتمر جهوي في تمنراست حول نمط السكن الصحراوي، شاركت فيه الولايات الصحراوية، قرارات وتوجيهات جد هامة اتخذت آنذاك لتصميم السكن طبقا لتقاليد المنطقة وبتكلفة أقل حسب المختصين إلا أنه لم يربط الطريق التطبيق، إذن ما الفائدة من عقد مؤتمرات وملتقيات تصرف عليها الدولة مبالغ باهظة والأهداف المرجوة منها لم تر النور بل تبقى حبيسة أدراج المكاتب؟

ثانيهما: بالنسبة للسياحة، في أواخر ديسمبر من سنة 2004 تم عقد ملتقى عالمي حول السياحة الصحراوية في تمنراست وهذا الأخير أتى وسجل نتائج جد هامة في الموسم السياحي آنذاك، خاصة في منطقتي "الهفار" و"طاسيلي ناجر" وضمن القرارات أو المطالب آنذاك مواصلة عقد الملتقيات

- إنشاء مدرسة تكوين للحماية المدنية وهذا لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية بالولاية علما أن المنشآت متوفرة.

- إيجاد ميكانيزم تتحمل بموجبه الخزينة العامة نسب الفوائد وخاصة في مجال استثمار الشباب ضمن إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومستثمرات فلاحية وكذا بالنسبة لتربية المواشي نظرا لعزوف معظم الشباب عن ذلك بمجرد سماع فوائد البنوك مهما كانت ضئيلة باعتبار أن المسألة متعلقة بذهنيات المجتمع وثقافته (Donc un changement d'appellation, appeler frais au lieu d'interêt par exemple).

- إعادة النظر في التحفيزات عن طريق الإعفاء من الرسوم والضرائب قصد تشجيع الاستثمار في الجنوب والهضاب العليا مع مراعاة خصوصيات المناطق إذا لا يعقل أن تتساوى تسعيرة المتر المربع الواحد للأراضي القابلة للبناء والاستثمار في الجنوب أو الهضاب العليا مع مثيلاتها في شمال البلاد إذ كنا كلنا فعلا نحرص على تشجيع الاستثمار.

- إعادة النظر في التنظيم المتعلق بالسكنات الاجتماعية بطريقة تضمن لديوان الترقية والتسيير العقاري الحصول على مداخيل التسبيق والإيجار وذلك بتشجيع القادرين على الدفع أو الذين لديهم دخل معتبر ذلك أن مبلغ 12.000 دج المعمول به؛ هل يمكن صاحبه تسديد الإيجار أو دفع المصاريف المتعلقة بالجانب الحياتي؟

كما لا يفوتني السيد الرئيس التنويه بمجهودات المحافظة السامية لتنمية السهوب (Le HCDS) سواء على المستوى الوطني أو على مستوى ولاية النعامة بوجه خاص والتي ظهرت نتائجها في الميدان (المجال الرعوي، أماكن ونقاط تجمع المياه، الطاقة الشمسية) وكل ما يتبع ذلك من انعكاسات إيجابية على الميدان الاقتصادي وحتى الإيكولوجي.

وهنا يجب ومع الأسف أن نشير ثانية إلى أن ولاية النعامة على شساعة أراضيها لم تستفد منذ إنشائها سنة 1984 من أي سد باستثناء دراسة

سيدي الرئيس،
فبعد قراءتي لمشروع قانون المالية لسنة 2006، ظهر جليا أن الحكومة عازمة على تحقيق الأهداف التي سطرته في برنامجها وخاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي ومحاولة تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وذلك اعتبارا لمؤشراتها، أهمها:

- الإرتفاع القياسي وغير المسبوق لسعر برميل النفط مقارنة بالسنوات الماضية؛

- تراجع نسبة التضخم؛

- إنخفاض نسبي في معدل النمو؛

- التحكم في احتياطي الصرف.

بالرغم من ذلك كله، فإن غياب استراتيجية مالية تضع في الحسبان تحديات الواقع ورهانات المستقبل في التكفل بمعالجة مخاطر العولمة واختلالات الأسواق البترولية والمالية ومن ثم فإنني لا أزال أطالب بضرورة الاهتمام بقطاع الفلاحة واعتماده كمورد ثان في التصدير حتى لا تبقى ميزانية الدولة حبيسة الجباية البترولية.

سيدي الرئيس،

أثني على المجهودات المبذولة ضمن تطبيق برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية عن طريق الحكومة وهذا في إطار التكفل بالمشاكل الاجتماعية وكذا الجانب المتعلق بالتنمية والتضامن الوطني.

كما أثني على ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2006 وخاصة في المادتين 70 و71 على التوالي لصندوق الجنوب والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا أملا أن يوجه ذلك إلى دعم فعلي لاستثمارات إنتاجية وأن لا ينحصر ذلك في تجديد الأرصفة بالبلديات.

وفي هذا السياق وانطلاقا من أن ولاية النعامة تعد قطبا هاما في منطقة الهضاب العليا واعتبارا من أن تشجيع ودعم الاستثمار وخلق مناصب الشغل من المحاور الكبرى التي يركز عليها قانون المالية هذا، وبالنظر إلى العدد المعتبر من البطالين بالولاية، وفي ظل انعدام منشآت للتشغيل كالمؤسسات والشركات وفي انتظار المشاريع الكبرى للتنمية الشاملة، فإنني أطلب بما يلي:

لواحد على مستوى دائرة العين الصفراء تمت برمجته ولم ير النور لحد الآن.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي أن أنقل بعض الانشغالات المحلية حملني إياها مواطنو ولاية النعامة أوجزها فيما يلي: - فتح مجلس قضاء النعامة شأنه شأن المجالس القضائية السبع عشرة وذلك بهدف التخفيف من معاناة سكان الولاية في التنقل إلى ولاية سعيدة مع ما يصاحب ذلك من مخاطر وتكاليف ضمن إطار تقريب الإدارة من المواطن؛

- إنشاء مركز جامعي بالولاية لفك العزلة؛

الإسراع في إنجاز الشطر الثاني للسكة الحديدية (سيدي بلعباس - المشرية)؛

- إيصال الغاز الطبيعي لبعض دوائر الولاية (الصفيفية، مفرار، مكن بن عمار).

وأخيرا سيدي الرئيس، إن ثقة المواطن في دولته بدليل تواجده المكثف داخل أماكن الاقتراع عشية الاستفتاء الأخير على مسعى السلم والمصالحة الوطنية يستدعي من الجميع تضافر الجهود دون ملل بهدف التوعية الدائمة في أوساط الشباب وفي ظل البحبوحة المالية التي تعرفها بلادنا جراء ارتفاع أسعار النفط يقتضي الاهتمام أكثر من أي وقت مضى بهاته الشريحة الواسعة من الشعب الجزائري باعتبارها خير خلف لخير سلف.

أشكركم سيدي الرئيس على صبركم وعلى حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أزرار.

كل من السيدين بوعلام لبيد ومحمد الواد قد تقدما بتدخلين مكتوبين سوف يمكن منهما السيد الوزير ويرد عليهما في حينهما، الكلمة الآن للسيد محمد مخلوفي.

السيد محمد مخلوفي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء الموقرون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهني الشعب الجزائري بعيد الثورة التحريرية المباركة، وعيد الفطر، راجين من الله أن يعيدهما علينا والجزائر تنعم بالخير واليمن والرخاء.

السيد الرئيس،

إن نظرة متفحصة في الظروف الاجتماعية للمواطن وما آل إليه وضعه من تدهور ينذر بالشؤم، ليبعث في أنفسنا الشعور بالخوف على المستقبل الغامض ويدفعنا إلى البحث عن حلول جذرية ترفع عنه المعاناة بدل المسكنات التي لم يعد تعاطيها مفيدا لمواطن يطمح إلى غد أفضل وصار لا يثق إلا في تحسينات تزينها الأفعال الجلية بدل الخطابات المفضية إلى طول الانتظار في الأمان المعسولة.

إن من حق المواطن أن يحلم في العيش الكريم، بعد شعور بعودة الأمن والعافية، ومن حقه أن تتوق نفسه إلى تغيير يصل إلى مستوى طموحاته وآماله، غير أنه يعيش على واقع أخبار رفع الأسعار في المواد الاستهلاكية كالماء والدواء والغاز والكهرباء والزيت والعجلات، والوقود ومواد أخرى أضعفت قدرته الشرائية، ودفعت إلى أمور آتية:

1- حدوث تمزق اجتماعي حاد تسحق فيه الطبقة المتوسطة التي كانت السمة العامة في تشكيل المجتمع، لتتوسع دائرة الفقر التي يشغلها الفقراء بنسبة مرتفعة جدا أمام طبقة الأغنياء لترسم صورة الطبقة الاجتماعية التي تبشر بها الأنظمة الرأسمالية والليبرالية المتوحشة.

2- تفش مريع للآفات الاجتماعية، تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، وانتشار المخدرات والبطالة والرشوة والفساد.

3- بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري بتبديد المال العام، واختلاس أموال الشعب المودعة في البنوك بأرقام تبعث على الخوف، وقد صرنا لا نستكمل عملية التحقيق في ملف حتى تفاجئنا

وانظروا إلى المهازل والزلازل التي تطالنا بها الصحف اليومية عن آلاف الملايير المنهوبة من مال الشعب، أمن البنوك أم من جرأء التسيير الفاشل والتعفنّ المستشري في مفاصل الإدارة؟ وانظروا إلى مستويات التسيير الهشة الممارسة من طرف المسؤولين السامين في الدولة والفضائح التي تفضي في الأخير إلى فقدان الثقة، وانهييار هيبية الدولة.

إن كل هذه التصرفات المتعمدة تضرب في صميم الأمة ولا تعكس ما يصبو إليه فخامة رئيس الجمهورية في برنامج الطموح الذي هو في حاجة - قبل رصد الأموال بهذه الأرقام الهائلة - إلى عملية تطهير واسعة النطاق وعملية تكوين رجال تتماشى مع فتح الورشات الكبرى للتنمية في البلاد، لا نعتمد فقط على الأجانب إنما تكوين رجال يؤمنون بالمصلحة العليا للوطن ويعبرون عن استعدادهم للتضحية من أجل إخراج البلاد من أزمتها، وأرى تسجيل ملاحظة بهذه المناسبة وهي: إذا كان البرلمان بالأمس القريب قد صادق على قرار منع استيراد الخمر وتفاءلنا خيرا بهذا القرار في انتظار تدعيم هذا الإجراء بقرار تحويل أراض زراعية من زراعة الكروم إلى إنتاج زراعي يساهم في رفع نسبة النمو الغذائي؛ نفاجأ من نفس البرلمان بقرار يسمح باستيرادها من جديد، ويتزامن ذلك مع احتفالات الشعب بعيد الثورة المجيدة ووضع أكاليل الزهور على أضرحة الشهداء وفاء منأ لهم على مواصلة الدرب من بعدهم!! ولا بد هنا أن نتذكر السابقين من رجال الدولة الجزائرية بخير حين أقدموا على جرف هائل للكروم قصد التقليل - على الأقل - من زراعة هذا المحصول الذي يُحول إلى ما يتنافى مع تعاليم ديننا الحنيف خاصة والبلاد تنعم بالرعاية.

ولدي في الأخير تساؤلات أرجو من السيد وزير المالية أن يتفضل بالإجابة عنها:

1 - يطلعنا الإعلام الوطني كل يوم بفضائح مالية تشوه سمعة البلاد؛ فما هي السياسة التي تعتمزم الحكومة انتهاجها لإيقاف هذا النزيف المالي وتوقيف منح القروض بدون ضمانات؟ وماهي الآليات العملية

الأحداث بعمليات تنسينا حجم سابقاتها.
4 - تنامي أحداث العنف وخروج المواطنين إلى الشوارع جراء سوء التسيير من خلال تصرفات الإدارة، أو الانسداد الحاصل بين المنتخبين والوصاية. سيدي الرئيس،

إرتقب الشعب حدوث التغيير الموعود بعد كل ما تعرفه البلاد من راحة مالية وارتفاع لسعر النفط واحتياطي صرف تزخر به الخزينة العمومية لم نشهده منذ فجر الاستقلال، وانتظر اجتماع الثلاثية غير أنها لم تعبر عن حاجياته اليومية ولم تستجب لطموحاته ولم تكن في مستوى آماله مما يجعلنا نقول بمرارة: من المشرع في البلاد؟ الثلاثية أم البرلمان السيد في اتخاذ القرارات؟

ونتساءل: أين حظّ المواطن من كل هذه العافية وقد فجعناه بعدم مناقشة قانون الوظيف العمومي لرفع الأجور المرتقب منذ سنوات؟ لتكون شريحة واسعة عرضة للابتزاز والضغط المفضية في الأخير إلى تصدع في نسيج الجبهة الاجتماعية ينذر بتنامي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من مشاكل ومتاعب يصعب التغلب عليها إذا لم نتدارك الأمر الآن وليس غدا، خاصة ونحن مقبلون على الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة.

إن الموظفين بدون رفع مستوى أجورهم تضطهرم الظروف إلى تعاطي الرشوة وتنظيم شبكات الفساد المالي والإداري لما يتقاضونه من راتب زهيد مقارنة بما يرونه من تدفق في الأموال، أو يضطهرم هذا الوضع إلى تفضيل الهجرة إلى الخارج والعيش بامتهان وذل بدل أن يدل في وطن بنيناه على أكتافنا لنعيش فيه كرماء.

وإن كان من قدر هذا الشعب ألا يصدر قرار رفع الأجور فليس من قدره أن نرفع له في سعر المواد الاستهلاكية.

سيادة الرئيس،

إنه لا قيمة لقرارات وقوانين نكتبها بأقلامنا ثم ندوسها بأقدامنا مالم تكن هناك أخلة للحياة في شتى مناحيها، ورحم الله الشاعر الذي قال: وإذا أصيب الناس في أخلاقهم * فأقم عليهم مأتما وعويلا

والدولة هي شريك في هذا العقد. إذن أظن أن الجزائر قد استرجعت سيادتها من الناحية الاقتصادية والسياسية منذ العهدة الأولى لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. أما أن نلجأ إلى الخبراء الدوليين وأعني بهذا صندوق النقد الدولي الذي ربما من الممكن أن يوصي الدولة الجزائرية بتحسين ظروف المعيشة أو الزيادة في الأجور فإنه يصبح خطراً على الدولة. سيدي الرئيس،

أظن أن سنوات التسعينات زالت ونحن الآن في 2005 والحمد لله كل الظروف سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية تتطلب منا أن نبدأ في التفكير كيف نتصرف في كل هذه الخيارات النابعة من المحروقات بالرغم من أن البعض ضد التطرق إلى الزيادة في الأجور أو تحسين المعيشة وباللجوء إلى هذا المدخول من المحروقات ما دامت الجباية والضرائب - وبالأخص بالنسبة للوظائف العمومي - تأتي من هذا المدخول.

إذن لا بد أن نبدأ في التفكير ما دمنا مقبلين على هذا العقد الاجتماعي لكي نضمن على الأقل هذا السلم المدني خاصة أن كلاً من الدولة والأطراف الاجتماعية يطلبه.

ولا بد كذلك أن نفكر فيما يخص التضامن الوطني حتى لا نبذر أموال الدولة لأن التضامن الوطني في كل الدول المحترمة وبالأخص ما يسمى بقفة رمضان؛ يبقى من دور الجمعيات الخيرية وليس على الدولة أن تتكفل به! في كل البلديات أو في كل الولايات نعلم أنه يوجد بعض الإخوة من هو عامل بسيط ومدخوله لا يكفيه ومع ذلك يستحي أن يذهب لأخذ القفة الرمضانية.

العجيب كذلك السيد الرئيس، هو تبرع الدولة بالحافلات للبلديات أي أن الدولة تتبرع للدولة! هذا شيء لم يحدث أبداً!! أظن أن هذه الأموال التي تصرف في الحافلات التي يتبرع بها للبلديات كان يجب أن تكون في إطار التضامن الوطني الذي يهم كل قطاعات الدولة، فإذا كانت هذه الحافلات توجه إلى النقل المدرسي أظن أننا قادرون على إيجاد حل

التي أعدتها الحكومة لاسترجاع آلاف الملايير من القروض التي مُنحت بدون ضمانات؟

2- أين هو دور مجلس المحاسبة في هذا الوضع المزري؟ يجب تفعيله ليقوم بمهمته!

3- ماهي الاستراتيجية المنتهجة للتخلص من التبعية الغذائية؟

4- هل وضعت الحكومة آليات عملية لتشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم جميع التسهيلات التي تمكنه من إنجاز مشاريعه في أقرب وقت ممكن كما تفعله بلدان الجوار مع تهيئة الأراضي الخاصة بذلك التي تدخل في إطار التنمية الشاملة للبلاد مراعين في ذلك التوازن الجهوي في مختلف المشاريع؟ شكر الله لكم حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مخلوفي والكلمة الآن للسيد عمار مهدي.

السيد عمار مهدي: شكرا السيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الأعضاء المرافقين للسادة الوزراء،

زملائي زميلاتي،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

بالنسبة لهذه الميزانية، أظن - بعد ما قدمه السيد الوزير من شرح لكل بنودها - أن هناك زيادة في المرافق الاجتماعية وكذلك فيما يخص التجهيز؛ وهذا شيء إيجابي، لكن الشيء المجهول في قانون المالية لسنة 2006 هذا وبالأخص الميزانية؛ هو أنها لم تتطرق للظروف المعيشية للمواطن، يعني أن تحسين ظروف المعيشة للمواطن بعد الاستشارة الشعبية الكبيرة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، يتطلب أن ننظر إلى ميثاق السلم الاجتماعي وهذا الأخير - سيدي الرئيس - لا بد أن يتجسد في العقد الاقتصادي والاجتماعي ما بين الشركاء الاجتماعيين

أو عند حلول السنة الجديدة، على شيء يفيد هؤلاء المواطنين وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار مهدي، والكلمة الآن للسيد محمد قسطالي... السيد محمد أودينة... السيد بوحفص حوباد.

السيد بوحفص حوباد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة وزراء الحكومة،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السادة الحضور،
السلام عليكم.

إن تدخلني هذا يقتصر على بعض النقاط التي تعتبر من أولويات برنامج الحكومة وهذا لتسليط الضوء على بعض المشاكل والنقائص التي تخص ولاية البيض في عدة مجالات منها مجال تربية المواشي فهذا النشاط هو النشاط الأساسي الذي يعتمد عليه معظم سكان الولاية، فبعد هذه السنين العديدة من الجفاف ونزوح الرمال والكوارث الطبيعية التي مست المنطقة حيث قضت على المناطق الرعوية وهذا مما أدى إلى نقص كبير في الماشية وجعل الموالين يعيشون أزمة خانقة أدت ببعضهم إلى التخلي عن هذا النشاط وهذا مازاد نسبة البطالة والنزوح الريفي نحو المدن المجاورة والولايات الداخلية.

سيدي الرئيس،

نقترح أولا: تسطير برنامج خاص لدعم الموالين والمحافظة على الثروة الحيوانية.

ثانيا: إيفاد لجنة وطنية مختصة لمعاينة المنطقة ووضع برنامج استعجالي لمحاربة التصحر.

ثالثا: اقتراح قطاع صحي ببوقطب؛ نظرا للموقع الجغرافي لبلدية بوقطب حيث يعتبر مركز التقاء الطريق الرابط بين ولايتي النعامة والبيض من جهة وولايتي سعيدة وسيدي بلعباس من جهة أخرى، فنظرا لكثرة الحوادث وبعد المسافات عن القطاعات

لذلك سواء عن طريق الخدمات الاجتماعية لعمال التربية التي تتوفر على أموال معتبرة أو عن طريق الجماعات المحلية.

أظن أنه لا بد أن يُعاد النظر في التضامن الوطني، فمن غير الممكن وضع هيكل أو وزارة تتكفل بالفقراء والمساكين.

إذن فبدلا من أن تذهب هذه الأموال بهذا الشكل؛ فلماذا لا نفكر في منح الحد الأدنى للمعيشة لهؤلاء الفقراء والمساكين؟

نفس الشيء وفي نفس السياق، السيد الرئيس؛ نحن في بعض الأحيان نطرح السؤال: لماذا لا يقدم إلينا المستثمرون الأجانب؟ نحن بعد فضيحة بنك الخليفة وصلنا إلى فضائح البنوك العمومية للدولة! السيد وزير المالية، لماذا لدينا المفتشية العامة للمالية؟ هناك حصيلة مالية لكل سنة! ماهو دور محافظ البنك؟ لأننا في بعض الأحيان - السيد الرئيس - كلما سمعنا بـ (L' I.G.F) يعني مؤسسة ما بين المؤسسات نرى أن ذلك المسير متخوف من نتيجة عمله!! فهي مؤسسة بمثابة آلية رقابة تسمح لنا بمعرفة إذا كنا (On peut dissuader).

لماذا لا نستعمل هذه الآلية لصد هؤلاء الذين يغرهم الشيطان بالاختلاسات؟ وكذلك يذهب فكري إلى أبعد من هذا، سيدي وزير المالية فمن حيث الخدمات الاجتماعية في بعض القطاعات هناك الملايير تبذر؛ فلا بد أن نستعمل آلية الرقابة هذه ودعنا نكشف ومن عليه الدفع يدفع!

لما تطرقت إلى قطاع الخدمات الاجتماعية لعمال التربية وجدت أنها تصرف أموالا ضخمة! لدينا تلاميذ البلديات الريفية ليست لديهم إمكانيات وهذا لأن بلدياتهم لا تملك هذه الإمكانيات؛ فلماذا لا نلجأ إلى هذه الخدمات الاجتماعية، على الأقل لتكون في متناول التلاميذ وتمكنهم من الإلتحاق بمدارسهم؟

هذا ما أردت التطرق إليه، السيد رئيس المجلس، السادة الوزراء.

وفي تدخلني هذا سيدي الرئيس، أفضل أن يعلن السيد فخامة رئيس الجمهورية في آخر هذه السنة

المخصصة لهذا الميثاق ولماذا لم تدرج في مشروع قانون الميزانية المعروض علينا؟
السيد الرئيس،

أثمن مجموعة الإيجابيات التي سجلتها على مشروع الميزانية فالعمل بمبدأ ترشيد الأموال واعتماد ميزانية التجهيز لتكون أكثر من ميزانية التسيير والأخذ بمبدأ الأولويات في توزيع الميزانية على مختلف القطاعات حسب أهمية كل قطاع وإدراك ضرورة التنمية الريفية وتشجيع التشغيل ودعم السكن وتعزيز الاقتصاد والتدابير التشريعية وغيرها، لتؤكد جدية القائمين على إعداد الميزانية في تخطي السلبيات والنقائص والوصول إلى ميزانية حقيقية وفعالة مبنية على أسس علمية وإحصاءات دقيقة.
السيد الرئيس المحترم،

مع تسجيلنا للإيجابيات وتأمينها فإننا أيضا نسجل مجموعة ملاحظات وتساؤلات ندعو إلى النظر فيها أو توضيحها لإزالة كل غموض وللوصول إلى طمأننة المواطن ونوجزها في:

1 - عدم تقديم عرض تقييمي لميزانية 2005 كما ينص عليه القانون.

2 - عدم فهمنا نحن والمواطن الكريم بل عدم قناعتنا بأن تعد الميزانية على 19 دولارا في حين أننا نصرف أكثر من 40 دولارا ويبقى سؤالنا مطروحا حول الأسباب وحول مجالات صرفها؟

وهنا أفتح قوسا بعد سماعنا للشرح الذي تفضل به معالي الوزير صباحا حول هذا الموضوع، أقول لقد زاد الطين بلة عندما عرض علينا صندوق ضبط الإيرادات وهو صندوق ميزانيته تفوق الميزانية المعروضة علينا، بدون أن تمر على البرلمان وبدون أن تعرض عليه، فهذا أمر أراه غير قانوني وتعديا على صلاحيات البرلمان.

3 - رغم تسجيلنا للتقدم في العملية التنموية من خلال المشاريع المختلفة إلا أننا نسجل أيضا ملاحظتين هامتين جدا:

- الملاحظة الأولى: عدم الجدية في متابعة إنجاز المشاريع في وقتها وبالجودة التي تحدها البطاقات الفنية، ونتساءل لماذا؟

الصحية المجاورة نطلب إعطاء قطاع صحي لهذه الدائرة مجهز بأحدث الوسائل حتى يتسنى للجميع الاستفادة منه والتخفيف من أعباء تنقل المرضى إلى الولايات المجاورة.

رابعا وأخيرا: شبكة الطرقات، إن شبكة الطرقات بالولاية سواء الرئيسية منها أو الثانوية معرضة بين اليوم والآخر إلى الغلق بسبب العوامل الطبيعية التي تتميز بها المنطقة خاصة العواصف الرملية صيفا والثلوج والأمطار شتاء، منها الطريق الوطني رقم 06 «ب» الرابط بين بلدية بوقطب ومقر الولاية والطريق رقم 06 «أ» الرابط بين بوقطب وولاية النعامة الأكثر استعمالا الذي يستلزم تحديده، كما نطلب صيانة الطرق الثانوية كالطريق الرابط بين بلدية بوقطب وبلدية توسمولين وبلدية المحرة والطريق الرابط بين بلدية الكاف لحر وبلدية الرقاصة والطريق الرابط بين بلدية البنود وبلدية الأبيض سيدي الشيخ.
وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوحفص حوباد والكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

السيد علي سعداوي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السادة معالي الوزراء المحترمون،
السادة أعضاء المجلس الموقرون،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،

بداية إسمحوا لي أن أتقدم بتهاني الخاصة إلى الشعب الجزائري عامة وإلى فخامة رئيس الجمهورية خاصة على نجاح مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية داعين إلى الإسراع في إنزال القوانين والمراسيم التنظيمية المجسدة له، ولسمح لي معالي وزير المالية لأطرح هذا السؤال: ماهي التدابير المالية

وهي الدولار.

2. طال انتظار أهل الهضاب لتفعيل صندوق الهضاب الذي خصص لهم.

3. أخذ تدابير من الآن تخص تنظيم وتسيير المناطق الحرة للتجارة.

4. فتح بنوك غير ربوية أو على الأقل فتح فروع في البنوك العمومية الحالية لا تتعامل بالربا حتى نسمح للجميع بعملية الاقتراض.

5. وهذا مهم جدا: إعادة النظر في عدم حساب سنتي الخدمة الوطنية في سنوات التقاعد لعمال الوظيف العمومي وعلى الهيئات المعنية التكفل بهذا.

6. ضرورة إعادة بنادق الصيد التي استلمتها الدولة من المواطنين أثناء المأساة الوطنية أو تعويضهم عن ذلك والترخيص لهم بشراء بنادق صيد أخرى وأقترح هنا أن يكون التعويض من الميزانية المخصصة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

7. نتمن ما تقوم به وزارة الطاقة والمناجم على تكفلها بملفات إيصال الغاز الطبيعي والكهرباء إلى معظم بلديات الوطن وإعطائها الأولوية لبلديات الهضاب العليا ونحن جد مسرورين بمقترح تسجيل البلديات الباقية في ولاية الأغواط في برنامج صندوق الجنوب، هذه البلديات معروفة وهي: (عين سيدي علي، الحاج المشري، تاويالة، سبقاق، الغيشة البيضاء، واد مزي، تاجرونة، الحويطة، حاسي الدلاعة والعسافي وسيدي مخلوف) وندعو إلى الإسراع في إنجاز المشروع الخاص بالغاز الطبيعي لدائرة الونزة، بولاية تبسة.

8. الإسراع في تقديم قانون الوظيف العمومي وقانون البلدية والولاية إلى البرلمان بغرفتيه للمناقشة والمصادقة.

9. إعادة النظر في القيمة المالية الممنوحة لعمال الشبكة الاجتماعية نحن لم نستطع فهم أن مقابل 08 ساعات يكون أجره 3000 دج!؛ فأنا أدعو إلى إعادة النظر في أجور عمال الشبكة الاجتماعية.

10. التذكير بالمطلب الذي سبق وأن دعونا إليه

وفي هذا المضمار ندعو إلى تفعيل مجلس المحاسبة لأنه آلية فعالة وهيئة مراقبة قوية.

- الملاحظة الثانية: عدم انعكاس هذه الوفرة المالية على العمال بحيث مازالت الأجور مجمدة، في حين تبقى أسعار المواد الأساسية مرتفعة، ونظرا لقناعتنا بمطلب العمال المتمثل في رفع الأجور فإننا ندعو وبإلحاح إلى سماع صوتهم ورفع الغبن عنهم مثلما ندعو في هذا المجلس المحترم إلى فتح مناصب عمل للشباب والشابات، وندعو إلى توفير السكن للجميع، فهذا المطلب وهو مطلب رفع الأجور هو يساوي أو أكثر في رفع الأجور بالنسبة للعمال.

وهنا لا يفوتني أن أتمن قرار نزع الضريبة الجمركية على السلع وأدعو إلى المزيد في تخفيض الجباية وإلغاء ضريبة قسيمة السيارات.

4 - أليس من حق البرلمان أن يطلع على تفاصيل - وهنا أضع خطين تحت كلمة (تفاصيل)، العموميات لا تفيد، نحن في مرحلة الشفافية والوضوح - المديونية الوطنية الداخلية والخارجية؟

5 - غياب ترشيد ومتابعة أموال بعض القطاعات الحساسة كأموال المخصصة للتضامن الوطني وللجامعات خصوصا الخدمات الجامعية منها والدعم الفلاحي رغم أهميته الكبرى ونتساءل عن أسباب عدم دعم الموالين وندعو في المستقبل إلى دعم الإنتاج.

6 - رغم وفرة ووضوح النصوص القانونية إلا أننا نسجل زيادة في تفشي الظواهر الاجتماعية السيئة كالرشوة والغش والتهرب وتعاطي المخدرات والسرقة والقتل والتي نتجت عنها أمراض فتاكة في المجتمع كالسيدا وحوادث مؤلمة كحادث القتل الذي وقع في الأغواط مؤخرا والذي كاد أن يؤدي إلى مأساة لولا تدخل السلطات المدنية والعسكرية والقضائية في الوقت المناسب وبالحكمة خصوصا السيد والي الولاية الذي استطاع أن يجند ويشرك مختلف الهيئات في عملية تهدئة الجو.

السيد الرئيس المحترم،

أختم مداخلتني بالدعوة إلى:

1. التفكير المستمر والجاد في إيجاد موارد أخرى غير المحروقات وعدم التقيد في البيع بعملة واحدة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بادئ ذي بدء أودّ أن أقدم التهاني للشعب الجزائري بمناسبة العيدين: عيد الثورة التحريرية وعيد الفطر المبارك. كما أودّ أن أتقدم بالتهاني على الجهود المبذولة من طرف الحكومة بكامل طاقتها، كما أحمد الله على ارتفاع سعر البترول في أسواق النفط، مما سمح للخزينة من توفير الأموال الكبيرة التي وصلت حسب الخبراء إلى مبلغ 50 مليار دولار أو 55 مليار حسب تصريح معالي وزير المالية صباح هذا اليوم.

نتمنى أن تعود بالفائدة والخير على الدولة والمواطن، وقد جاء قانون المالية لسنة 2006 والجزائر كما ذكرت تعرف بحبوحة مالية.

إنّ المتمعّن في قانون المالية والأرقام الواردة فيه يعتقد أنّ المواطن يعيش في ظروف اجتماعية جيدة، لكن الواقع المعيشي واليومي للمواطن الجزائري يقول ويدلّ على عكس ذلك، فالفقر في اتساع والجريمة في تصاعد والقدرة الشرائية في تدنّ متواصل ومستمر والبطالة في تزايد ومؤشرات التنمية والإنتاج في ركود وذلك كلّ بسبب الظروف الاجتماعية المرّة والصعبة التي ذكرتها.

وقانون المالية المعروض علينا لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى كيفية معالجة هذه الأوضاع، فلم يشر إلى إمكانية زيادة أجور الموظفين ولو بنسبة قليلة، ولا إلى سياسة واضحة لتشغيل البطالين وحاملي الشهادات الجامعية وما أكثرهم.

سيدي الرئيس،

إنّ الشيء المثير للجدل والمحير - إن صحّ التعبير - هو كثرة الفضائح المالية والإختلاسات البنكية ومبالغ كبيرة وخيالية رغم ذلك لم نسمع لا بفتح تحقيقات قضائية ولا بتوقيفات للمشرفين على هذه المؤسسات؛ فأين الرقابة وأين الوصاية؟ أيعقل أن تنهب وتختلس مبالغ ضخمة تصل إلى 2000 مليار ولا تتفطنّ الرقابة لذلك؟ أم أنّ المختلسين ممّن لا تطالهم الرقابة أم هو التسبّب؟

شيء آخر أنفقت عليه التلفزة الملايير من المال العام لإمتاع المشاهدين في شهر رمضان الكريم لكن

والمتمثل في إيجاد حل نهائي لأصحاب الأمراض المزمنة في قطاع التربية حتى نحفظ حق تلامذتنا ونطالب بإنجاز ثانوية بلدية عين سيدي علي حتى نجنب تلامذتنا معاناة التنقل يوميا من عين سيدي علي إلى دائرة قلته سيدي سعد وثانوية بلدية لحلاف بغليزان وثانوية بلدية أوماش ببسكرة.

11. نلفت انتباه مسؤولي المؤسسات والشركات في منطقة حاسي الرمل إلى خطر التمييز في التشغيل والقائم على المحاباة والذي يظهر في توظيف الأقارب والمعارف على حساب شباب المنطقة والذي قد تنجم عنه عواقب مؤلمة.

12. ندعو إلى عدم الإسراف والمبالغة في التشريع بالأمريات لأنها تمس بمصداقية البرلمان.

13. نثمن ما تقوم به وزارة الأشغال العمومية على تكفلها الجيد بالطرقات الوطنية والانطلاق في التكفل بالطرقات الولائية والبلدية؛ وندعوها إلى التكفل بالطرقات داخل المدن والتجزئات الجديدة مع علمي بأن السيد معالي الوزير يدرك هذا جيدا خصوصا بعد زيارته الميدانية واطلاعه على وضعية الطرقات السيئة جدا التي تضرر منها المواطن الراجل فما بالكم بأصحاب السيارات في مدينة آفلو خصوصا أننا نتوقع بإذن الله أن تكون آفلو ضمن الولايات الجديدة في التقسيم الإداري المرتقب.

السيد الرئيس،

لكم مني جزيل الشكر والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي سعداوي، الكلمة للسيد امحمد المدعو مروان بوشرور.

السيد امحمد المدعو مروان بوشرور: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي معالي وزير المالية، ممثل الحكومة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

وهذا ما أدى بي إلى تقديم التحية والتعاني للحكومة - تحدي الكوارث من طرف الحكومة وإعادة إسكان المواطنين وقد انطلقت البناءات من أجل إزالة البناءات الجاهزة التي يقطنها المواطنون في بومرداس وهذا ما نُحِيي عليه الحكومة.

بالرغم من كل هذه الطاقات، فسكان ولاية الشلف لازالوا في السكنات الجاهزة، وحين أمر فخامة رئيس الجمهورية ببناء أو تعويض هذه السكنات الجاهزة للمواطنين الذين يشغلونها حالياً، أصبح التلاعب وأخذ قرارات - بما لايرضي المواطنين - بترحيلهم علماً أنهم سكنوا مع بعضهم مدة خمسين سنة على الأقل، ونأتي اليوم لننقل المواطنين - فقط كي ألفت الإنتباه - الذين منهم من اشترى هذا البناء الجاهز الذي يشغله ولم يستطع أن يبني به أي شيء، لأنه ربما كان عاملاً وتعرض لحادث أو لمرض ما فأوقف عن العمل ولم يصبح له أي مدخول، معناه أنه اشترى البناء الجاهز وبقي بمثابة كوخ فقط، وهناك من اشترى وبنى داخل سكنه، وهناك من لم يشتري ومازال يدفع الإيجار إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري. كل هؤلاء أثر فيهم الزلزال وكلهم مواطنون يطالبون بإعادة البناء في مساحات سكناتهم الكبيرة والشاسعة، وكفانا من التلاعب فمن الممكن أن تحدث ضجة كبيرة في ولاية الشلف على هذه السكنات الجاهزة بالرغم من أن المواطنين كانوا يعلقون أملاً كبيراً على ما صرح به فخامة رئيس الجمهورية، ضف إلى ذلك الأراضي التي خصصت لبناء بناءات ستعوض البناءات الجاهزة، هذه الأراضي - صدقوني - كان بها بساتين لكل الفواكه المتجددة والموسمية، واليوم سوف تدمج داخل المحيط العمراني من أجل أن توضع في برنامج (L.S.P) ونسكن فيه الناس بالرغم من أن داخل المحيط العمراني توجد شبه غابة وربما سبق للسيد الرئيس المحترم أنه زار ولاية الشلف في اتجاه حي النصر أين توجد الغابة (شبه غابة) شجرة بعيدة عن الأخرى ووجود صخور بها وفيها يقوم الشباب بأمور لا داعي لذكرها.

هذه الغابة باقية في وسط الولاية بين حي

الكارثة أن ما عرضته فيه إساءة للتقاليد والعادات الجزائرية أكثر منه فرجة للمواطن وأقصد بهذا مسلسل بابور دزاير وكأنّ العبقرية الجزائرية عجزت عن إنتاج مسلسل في المستوى، أيعقل أن يلتهم مسلسل مثل الذي ذكرت مبلغاً ضخماً ويعرض بالصورة المشوهة التي شاهدناها، فكفى من التفاهة وتضييع المال العام!!

سيدي الرئيس،

أودّ بهذه المناسبة الإشارة إلى مشكلة يعاني منها سكان ولاية الشلف وأعني بهذه القضية السكنات الجاهزة التي مرّ عليها أكثر من 25 سنة رغم أن عمرها الافتراضي 10 سنوات! لقد قدمت للمواطن عدة وعود بإعادة إسكانهم وقد زارها في المدة الأخيرة وزير السكن والسيد وزير الداخلية وعرض فكرة تتمثل في تحويل المستأجر للسكنات الجاهزة إلى السكنات الاجتماعية أي العمارات، بينما أصحاب السكنات الجاهزة الذين يملكون عقود ملكية يستفيدون من قروض مالية، وحسب المعلومات فقد اختيرت الأرضية لبناء المدينة الجديدة.

إن معظم سكان ولاية الشلف يرفضون هذه الطريقة لأنّ تحويل السكان إلى عمارات سيقضي على التركيبة الاجتماعية لأنهم ألفوا نمط السكن الفردي من جهة ولأنّ كثيراً منهم بنوا بيوتاً في جانب البناء الجاهز أو داخله، كما أنّ المدينة الجديدة المراد بناؤها تعويضاً للبناءات الجاهزة اختيرت لها أخصب الأراضي الفلاحية بالرغم من أنها تدخل في برنامج (L.S.P). وهذا بالرغم من أن البرنامج الذي قدمه فخامة رئيس الجمهورية لإعادة إسكان المواطنين الذين استبشروا خيراً، إلا أنّ هذه السكنات عانى منها المواطن منذ سنين ونحن نعلم أن زلزال 1980 وهو تقريبا أول كارثة قبل الكوارث التي لا نتمنى أن تحدث في المستقبل - وإن شاء الله هذا هو حدّها - ثمّ جاء زلزال تيبازة فأعيد إسكان المواطنين ثمّ تلاه زلزال بني شقران وأعيد إسكان المواطنين ثم زلزال عين تموشنت وكذلك أعيد إسكان المواطنين وأخيراً كذلك - ونشكر الحكومة

- محاربة التهرب الجمركي للتجار الكبار والصناعيين وفرض عقوبات ردعية عليهم وعلى المتواطئين معهم.
- مراجعة سياسة التشغيل والقضاء على مظاهر الفقر والبطالة والعنف.
- وضع إجراءات وقائية لحماية الإنتاج الوطني والخاص بعد دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ.
- إعادة بعث وتحريك آليات الرقابة القضائية والبرلمانية ودور مجالس المحاسبة لحماية المال العام.
- إعادة النظر في السلم الوطني للأجور.
- إعداد قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية يلزم الحكومة بتقديم حصيلتها المالية السنوية أمام البرلمان.
نشكر السادة الحضور، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور.

ليس من باب التعقيب على المتدخلين أو توجيه النقاش وإنما بوعي أن أوضح بأن نقاش قانون المالية - هو صحيح - مناسبة لطرح الانشغالات والاهتمامات الخاصة بالمواطنين، ونحن نعلم أن القضايا المحلية لا بد أن تحل ولا بد أن تأخذ العناية والمكانة الخاصة بها في عمل الحكومة، إلا أن عددا من الأسئلة التي طرحت في هذه الجلسة ربّما كان بالإمكان إدخالها في مجال الأسئلة الشفوية.

لدينا آلية تمكنا من متابعة ومراقبة أعمال الحكومة ولا نستعملها.

الآن، مهمة الميزانية هي النظر في التوازنات الكبرى للبلاد، وضعف الجباية أو قوتها هو ما يجب التكفل به على المستوى الوطني العام.

صحيح أن كل الأسئلة والانشغالات التي طرحت كانت في صلب موضوع عضو مجلس الأمة أو عضو البرلمان بصفة عامة، ولكن مادامت هنالك آليات متوفرة فلماذا لا نستعملها ونحصر كل نقاشنا في قانون المالية في حين كان بالإمكان أن يكون

السلام وحي النصر وسط المدينة، نتركها ونتنازل عنها ونذهب إلى أراض فلاحية خصبة متكوّنة من مجموعات فلاحية مازالت لحدّ الآن تفلح والسنة الماضية زرعت، حقا فيها أشجار ولكن مازالت لحدّ الآن تزرع قمحا صلبا وليّنا، ومؤخرا جاءنا مواطن استثمر في نفس المكان، والغريب في الأمر أن هذه الأراضي بعدما خصّصت للبناء زرعت فيها أشجار حمضيات وهذا لم يمرّ عليه سوى شهرين أو ثلاثة فقط!

هذا ما أردت قوله فيما يخص البناءات الجاهزة لو سمحتم السيد الرئيس، أمّا بالنسبة للري بالرغم من أن ولاية الشلف لديها مشاكل في الري والسقي والماء الصالح للشرب ولكن هذه السنة مرت بأصعب فترات المياه الصالحة للشرب إذا لم أقل الجفاف! فلا نتكلم لأن الفلاحين أعلم بهذا، ولكن المياه الصالحة للشرب أصبحنا تقريبا نتزود بها مرة في الأسبوع، وهذا راجع لأننا اعتمدنا على سد سيدي يعقوب بعدما أنجزت الدولة هذا السد من أجل السقي الفلاحي أولا، ولكن نظرا للمشاكل التي حصلت والضغط على المياه الصالحة للشرب خصصت الولاية آنذاك تقريبا ما يخص 30% من مياه هذا السد للشرب للمواطنين، هذا بعد فترة الجفاف، وكل الآبار التي كانت متواجدة في ولاية الشلف وبعدها قمنا بالعمل السهل البسيط وهو الاتكال على السد، تنازلنا عن الآبار، وعندما لم يرزقنا الله بالأقطار ولم توجد مياه بالسد أصبحنا حائرين في أمرنا لأننا لم نعتن بالسدود.

الشيء الثاني بالنسبة للمدرسة الابتدائية، أود فقط أن أقول إنها إذا بقيت على ماهي عليه مسيرة من طرفين هما وزارة التربية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية فسوف لن نتحصّل على نتيجة، فلماذا لا تدمج مثلها مثل الثانوية والمتوسطة ضمن وزارة التربية وتكون لديها ميزانية خاصة وهكذا سوف نرى المردود والنتيجة إن شاء الله.

وفي الأخير أقترح مايلي:

- تدعيم الاستثمارات وتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتحسين الإنتاج وتنمية العمل.

الجدية والمثابرة في إعداد هذا المشروع، ولا نشك أبداً في كفاءتهم وقدراتهم على إنجاز مثل هذا العمل والذي يعتبر الأداة العملية لتسجيد مختلف البرامج الحكومية، ومهما يكن من أمر، فإننا ونحن نحاول أن نناقش أو نثري المشروع، ننتبه أحياناً في لغة الأرقام والنسب والمصطلحات والتقنيات المختلفة والتي لا يعيها إلا المختصون الضالعون.

لهذا - السيد الرئيس - فإنني أسمح لنفسي أن أبدي بعض الملاحظات التي يفهمها الجميع وخاصة المواطن العادي.

لقد كثر الحديث عما يعرف بالبحبوحة المالية التي تتمتع بها الخزينة العمومية، وطبعاً كل فرد جزائري يريد أن يشملها هذا الريع ويحس به في الحياة اليومية التي يحيها أليس كذلك؟ وإلا فالأجدر بنا جميعاً أن نغير تفسير مفهوم هذه البحبوحة بطريقة أخرى حتى نزيل اللبس والغموض.

البحبوحة المالية تعني عند الشرائح الاجتماعية، توفير منصب شغل لكل جزائري أي القضاء على البطالة أو التقليل منها إلى المستوى الأدنى.

وتعني أيضاً تعنيه توفير السكن، الصحة، التعليم، التكوين، تحسين الخدمات، إيصال المياه الصالحة للشرب، إلى غير ذلك كالطرق والكهرباء... إلخ ومن هنا نربح السلم الاجتماعي والسلم المدني بصفة عامة.

باختصار أن يشعر المواطن الجزائري بتحسّن ملحوظ في سائر شؤونه العامة ومن ثم يسترجع ثقته بدولته ويحدوه الأمل ويدفعه الإيمان القوي إلى الالتحام مع كل الطاقات الحية في البلاد من أجل الارتقاء بهذا الوطن نحو الأفضل.

السيد الوزير،

أمام السلوكات المشينة لما يحصل في بنوكنا ومؤسساتنا من فضائح صارخة، وبأرقام يعجز اللسان عن حصرها، كيف لنا أن نسترد المصداقية؟ ألا نعرف القول القائل: كيف أعاودك وها هو ذا أثر فأسك؟

ضف إلى هذا، أين هي الاستثمارات المرجوة؟ وأين هي الخصوصية؟ إن العراقيل الإدارية البيروقراطية

النقاش مجدداً ومفيداً أكثر.

هذه فرصة ثمينة أتاحت لنا لكي ندرس المشاكل الوطنية الكبرى وليس المشاكل المحلية ولفت الانتباه للمشاكل المحلية بإمكانه أن يكون في شكل أسئلة شفوية أو كتابية وبذلك نُشغل كافة الصلاحيات أو المحاور التي يمنحنا إياها القانون.

وددت أن أستغل هذه الفرصة كي أوجه الكلام لكافة زملائي وزميلاتي حتى نستطيع أن نتقدم في النقاش الخاص بقانون المالية والميزانية.

مرة أخرى، شكراً للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور، الكلمة الآن للسيد محمود نجعوم.

السيد محمود نجعوم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السادة الوزراء،

معالي السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة الزملاء النواب المحترمون،

أعضاء أسرة الاعلام الوطني،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أقول للجميع عيدكم سعيد وكل عام والشعب الجزائري بخير، وفي هذا المقام لا يفوتني أن أحيي الوقفة الرائعة لكل أبناء هذه الأمة على ما أنجزته من خلال الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الميثاق الذي أرادته فخامة رئيس الجمهورية أن يكون ميثاقاً غليظاً بينه وبين الشعب وكذلك بين الشعب ببعضه البعض حتى يكون متيناً كالبنيان المرصوص يشد بعضه البعض إن شاء الله، ومن ثم تتكرس الأخوة ويعم الرخاء والسلم والأمان وتزدهر البلاد وتعود إلى أمجادها التليدة وتتوق إلى مستقبل واعد كله خير.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير،

في البداية ننوه بالمجهودات التي قامت بها الحكومة والفريق من الخبراء التابع لوزارة المالية في إعداد قانون المالية لسنة 2006 ونحييهم على

الشغل والإنتاج ذلك لأن نسبة الشباب اليوم تمثل 70% من مجموع السكان.

وفي كل مرة تكون الوعود معسولة ولكن في الواقع المعيش الشاب ينتظر والانتظار إذا طال سيصبح كارثة تنزل علينا، ونرجو التوفيق للسيد وزير المالية وللحكومة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود نجعوم، الكلمة الآن للسيد علي قواسم.

السيد علي قواسم: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

دولة الرئيس المحترم،

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس،

معالي السادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية مداخلتني هذه المتواضعة فإنني أود أن أشير إلى المؤشر الإيجابي المسجل في سنة 2006 وهو الارتفاع الملحوظ في ميزانية التجهيز، هذا المؤشر إيجابي بإمكانه أن يدفع المستثمرين للاستثمار في البلاد، وهو ما ينتج عنه بطبيعة الحال تحسين وتيرة الاقتصاد والتنمية الوطنية وامتصاص البطالة في أوساط فئة الشباب وبالخصوص الشباب خريجي الجامعات كما نعرف دولة الرئيس، معالي وزير المالية، أن الوظيفة العمومي لا يقدر على امتصاص هؤلاء الشباب إلا عن طريق الاستثمار.

أما بخصوص التنمية الريفية فإن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والطاقت الحكومية قد وضعوا برنامجا ثريا لاسيما الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي، إلا أن ما نسجله كملاحظة، نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهو المبلغ المخصص للسكن الريفي والمقدر بدعم 500.000 دج فهو - في نظرنا - غير كاف بالنظر لارتفاع أسعار مواد البناء، وعليه فإنني أقترح تدعيم هذا المبلغ بمبلغ إضافي لإنجاح برنامج فخامة رئيس الجمهورية للحصول على سكنات لائقة تكون في متناول

ما زالت عقبة قائمة في وجه كل توجه نحو استثمار حقيقي من أجل خلق فرص للعمل وإعطاء فضاء واسع للشباب في دولتهم ووطنهم.

إن المسكنات الطرفية قد طالت ونخاف أن تعطي نتائج عكسية إن لم تستبدل بحلول دائمة وقارة.

لدي سيدي الرئيس، بعض الانشغالات وإن كانت محلية نوعا ما؛ فيما يخص الري الفلاحي، السيد الوزير، إن سد فم الخنفة المتواجد على ضفاف واد الشارف والمحاذي لبلدية سوق أهراس وأم البواقي أنجز وتم استلامه في 1995، ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا لم يُستغل بعد من طرف البلديات المعنية بالرّي الفلاحي أو بالمساحات المسقية على مستوى بلدية قصر الصبيحي وبلدية سدراتة في سوق أهراس وبلدية عين بوش، ويفترض أن يسقي هذا السد ما مقداره 5000 هكتار من البلديات المذكورة، ولقد استبشر الفلاحون خيرا حين أنجز هذا السد ولكن بقيت دار لقمان على حالها.

نرجو من السيد وزير الفلاحة أن يجد حلا لهذا السد من أجل تزويد هذه الأراضي بالماء والارتفاع بها.

سؤال آخر فيما يخص سكنات الصندوق الوطني المعادلة للخدمات الاجتماعية، هناك 100 سكن و 14 محلا منجزا بمقر ولاية أم البواقي تم استلامها في جوان 2003 ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا والمستحقون الأجراء ينتظرون هذه السكنات التي لم تعرف طريقها إليهم!

أمازلنا إلى يومنا هذا نبنّي ونمضي هكذا وكأن هذا الملك ليس له أصحاب؟ فمظاهر السكنات سواء كانت تخص (La CNEP) أو تخص الصندوق السالف الذكر منجزة في كل الولايات منذ سنوات عديدة وهي معروضة فقط ويبقى المواطن ينتظر وبهذا نفسح له المجال للانتقاد وله الحق في ذلك.

كذلك سكان أم البواقي يطالبون بإنشاء إذاعة محلية نظرا لما لها من فوائد لإيصال المعلومات والمشاركة في مختلف النشاطات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا أؤكد على تدعيم فرص الشباب في

المواطن البسيط الذي لا يملك مداخل تمكنه من تطوير سكنه بطريقة عصرية.

قطاع آخر ذو أهمية في نظرنا وهو بخصوص الطرقات، فإن الملفت للانتباه، هو معاناة المواطن الجزائري في الأرياف والقرى والمداشر وما يعانیه يوميا في تنقلاته في طرق غير صالحة للاستعمال تماما، علما بأن صيانة هذه الطرقات على عاتق البلديات، والمعلوم أن أغلب بلدياتنا تعد عاجزة وغير قادرة على تقديم أدنى الخدمات في هذا المجال ولذا فإنني أرجو أن يؤخذ هذا الموضوع بجدية وعلى عاتق القطاع، وكذلك وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تركيبة مالية لأن - دولة الرئيس - الطرقات الوطنية والولائية فيها شيء إيجابي والحمد لله، أما الطرقات البلدية فكذلك هي وطنية وعلى عاتق الدولة فلا بد من أخذها في عين الاعتبار.

مادة الغاز الطبيعي تعد في نظرنا مادة استراتيجية وحيوية في حياة المواطن وكبقية المواطنين الجزائريين فإن مواطني ولاية الطارف يطالبون بهذه المادة، إلا أن الملفت للنظر هو أن ولاية الطارف مازالت لم تحظ بنصيبها من هذه المادة في كل من دوائر: الطارف، بوثلجة، القالة وبوحجار وعدم الانتهاء من توصيل الغاز بدائرتي بن مهيدي والبسباس.

ولهذا فإنني أتمنى إعطاء دفعة جديدة للإسراع بتوصيل هذه المادة الضرورية في الحياة العصرية إلى كل بيت جزائري.

قطاع آخر وهو قطاع الفلاحة، إذا لم تكن هناك - معالي الوزير - قروض موسمية للفلاحين فإن كل الجهود التي بذلتها الدولة ستذهب سدى، ونحن نلاحظ وكلنا يتكلم - دولة الرئيس - فيما يخص ما تفضلتم في توجيهاتكم بخصوص هذا القطاع الذي هو قطاع ذو أهمية ويمتص البطالة، وبعض المؤشرات تقول بأن هذا القطاع يأتي بعد قطاع المحروقات، لكن إذا لم توفر القروض الموسمية لهذا القطاع فإن كل ما بذل من أموال طائلة وصبت فيه ستذهب!

أذكر على سبيل المثال الأشجار المثمرة وخاصة

الحمضيات وبالرجوع إلى التاريخ نجد أننا يوما ما كنا نصدر ما قيمته عدة مليارات من الدولارات من الحمضيات وإذا لم نوفر لها (Des crédits de compagne) فإن هذا النوع من المنتجات الفلاحية سوف يذهب، وفيما يخص كذلك أشجار الكروم، زرنا ولاية عين تموشنت ووجدنا أن هناك إمكانيات من طرف الدولة ومن طرف المزارعين لكن لعدم إعطائهم (Les crédits de compagne) أصبحت أشجار الكروم في هذه الولايات وعدة ولايات أخرى مهدورة ولم نقدر على المواصلة في هذه القضية، لذا فإن هناك قرضا يسمى القرض الفلاحي - معالي وزير المالية - يبدو لي أنه ممكن جدا في سنة 2006 أن يصبح معتمدا كبنك فلاحي ونتمنى أن تدعموا هذا القطاع.

التمور الجزائرية معروفة بجودتها إلا أن ما نسجله خلال هذه السنة هو الركود في التسويق وهو ما يجعلنا نفكر في أسواق خارجية لتصدير هذا المنتج الذي يعود بمداخل بالعملة الصعبة وأنتم تعرفون جيدا معالي وزير المالية خاصة حين كنتم على رأس قطاع التجارة أن هذا المنتج كان يوفر لنا عند تصديره ما قيمته 600 مليون دولار أمريكي من الأدوية، إلا أن في هذه السنوات، لم يستطع المنتجون تسويق منتوجاتهم حتى على المستوى الداخلي.

نرى على مستوى الولايات المنتجة كبسكرة وورقلة وكذا أن ثمن الكلغ الواحد من التمور وصل إلى 70 دج بينما في ولايات الشمال نجده وصل إلى 300 دج للكيلوغرام.

كذلك منتج آخر - دولة الرئيس - لا يقل أهمية في أربع ولايات في أقصى الشرق الجزائري وهي سكيكدة، قالمة، عنابة والطارف ينتجون قرابة 30.000 هكتار من الطماطم الصناعية.

معالي الوزير، كانت الخزينة العمومية تخصص سنويا قرابة 70 مليون دولار أمريكي لاستيراد هذا المنتج وقد وصلنا إلى الاكتفاء الذاتي والفائض؛ ومعروف أن أوروبا تدعم إنتاجها حتى بـ 30%، وأمريكا تدعم إنتاجها بأكثر من 30%. أما نحن فقد أصبحت بلادنا تستورد من الصين عبر جنوب إيطاليا ليدخل إلى

- التحكم في التضخم 03.5%؛

- تراجع المديونية إلى حوالي 18 مليار دولار؛

- تراجع البطالة إلى 18%؛

- إزدياد احتياطي الصرف.

كلها مؤشرات إيجابية، لكن سيدي الرئيس، كل هذا لا يجب أن يحجب عنا الواقع المعيش والمتمثل في اتكالنا شبه الكلي على مداخيل المحروقات والذي يرهن اقتصادنا بتقلبات السوق النفطية التي لا نتحكم فيها، ويجعل الميزانية تقوم على التقريبية، ومن هنا أصبح لازماً علينا تجنب الإفراط في صرف المال العام وترشيده في المشاريع المنتجة والقادرة على تحريك آليات الاقتصاد مع التفكير في تطوير موارد بديلة للنفط.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

إن تطوير موارد بديلة للنفط تتطلب في المقام الأول دعم الإستثمارات المنتجة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعصرنة القطاع البنكي والمالي بما يتلاءم مع التحولات التي تشهدها بلادنا. والاستمرار في تشجيع الاستثمار الفلاحي باعتباره قطاعاً استراتيجياً يقوم على الأمن الغذائي وإعطاء دفع أقوى لتشغيل الشباب مع العمل على تخفيف آثار انعكاسات تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية الذي دخل حيز التنفيذ على المنتجين الجزائريين.

سيدي الرئيس،

قانون المالية لسنة 2006 جاء بعدة تدابير هامة نثني عليها ونثمنها وأخص بالذكر تشجيع ودعم الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل، تنويع موارد تمويل النشاطات الاقتصادية والإدخار، مكافحة الغش وتبويض الأموال، الرقابة الأفضل على الاقتصاد غير الرسمي ومكافحة التلوث، غير أنه يبقى واضحاً أن الجهود المالية والتشجيعات التي تقدمها الدولة يجب أن تكملها جهودات أخرى من طرف المؤسسات والمتمثلة في تشديد الرقابة على الصفقات المبرمة مع السهر على نوعية الإنجاز وتبديد المال العام وكذلك الاستمرار في مكافحة الفساد الذي ينخر الاقتصاد الوطني، التفكير في سنّ قوانين جديدة لسدّ الثغرات التي أدت إلى

البلد، وهذا المنتج غير منافس وغير صالح مثل المنتوجات المحلية، لذا أقترح عليكم معالي وزير المالية حماية ديمومة هذا المنتج وحماية 500 ألف مواطن في هذه الولايات بدعم هذا المنتج.

الصحة، إن كثرة الأمراض المزمنة في هذا الوقت وتكلفتها الباهظة لخزينة الدولة تجعلني أدعو الوزارة الوصية للتركيز على عملية الوقاية من الأمراض، كما أشير في هذا القطاع إلى أن ولايات قالمة، سوق أهراس، الطارف، سكيكدة وأم البواقي ليس لديها مستشفى جامعي وكل هذه الولايات تصب في ولاية عنابة التي أصبحت هيكلها الصحية غير قادرة على استقبال مرضى القلب؛ صدقوني إخواني، فإن مصلحة أمراض القلب في عنابة بنيت قبل الاستقلال وما زالت على حالها إلى يومنا هذا وفيها نجد المرضى في بعض الحالات في الأورقة وأصبحت تسمى مصلحة القتلى وليس مصلحة أمراض القلب! وهو ما يجعل المرضى ينتظرون أدوارهم في أروقة المستشفى، وعليه فإنني أقترح التفكير في إنشاء مستشفى جامعي للولايات المجاورة لهذه الولاية وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد علي قواسم، الكلمة الآن للسيد باهي كورتل.

السيد باهي كورتل: شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة رجال الإعلام والصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أستهل هذه المداخلة للتذكير بأن العرض الذي تقدم به معالي وزير المالية لنص قانون المالية لسنة 2006 يدفع إلى الإرتياح عموماً خاصة من حيث التوازنات الكبرى؛

- نسبة النمو المقدرة بحوالي 05.7%؛

وهذا تصديا للتحويلات والأزمات التي تفرزها التحويلات الاقتصادية العالمية.

كما يراعي هذا المشروع الواعد مسعى المصالحة الوطنية الذي يحتاج إلى الدعم والتعزيز.

وقد فسحت لنا هذه القراءة التتبع المنهجي لوثيقة المشروع والتي رصدت العناصر التالية:

- 1- الإطار العام للمحتوى الاقتصادي والمالي؛
- 2- العناصر المجسدة لقانون المالية لسنة 2006؛
- 3- ميزانية الدولة لسنة 2006؛
- 4- إجراءات وتدابير قانون المالية لسنة 2006.

ولعله ومن باب التساؤل سيدي الرئيس، وجد المشروع الفرصة السامحة بإثارة المسائل التالية:

- 1- البحث عن السبل الرشيدة لصرف النفقات العمومية تحسينا لوضعية المواطنين الاجتماعية؛
- 2- إلى أي مدى يأخذ - السيد الوزير - قانون المالية بعين الاعتبار السعر المرجعي والمحدد بـ 19 دولارا؟

صحيح سيدي الوزير، لقد تكلمتم عن السعر المرجعي الخاص بـ 19 دولارا، وهذا ما نثمنه كمرجع للقانون في السنوات الخمس المقبلة إن شاء الله ونثمن صندوق ضبط الإيرادات، وهذا ما يشجع كل الاقتصاد في البلاد.

3- كيف يعلل عجز الميزانية بـ 16% بالرغم من وفرة الموارد المالية للدولة؟ هذا كذلك كان من المستحسن وتجنبنا للزوبعة السياسية التي قام بها بعض الأشخاص وتجنبنا لعدم فهم المواطن فيما يخص هذه البجوحة المالية وضع بنود أخرى خاصة بالصندوق أو خاصة بالنفقات غير المتوقعة التي تدخل في إطار هذا المبلغ المالي الضخم لتغطية العجز المالي المقدر بـ 16% وهذا لتفادي كل المشاكل التي طرحت أمام البرلمان في المجلس الشعبي الوطني.

4- نقطة حساسة في نظري، وفيما يخص النظرة التقنية للميزانية؛ هل تراعي الميزانية التأثيرات التي قد يحدثها خلق 22.500 منصب شغل مالي على الوظيف العمومي كالتضخم مثلا؟ وهل بإمكانها استحداث آليات أخرى لامتناس البطالة؟

الفضائح في القطاع البنكي.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

مع تقديرنا للمجهودات التي تقوم بها الحكومة إلا أننا نتساءل:

- 1- عن كيفية تغطية العجز المسجل في خزينة الدولة؛
- 2- تأثير البرنامج الخماسي على التوازنات الكبرى لاسيما التضخم؛
- 3- ماهي الاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة لخلق الثروة خارج المحروقات؟

4- تنشيط وتفعيل أجهزة الرقابة، المفتشية العامة للمالية (I.G.F) ومجلس المحاسبة.

في الأخير سيدي الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى السيد الوزير ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وإلى كل من شارك في إعداد هذه الميزانية. لكم مني سيدي أخلص التهاني والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد باهي كورتل، الكلمة الآن للسيد جيلالي سليمان.

السيد جيلالي سليمان: شكرا السيد الرئيس.

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد وزير المالية،

معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

أعضاء الحكومة،

أخواتي إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

تأتي قراءتنا بشقيها الشمولي والاختصاصي لمشروع قانون المالية لسنة 2006 ضمن الخط

الاستراتيجي الذي عكفت الحكومة على انتهاجه تبعا لمعطيات موضوعية محددة في سياق دائرة

الاهتمامات الاستعجالية للمواطن وعلى وتيرة تفعيل الاقتصاد الوطني على نمط الحركية المثمرة

هذه المنطقة.

Je m'explique monsieur le ministre, dans ce cas précis, c'est pour vous dire qu'en matière de barrage, en matière de mobilisation en eau une étude préalable est faite et doit se faire pour stocker une théorie de 100.000m³ dans cette région) التي كانت في بداية سنوات 85 - 86 تعطي أولويتين، الأولوية الأولى هي تزويد مواطني وهران بالمياه الصالحة للشرب؛ والأولوية الثانية وكانت جد مجمدة وعلق عليها فلاحو ولاية معسكر أملا كبيرا فيما يخص الفلاحة بالمحيط المسقي لمنطقة غريس وكذلك (La mise en veilleuse du périmètre de la zone Mohamadia-Sig) وكل هذا يطلعنا عليه العلماء بأن المنطقة تنتج حوامض وزيتونا ذا جودة كبيرة عالميا.

أما تزويد مناطق الولاية بالغاز الطبيعي فهو حاجة ضرورية واستعجالية، لماذا هذا الأمر استعجالي؟ نظرا لأن منطقة بني شقران معروفة بأنها ذات برودة شديدة في موسم البرد، وهم بحاجة لهذه المادة الحيوية أكثر من مناطق أخرى. النقطة الأخيرة - سيدي الوزير - هي التهيئات العمرانية (C'est vrai on a fait beaucoup d'efforts pour faire des aménagements qui sont très viables dans les grandes villes et surtout les grands centres) فكثير من الغلافات المالية ذهب في هذا الصد وأعطى نتيجة كبيرة جدا ولكن (Tout ce qui est extension et aménagement) فيما يخص هذه المناطق والأخرى من البلاد يجب التكفل بالتهيئة العمرانية فيها.

وفي الأخير السيد الوزير، السيد الرئيس، لابد أن نثق خالصين في سهر الطاقم الحكومي على الاجتهاد في رصد هذا المشروع المالي استجابة وتغطية للحاجات التي تشد بال المواطنين وتدعم المسار الاقتصادي والتنموي، والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيلالي سليمان، الكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

وبعد هذا التعقيب على مضمون وثيقة المشروع في ظل القناعة بجدوى الأهداف والتوجيهات الطموحة لتحسين الظروف المعيشية أنيا ومستقبليا؛ فإنه وفي نفس الاتجاه، وإيماننا منّا بأن الانشغالات المحلية - سيدي الرئيس - على مستوى ولايتنا، ولاية معسكر تصب في معين هذا المشروع الذي حاول جدولة وإحصاء مثل هذه الانشغالات والتي ألخصها فيما يلي:

كما جئتم سيدي الرئيس، بالتوازنات الكبرى للبلاد؛ فمنطقة معسكر كمنطقة جهوية فسنتكلم عما يخص الفلاحة بها وبنشاطات أخرى فيما بعد.

بخصوص إنشاء 100 محل تجاري بكل بلدية؛ نثمن هذا المشروع ونشجعه لامتصاص البطالة في المدى المتوسط أو ما بعد المتوسط، وينبغي - السيد الوزير - سن إجراءات كفيلة بتحقيق فعالية وتجانس هذه المحلات مع الطابع القروي للبلديات. وفي نفس الإطار تخضع المساحات المخصصة للمحلات التجارية إلى مراجعة للتكيف مع المقاييس، على سبيل المثال العدد بالنسبة للصنف في مجال المناطق الريفية أو الحضرية، ويستحسن في هذا الصدد أيضا تجميع هذه المحلات التجارية في شكل مجمع عمراني وهذا ربعا للمساحة وللغلاف المالي معا.

عدم تقييد المستفيدين من هذه المحلات بنشاط تجاري معين ومفروض.

مراعاة استبدال المنشآت والهيكل الجاهزة (Les préfabriquées) بإدخال عملية مكافحة مادة الأميونت - سيدي الوزير - التي تهدد صحة المواطنين وهذا أمر خطير ونذكر على سبيل المثال زيارة السيد وزير الصحة ونثمن العملية التي سيقوم بها والتي تتمثل في استبدال (Tout ce qui est infrastructures et bâtiments construits en préfabri- ستعطي صدى في الجانب الوطني إن شاء الله.

في مجال الفلاحة وهو كذلك أمر جهوي يستحق توازنا وطنيا، يشكل المحيط المسقي لمنطقة غريس والهبرة بالمحمدية وسبق أولوية الاهتمامات للنهوض بقطاع الفلاحة ليستأنف نشاطه وهذا لصالح أجيال

السيد عبد الحميد مداود: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد معالي وزير المالية،
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة في أسرة الإعلام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛
أولا: ملاحظات على الميزانية لسنة 2006.

إذا كان من أهداف مناقشة قانون المالية لـ 2006 هو إيجاد التوازن الإقليمي والولائي والمحلي وتوزيع الثروة والمشاريع التنموية توزيعا عادلا وتحسين ظروف المعيشة للمواطن الجزائري فإننا نسجل ونثمن في نفس الوقت مايلي:

1 - الاستقرار المالي للبلاد، والتحكم النسبي في التضخم المقدر بـ 3.5% لسنة 2006؛

2 - شبه استقرار سعر صرف الدينار ما بين 73 و 74 دينار؛

3 - إنخفاض الدين الخارجي والداخلي بارتفاع سعر البترول؛

4 - الإزدياد الطفيف في معدل النمو الداخلي؛

5 - إزدياد احتياط الصرف الذي يقارب 55 مليار دولار؛

6 - صندوق ضبط الإيرادات الذي نثمنه؛

7 - إزدياد نفقة التجهيز على التسيير مما يدعم برنامج النمو المقترح من طرف رئيس الجمهورية وفي هذا الميدان نثمنّ وندعم برنامج النمو المقترح من طرف رئيس الجمهورية وهو برنامج طموح يحتاج للإطار البشري الذي يجسده في الميدان.
بالمقابل نسجل:

1 - ضعف مداخل الدولة والإيرادات التي لازالت تعتمد على مداخل البترول والجباية البترولية والضرائب المباشرة خصوصا على قطاع الوظيف العمومي؛

2 - ضعف كفاءة القطاع الإنتاجي؛ الصناعي والفلاحي وعدم القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية؛

3 - ضعف الاستثمار الداخلي والخارجي؛

4 - ضعف التصدير خارج المحروقات؛

5 - كثرة الصناديق الخاصة دون مردود محسوس
وهنا نطرح السؤال على معالي الوزير: ماهي المشاريع المنجزة من هذه الصناديق؟ وماهي المشاريع المقترحة لهذه السنة؟

ثانيا: ندعو الجهاز الحكومي إلى:

1 - إيجاد التوازن الولائي والمحلي في التنمية:

أ - ندعو في إطار قانون المالية لـ 2006، القانون التكميلي لـ 2005 وبرنامج رئيس الجمهورية 2004 - 2009 إلى إيجاد توازن بين الولايات في تسجيل المشاريع التنموية وتوزيعها توزيعا عادلا.

وفي نفس الوقت ندعو إلى إيجاد توازن محلي بين بلديات الولاية الواحدة في هذه المشاريع وتجنب وجود بلديات غنية جدا وإلى جانبها بلديات فقيرة جدا تعيش التهميش والحرمان ابتداء بالعاصمة مثلا فبلديات الحزام، حزام العاصمة أي المحيط، باش جراح، براق، الكاليتوس، واد قريش، هذه البلديات التي تعيش حرمانا وأيضا المشكلة العويصة للبيوت القصديرية والأكوخ في البلديات العاجزة عن إزالتها وكذا الشاليهات وكذلك التعجيل لإعادة إسكان سكان الشاليهات وأخص بالذكر تلك الموجودة بدرقانة، بودواو، بومرداس، ماهي الإجراءات المتخذة لذلك وخاصة نحن على أبواب الشتاء؟

ب - الإسراع بإنجاز مشروع 100 محل لكل بلدية في إطار تشغيل الشباب والقضاء على البطالة الذي وعد به رئيس الجمهورية في الأمر 05 - 05 وماهي نسبة الإنجاز في هذه المحلات؟

أيضا نطرح بعض القضايا في بعض البلديات التي تحول العاصمة والعاصمة هي وجه الدولة، النظافة والمحيط والبيئة وإيجاد مساحات خضراء خصوصا وأذكر هنا مثلا من بين الأمور التي نريد أن ينتبه إليها السيد والي ولاية العاصمة والسلطات المحلية فيما يخص غابة بوشاوي وتشجيع الرياضة الشعبية الحرة.

أنا أتكلم الآن عن الأراضي التي استحوذ عليها بطرق قانونية أو غير قانونية هذا موضوع آخر، لكن

فيما يخص تمديد الطرقات، فإننا نثمن وجود الأمن والدرك الوطني في هذه الغابة التي هي متنفس للعاصمة وللعائلات وللرياضة الحرة لإخراج وعلاج القلق.

في الحقيقة، لتعبيد ممرات المشي وتشجيع الرياضة فالالتفاتة هي إعطاء غطاء مالي لتنظيم هذه الغابة وغيرها.

جـ- تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة في بلدياتهم ودعمهم بالقروض البنكية بدون فائدة ورفع هذا القيد العائق أمام كثير من الشباب الذي يتوفر على الكفاءة ومؤهل علميا لذلك.

د - تشجيعهم على التصدير للخارج مع الإعفاء الضريبي عن منتوجاتهم ونلفت الانتباه أيضا إلى قضية وطنية وهي تنظيم الأسواق اليومية والأسبوعية الموجودة، وإن كان هذا الأمر يخص وزير التجارة ولكن أيضا وزير المالية للتنسيق في هذا الموضوع - الأسواق الموجودة - وإنشاء أسواق أخرى وإيجاد مقاييس لا تضر بالبيئة والنظافة والقضاء على الفوضى الموجودة بالأسواق الحالية واللاأمن الذي تعيشه هذه الأسواق والذي وصل إلى حد سقوط ضحايا في بعض الأسواق وبالخصوص في رمضان إضافة إلى السرقة والجريمة على مرأى الجميع.

ثانيا: الإصلاح المصرفي والمالي

إن مفتاح الإصلاح الاقتصادي وارتفاع وتيرة النمو وجلب الاستثمار وامتصاص السيولة والادخار هو إصلاح البنوك وتوفير المنشآت القاعدية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

غير أننا نرى عجزا كبيرا في النظام البنكي وعدم القدرة على استيعاب التحولات الاقتصادية محليا ودوليا خصوصا العجز في تسيير إدارة البنوك العمومية والخاصة.

إن فضائح الفساد المالي والاختلاسات والرشاوي التي تتكلم عنها وسائل الإعلام لخير دليل على ذلك. مما يلقي على عاتق الحكومة وأصحاب القرار مراجعة شاملة عميقة، دقيقة، صارمة لكيفية سير البنوك وإدارتها وإنشائها وعدم التلاعب بالمال العام، وضمن الشفافية اللازمة في صرف هذا

المال وخاصة القروض. إيجاد آليات للمراقبة المصرفية والمالية على غرار مجلس المحاسبة أو غيره من الآليات الفعالة في مراقبة المال العام والخاص.

تشجيع إنشاء بنوك غير ربوية أو فروع لبنوك إسلامية جلبا للادخار وامتصاصا للسيولة الموجودة خارج البنوك وإدماجها داخل البنوك والمؤسسات المالية وقد تكلم في الصبيحة معالي الوزير عن هذه السيولة الموجودة خارج البنوك.

نثمن إنشاء صندوق ضبط الموارد وندعو للشفافية التامة في ضبط صرف هذه الأموال ولكن من يقوم بالأمر بالصرف في هذا الصندوق؟

ثالثا: القطاعات الخدمائية

إن دعم ميزانية القطاعات الخدمائية وتجهيزها وإصلاح تسييرها والتي تمس أغلبية المواطنين مباشرة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والنقل أمر ملح جدا خصوصا القطاع الصحي العمومي الذي يعاني من نقص التجهيز وسوء التسيير وتزداد معاناة المواطن في الرعاية الصحية في الأرياف والمناطق النائية في ضوء تفشي الأمراض المعدية الخطيرة وارتفاع وتيرة الأمراض المزمنة وتلوث البيئة، ونلفت انتباه وزارة الصحة والقطاع الصحي لولاية ميلة، على أن سكان دائرة تسدان حدادة وما جاورها يلحون على إقامة عيادة ولادة بالدائرة لأن موت الأمهات أثناء الولادة لازال في ارتفاع لبعده المنطقة عن مدينة فرجوية بولاية ميلة.

نلح على رفع الغبن على المواطن ومعاناته في ظل جبهة اجتماعية ملتهبة وتحسين القدرة الشرائية وظروف المعيشة في ظل توقع لارتفاع الأسعار حسب قانون المالية 2006 دون ارتفاع في الدخل والرواتب.

رابعا وأخيرا: الحكم الراشد

إن البلاد بحاجة إلى استقرار وأجواء هادئة ونقية وشفافة، لتجسيد المصالحة الوطنية التي اقترحها رئيس الجمهورية واختارها الشعب الجزائري والتي ليس لنا بديل عنها.

إن الشعب الجزائري يتطلع لإصلاح سياسي وإداري وحكم راشد يقوم على العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً والمساواة، وتكافؤ الفرص، بعيداً عن التهميش والإقصاء والظلم المكشوف والدعوة للنهوض بالأخلاق والقيم الروحية وتعميق الانتماء والحفاظ على الهوية في ظل الثوابت الوطنية والوحدة الوطنية ومنظومة القيم الإسلامية من عدل وحق وتسامح وتعايش وأخوة صادقة.

«وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الحميد مداود. نتوقف عند هذا الحد وهناك عدد من الزملاء سوف يواصلون مداخلاتهم في جلسة الغد كما أننا سوف نستمع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية. وبذلك نكون قد أنهينا جلستنا، شكراً لكم جميعاً وسوف نستأنف أشغالنا غداً على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة مساءً

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأحد 18 شوال 1426هـ
الموافق 20 نوفمبر 2005 م (صباحا)

حتى يتسنى لكم أن تكيّفوا تدخلاتكم مع القاعدة المتفق عليها.
المتدخل الأول في هذه الجلسة هو السيد العمري
أحمين فليتفضل.

السيد العمري أحمين: شكرا سيدي الرئيس.
سيدي الرئيس،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
ضيوفنا الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية هذا لسنة 2006 يمكن أن نعتبره حدثا هاما في تاريخ اقتصاد الجزائر منذ 1962، إذ يعرف لأول مرة ارتفاعا محسوسا لميزانية التجهيز مقارنة بميزانية التسيير، وهذا يعكس بصفة ملموسة إرادة قوية لتجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قرره فخامة رئيس الجمهورية من أجل دفع النمو الاقتصادي وإحداث مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشة السكان.

إننا نرى أن هذا المشروع يحتوي على إجراءات إيجابية ملموسة يمكن تلخيصها أساسا فيما يلي:

1- زيادة في ميزانية التجهيز على حساب ميزانية التسيير وهذا لأول مرة منذ الاستقلال، توجّه أساسا لدعم استيراد المواد الوسيطة ومواد التجهيز بقيمة 22,2 مليار دولار، بزيادة قدرها 8% مقارنة بسنة 2005 التي كانت 20,6 مليار دولار.

2- إجراءات عديدة ومتنوعة لتشجيع الاستثمارات المنتجة وإنشاء مناصب الشغل وتحفيز الصادرات خارج المحروقات مثل:

* إلغاء الدفع الجزافي؛
* إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد مراد مدلسي، وزير المالية؛
– السيد عبد العزيز زياري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة
العاشرة صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
في البداية، بودي أن أرحب بالسادة الوزراء ومساعديهم، ونستأنف أشغالنا المخصصة لمناقشة نص قانون المالية والميزانية لسنة 2006.

بعد سماعنا تدخلات عدد من الزملاء؛ نواصل اليوم النقاش العام وسوف نكمل قائمة المتدخلين وبعدها نتيح المجال للمجموعات البرلمانية لتقديم مواقف عائلاتها السياسية من موضوع الملف المعروض علينا، إلا أنه بودي أن أبدي ملاحظة بسيطة وهي أننا في البداية وبعد التشاور الذي حصل بيننا وبين رؤساء المجموعات البرلمانية وفي المكتب؛ كنا قد اعتمدنا قاعدة يبدو أن بعض الزملاء لم يُعطها العناية المطلوبة وهي العامل المتعلق بالوقت حيث إننا حددنا متوسط وقت التدخل الواحد بسبع (07) دقائق وقد احترم القاعدة عدد لا بأس به من المتدخلين ولكن البعض الآخر وصل تدخله إلى 25 دقيقة!! إذن بودي أن لا أضطر إلى التذكير بالنظام المعتمد لكي نعطي الفرصة لكل واحد منا على قدم المساواة ولا نجحف في حق أحد لصالح آخر، وقد أبديت هذه الملاحظة

سنة 2005، مع العلم أن هناك عدة مؤشرات إيجابية ستعمل على استقرار هذا السعر في السنوات المقبلة بناء على:

- تصريح وزير الطاقة والمناجم بأن هذا السعر سيستقر في حدود 50 دولارا للبرميل لفترة طويلة؛
- كل الدراسات على المستوى الدولي تؤكد الميل لارتفاع الطلب العالمي للبتروول واستقرار العرض وحتى انخفاضه، وبالتالي تؤكد استقرار السعر على الأقل في مستوى 50 دولارا للبرميل الواحد لسنوات طويلة؛
- الارتفاع المستمر للأموال المتراكمة لدى صندوق ضبط الموارد التي بلغت 2.180,572 مليار دينار سنة 2005.

هذا بالإضافة إلى أن صادرات الجزائر من المحروقات سترتفع خلال سنة 2006 بنسبة 2,5% حسب هذا المشروع، كما ستعرف ارتفاعا في الصادرات من البتروول يصل إلى 1,5 مليون برميل في حدود سنة 2010 حسب وزارة الطاقة والمناجم. رغم هذا، فبالنسبة إلينا خيار الاحتفاظ بالسعر المرجعي 19 دولارا هو خيار حكيم وحذر إذ هو كفيل بتفادي ارتفاع التضخم والحفاظ عليه في حدود 3,5% وكذا تحصين الإنفاق العمومي من تقلبات السوق العالمية، مع احتواء هذا الإنفاق في حدود قدراته الاستيعابية.

لكن يجب أن لا يقود هذا الخيار إلى تراكم أموال ضخمة في صندوق ضبط الموارد دون خلق إمكانيات لاستيعابها، وهو الأمر الذي يسقطنا أكثر في فخ «الاكتناز» عوض الاستثمار المنتج.

لهذا يأتي قرار فخامة رئيس الجمهورية في وقته المناسب، لضخ هذه الأموال بصفة مدروسة وعقلانية في إطار برنامج ضخم لدعم النمو الاقتصادي والاستثمار المنتج لدفع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي (يفوق بأربعة أضعاف تقريبا مشروع مارشال)، هذا ما يضمن الرفع من التشغيل ومن مستوى الأجور، كما يضمن وتيرة عالية من النمو مع تفادي ارتفاع حجم التضخم، هذا البرنامج الذي دعم مؤخرا بـ 5 ملايين دولار لفائدة صندوق الجنوب

* التنازل حسب صيغة البيع بالإيجار عن المحلات في إطار برنامج تشغيل الشباب؛

* مجموعة أخرى من الإجراءات الهامة لتخفيض الضريبة على الأرباح والإعفاء من دفع القيمة المضافة.. إلخ.

3 - إجراءات لتنويع مصادر تمويل النشاط الاقتصادي والادخار نذكر منها أساسا إنشاء «صندوق الاقتصاد»، والإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة.

4 - كل هذا إلى جانب مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تطهير المحيط الاقتصادي العام ومحيط الأعمال مثل:

* محاربة الغش وتبويض الأموال؛

* مراقبة أكثر للنشاط الاقتصادي غير المنظم؛

* مكافحة التلوث البيئي.

وهي الإجراءات التي نعتبرها جد إيجابية وفي نفس الوقت غير كافية للحد من هذه الظواهر التي تنخر اقتصادنا وبالأخص فيما يتعلق بمحاربة الفساد والاقتصاد غير المنظم.

مختلف هذه الإجراءات تبقى مؤطرة ضمن المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية التالية:

- الإبقاء على السعر المرجعي للبتروول بـ 19 دولارا أمريكيا؛
- الحفاظ على استقرار سعر الصرف في حدود 74 ديناراً للدولار الواحد؛

- الرفع من الاستيراد بنسبة 8% مقارنة بسنة 2005 مع زيادة في تصدير المحروقات بنسبة 2,5% مقارنة بنفس السنة؛

- تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5,8%؛

- الاحتفاظ بنسبة التضخم في حدود 3,5%.

هذه الإجراءات تستدعي منا عددا من الملاحظات:

الملاحظة الأولى فيما يتعلق بالسعر المرجعي لبرميل البتروول 19 دولارا أمريكيا، نحن نتفهم كل المبررات التي قدمت للإبقاء على نفس السعر المرجعي منذ سنة 2000 بالرغم من أن سعر برميل البتروول لم يتوقف عن الارتفاع منذ نفس السنة إلى يومنا هذا، حيث وصل 50 دولارا تقريبا في المتوسط

هذا التنوع قد لا يمنح الانسجام اللازم في صرف الأموال العمومية، كما يمكن أن يكون ذلك مصدرا لسوء تسييرها وتبديد الأموال، لهذا أقترح تجميع هذه الصناديق حسب تخصصها، كما أقترح تحويل صندوق ضبط الموارد إلى بنك للاستثمار والتنمية.

سيدي الرئيس،

هذه أهم ملاحظاتي حول قانون المالية لسنة 2006، وأعيد وأكرر أننا أمام قانون مميز يكرس لأول مرة ارتفاع نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، الأمر الذي اعتبره مؤشرا قويا لدفع النمو الاقتصادي وتكريس الاستقرار الاجتماعي والأمن والمصالحة الوطنية تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري أحمين، الكلمة الآن للسيد محمد أودينة.

السيد محمد أودينة: السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية والوفد المرافق لكم، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة عائلة الصحافة. سيدي الرئيس،

في البداية لدي ملاحظات عامة حول نص هذا القانون الخاص بالميزانية والمالية لسنة 2006 فعندما ننظر إلى بعض المؤشرات - سيدي الرئيس - نشعر بارتياح لها خاصة إذا نظرنا إلى نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الذي هو في ارتفاع ملحوظ وملحوظ حيث انتقل من 05,2% في سنة 2004 إلى 05,8% في سنة 2006 إن شاء الله.

فيما يخص الديون الخارجية، بالأمس فقط قال السيد الوزير بأنها انخفضت ونزلت تحت 18 مليار دولار.

أما فيما يخص التضخم فهناك تحكم فيه وخاصة في هذه السنوات الأخيرة حيث بلغت

والهضاب العليا، وهو ما نحياه بكل قوة. سيدي الرئيس،

الملاحظة الثانية تتعلق بعدم الرفع بصفة محسوسة من ميزانية التسيير وهو ما يعكس إرادة للتقليل من النفقات وبالأخص عدم الزيادة في الأجور، في حين نلاحظ تقديم امتيازات عديدة لتخفيض الضرائب وأعباء المؤسسات الاقتصادية.

وبالرغم من أننا نثمن هذه الإجراءات الأخيرة لأنها ستشجع على الاستثمارات المنتجة وخلق الثروة والتشغيل، إلا أننا نرى هذا المشروع لا يحتوي على أي إجراء للزيادة في الأجور، خاصة أجور عمال الوظيف العمومي الذين ينتظرون بفارغ الصبر إصدار القانون العام للوظيف العمومي، وأخص بالذكر منهم الموظفين والأساتذة في جميع أطوار التعليم.

سيدي الرئيس،

الملاحظة الثالثة تتعلق بالإجراءات التي اقترحت لتنشيط ودعم الاستثمار الوطني وجلب الاستثمارات المباشرة الخارجية، التي من شأنها إحداث مناصب الشغل وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهي الإجراءات التي تهدف بصفة عامة إلى تخفيض أعباء المؤسسات الاقتصادية والتي نعتبرها مشجعة ولكنها غير كافية.

ففيما يتعلق بالإجراءات التي تمس النظام المصرفي والعقار وإصلاح الإدارة بصفة عامة، نحن نحیی هذه الإجراءات ونطالب بمزيد من الرقابة والصرامة مستقبلا لعدم تكرار سيناريو الاختلاسات في البنوك العمومية وتفادي تحويل العقار الصناعي والأراضي الزراعية.

رغم كل هذه الإجراءات، نرى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية والخاصة بحاجة إلى المزيد من الدعم والتأهيل من طرف الدولة لتمكينها من مواجهة المنافسة الإيجابية خاصة مع دخول عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

رغم إيجابية كل هذه الإجراءات كذلك، تبقى مسألة تعدد وتنوع الصناديق الخاصة مطروحة لأن

نسبته حوالي 3,5%.

وفيما يخص مصاريف الميزانية فقد سجلنا بها هذه السنة رقما قياسيا وهو 2.631 مليار دينار لسنة 2006 خاصة فيما يتعلق بميزانية التجهيز الذي وصل إلى 1.348 مليار دينار.

ميزانية التسيير سجلت انخفاضا ب 02,2% وإحصائيا نقول إن هذا (Non significatif) ولكنه يخيفنا سيدي الرئيس، لماذا؟ نحن نضع برنامجا ضخما بحوالي 1.348 مليار دج للتجهيز؛ ولكن من الذي سوف يحقق هذا البرنامج؟ ومن الذي سوف يتابعه؟ هناك (L'agent de développement) أعتقد أن بعض أجزاء ميزانية التسيير - سيدي الرئيس - تحتاج إلى (Des augmentations conséquentes pour suivre et évaluer ce programme).

على سبيل المثال - سيدي الرئيس - كيف يذهب الإطارات غدا إلى الميدان والبرامج عديدة وكبيرة؟ غالبا ما نشكو غياب الإطارات في الميدان للمتابعة والتقييم؛ (Alors que normalement c'est au budget de fonctionnement de prévoir ce suivi et évaluation! Donc le budget de fonctionnement 02,2% d'augmentation c'est non significatif) خاصة أننا نعلم إلى أين سنصل، ففيما يخص تسبيقات المستخدمين أو دعم الصحة لم نتكلم عن متابعة وتقييم البرنامج.

(Les crédits de paiement à louer pour 2006 s'élèvent à 1348 milliards de dollars soit une augmentation de 28,7% par rapport à 2005).

ميزانية التجهيز هذه لسنة 2006 (c'est dû en totalité presque au programme complémentaire de soutien à la croissance où on l'enregistre pour 2005-2006 pratiquement 80% des programmes sont lancés). وهذا ما يجعلنا نقول بأن: (Les crédits de paiement sont équivalents au budget d'équipement pour l'année 2006).

يسير من 2005 إلى 2009 ولكن أغلبية المشاريع تنطلق في 2005 وبقية حوالي 20% من الممكن أن تنطلق مع قانون المالية التكميلي 2006 أو في بداية

سنة 2007.

لا تنسوا أننا في 2007 سوف نرجع إلى ميزانية تجهيز متوازنة ربما لا تصل إلى 50% لأنه فعلا رقم قياسي غير ثابت وهذا بفضل (Le programme complémentaire de soutien à la croissance).

في 2008 نعود وأنا متأكد - كما كنا وبالنسبة المئوية - في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز إلى ما لا يتجاوز 25% من ميزانية التجهيز.

في تقرير عرض الديون في برنامج قانون المالية كان هناك (Il gagnerait s'il était accompagné d'une évaluation physique tant sur le plan quantitatif que sur le plan qualitatif et une évaluation des aides financières des autorisations de programmes, notamment ceux contenues dans la loi de finances 2005, on nous a toujours habitué à une faible consommation des crédits). لأول مرة نقول إننا وضعنا صندوقا لوضع كل ما هي ديون متوقعة وغير مستهلكة (Prévues et non consommés).

(C'est à dire qu'on va geler de l'argent) ربما كان علينا أن ننظر إلى قدراتنا الاستهلاكية وننطلق في مشاريع أخرى ونربح الوقت؛ وخاصة بعض المشاريع المنتجة التي تدخل في الإنتاج! (La faible consommation des crédits, on l'explique souvent par la faible capacité de réalisation) ولكن في قانون المالية لا يوجد قانون يشرح (Les faibles capacités de réalisation, et encore peu mieux des mesures prises pour améliorer ces capacités de réalisation) إذن عندما نرى مشروع هذا القانون لسنة 2006 نرى أنه شيء جميل ومُفرح على العموم ولكل (Il est de notre devoir d'attirer votre attention sur certaines réalités) في الميدان.

من هذه الوقائع والحقائق نذكر الفقر الذي أصبح - سيدي الرئيس - حقيقة يعيشها يوميا أغلب المواطنين.

صرح الوزير المكلف بالتضامن بأن هناك حوالي 06 ملايين فقير. ماذا فعلنا لهؤلاء؟ هناك من يتغذى بالفضلات، وهناك من يتسول في الشوارع والمقاهي

والمطاعم وفي كل مكان..! هل نخصص لهم قفة أو مائدة رمضان فقط؟ هل هذا هو الكفاح ضد الفقر؟ وإضافة إلى هذا نطلب من الفقير - سيدي الرئيس - أن يأتي بوعاء ويقف أمام الجميع في الطابور ليأخذ قليلا من الحساء! لماذا لا تقدم له مالا يصلح به شأنه في بيته؟ على الأقل ليدفئ بيته برائحة الطبخ إذا طبخ! إذن لماذا نخرجهم ونقوم بهذا في رمضان فقط؟

إن وزير القطاع بالذات يعترف بأن هناك بعض التلاميذ لم يتمكنوا من شراء الكتب المدرسية!! أمراض الفقر موجودة حاليا وكنا قد تخلصنا منها في السبعينات والثمانينات ولكن منذ ربع قرن تقريبا عادت وبقوة!

نعود إلى الشغل، سيدي الرئيس، مشكل الشغل كبير وما زال موجودا، ويقولون: الشباب الأقل من 35 سنة!! سيدي الرئيس أيعتبر من عمره 35 سنة صغيرا؟

سيدي الرئيس، كمثال فقط الرئيس الحالي، رئيس الجمهورية كان وزيرا وعمره 25 سنة! ماذا نقول عنه؛ أنقول شاب أصبح وزيرا أم نقول هو وزير شاب؟ أعتقد أنهم قالوا إنه وزير شاب ولم يقولوا الشاب الذي أصبح وزيرا!!

القيمة لا تنتظر عدد السنين وبقينا نستعمل لغة الخشب (شاب)! 35 سنة - تبارك الخالق - صغيرا؟! كم كان معدل العمر في الثورة؟ لم يكن يصل 25 سنة! نحن جعلناه كذلك ولكن كان فينا من هو دون الخامسة والعشرين!

فيما يخصّ التشغيل، والشغل الاجتماعي (L'emploi social) أو (Le pré-emploi) - حاشا من يسمع - أجرته 2500 دج يا ناس! ويوظف فيه المهندس والطبيب وغيرهم وبعد سنة أو سنتين من الممكن إدماجهم في وظيفتهم ويتم ترسيمهم.

سيدي الرئيس، يكلفونني بالقطاع أو بالشركة التي تملك (Le plan de recrutement, ne serait ce qu'à court et moyen terme, je défis le secteur ou l'entreprise qui peut me donner ce plan de recrutement).

بل نوعيا!
يتكلمون عن (L'ANSEJ)؛ (L'ANSEJ) ليست هي البنك، ولكن ما هي سلطته مع البنك؟ هل ننظر في الملفات التي مرّت والمعتمدة من طرف (L'ANSEJ) أو الملفات التي مرّت على البنك وهي معتمدة من طرفه؟
سيدي الرئيس،

من 48 ولاية نستطيع القيام بهذا في أي ولاية ونأتيكم به في فرصة أخرى. تجد بنوكا منتمية لبعض الخواص (V.S.P) وكلنا سمعنا بهذا والصحافة تقول بأن هناك أشخاصا وحدة عملتهم النقدية هي المليار دينار؛ يأخذون 10 أو 20 مليار دينار في حين أن أحسن ولاية لم تتمكن من تدعيم (L'ANSEJ) بمليار دينار على الأقل وهذا أصبح الآن في نظر مشاريع المستثمرين الشباب (L'ANSEJ) بمثابة كابوس (Cauchemar) وبالإنجليزية يقولون (Nightmar and daymar too). هذه البنوك تكلم عنها رئيس الجمهورية شخصيا، بالإضافة إلى هذا لا أحد تكلم عن (Le secteur créateur d'emploi et même de richesse) إطلاقا وهو مجمد!! نأخذ مثلا قطاعات الفلاحة، الري الفلاحي، الصيد والسياحة، أكثر من هذا سيدي الرئيس، يعتبر قطاع الفلاحة الرقم القياسي في التشغيل مقارنة مع كل القطاعات فهو أول مستخدم، وحتى فيما يخص المداخيل تبقى الفلاحة هي الأولى بعد المحروقات حيث وصلت في 2003 إلى حوالي 08 ملايين دولار ما يعادل الإنتاج الفلاحي، ولكن جمدها وأصبح القطاع سياسيا.

أثناء الاستقلال بدأنا بما يسمى بالتسيير الذاتي ولم يكن أبدا، بل كانت القرارات دائما تنزل من فوق، كالمطر، ثم جاءت الثورة الزراعية في سنة 1971؛ وبعدها أي في سنة 1982 اعتمدنا (La restructuration) حتى نحقق النجاعة للوحدات تقنيا وإنسانيا وكذلك اقتصاديا؛ وفي سنة 1987 حدثت إعادة تنظيم القطاعات (La réorganisation des secteurs donc la privatisation pratique- (Les concessions).

(Un secteur aussi straté- نجمده ونجمد

وأنت أخذت 17 دقيقة، أرجو التفهم، فإذا كانت لديك فكرة مختصرة فلتقدمها وإن لم تكن فسنحيل الكلمة لمن يليك في القائمة.

السيد محمد أودينة: شكرا سيدي الرئيس، هناك كلمة فيما يخص التنمية المحلية لأننا نعيشها وربما هناك الكثيرون ممن لم ينزلوا إلى الميدان، لكننا نعيشها يوميا ومن واجبنا توصيلها. فهناك مشاريع عندما تكلمنا عن (Le suivi d'évaluation des programmes) ، سيدي الرئيس، الأشياء التي أعطى رئيس الجمهورية بخصوصها الإشارة الخضراء في سنة 2000 مثل السكن الاجتماعي إلى يومنا هذا لم يكتمل منذ صيف 2000!

و عملية مسجلة منذ 97 في سكيكدة لم تنطلق إلى يومنا هذا! سيدي الرئيس، هذه حقائق ونحن خائفون من أن يحدث مثلها في هذا البرنامج الذي كما يقولون (Le plan complémentaire de soutien à la croissance) نحن والحمد لله في بلدنا فقط، وأثناء التحقيقات في الميدان لا نستطيع متابعتها، هناك أشياء، تكلمنا عنها - سيدي الرئيس - فيما يخص حالة الطرق التي يرثي لها خاصة في السكنات القصدية بسكيكدة، لدينا 25000 سكن قصديري...

السيد الرئيس: إذا دخلنا إلى الطرق والطرق السريعة فلن نخرج منها! بارك الله فيك، الكلمة الآن للسيد بلخير سعيدي.

السيد بلخير سعيدي: شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتني،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

قانوننا بقرار لا أدري... وندخل الصحافة.. ومن أجل بعض الحالات الخاصة نعم كل القطاع ليبقى مقيداً!!

ونجمد كل الصفقات؟! إلى متى؟ هو يعاني بالأساس من الطبيعة! قانون المالية لم يتوقع شيئا على الأقل فيما يخص ظاهرة الجفاف، فهي كارثة طبيعية ومن الطبيعي أن تتخذ على الأقل احتياطات خاصة مع مربّي الحيوانات.

فيما يخص الصيد، مازال برنامج الدعم مجمدا ويقال عملية تطهير يعني هذا أنها سوف تأخذ سنتين على الأقل! ما معنى هذا؟ إن لم تقم بعملك فانهب! يبقى كل شيء مجمدا ولا تدفع الأموال إلا بعد عملية التطهير التي لا نعلم كم ستستغرق من سنة!

أما فيما يخص الري الفلاحي سيدي الرئيس، فهناك مشاريع وسوف أعطيك مثلا عن سكيكدة في هذا الصدد، في سنة 2000 تكلم رئيس الجمهورية مخاطبا ومكررا ثلاث مرات وهو يقول: أنتقصك الأموال؟ أنتقصك الأموال؟ أنتقصك الأموال؟ لحد لأن لم تتكلم فالمة، تكلمت سوق أهراس، خنشلة، معسكر، سكيكدة. الحقوق الفلاحية - سيدي الرئيس - (Les droits agricoles, non seulement ça permet l'intensification des cultures) مهما كانت السنة نحصل على منتج ونخلق ثروة ومناصب شغل، نحن في الري الفلاحي الأواخر من بين كل دول الحوض المتوسط، سيدي الرئيس؛ لقد بدا لي مشكل وأظن أنه مشكل العقار مثل ما هو استثمار، ولكن أعود لأشياء - سيدي الرئيس - لا تفوتني وهي أن أتكلم قليلا عن التنمية المحلية...

السيد الرئيس: السيد محمد أودينة، ربما لم تكن موجودا حين أبديت ملاحظتي في بداية الجلسة!

السيد محمد أودينة: إذن، يجب ألا تطبق علي!

السيد الرئيس: بلى، فالقانون يطبق على الجميع. كان الوقت المحدد للتدخل في حدود 07 دقائق

عاجزين عن التكفل بهذا الفرق الكبير.
لذا نطلب برفع مساهمة الدولة إلى ضعف المبلغ المقدم حالياً.
شكراً للجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.
السيد الرئيس: شكراً للسيد بلخير سعيدي،
الكلمة الآن للسيد محمد الحافظ بوزقاق.

السيد محمد الحافظ بوزقاق: شكراً السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية،
معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السادة والسيدات أعضاء الأسرة الإعلامية،
أيها الحضور الكرام،
أحييكم بتحية الإسلام فأقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحو لي بادئ ذي بدء أن أنتهز هذه الفرصة الثمينة كي أهنئكم بعيد الفطر المبارك، وعيد الثورة المجيدة وأهنئ من خلالكم فخامة رئيس الجمهورية والشعب الجزائري والأمم العربية والإسلامية قاطبة.
كما لا يفوتني في مستهل مداخلتني هذه أن أنوه بهذا الإنجاز المتميز وأثنى ما تضمنه من إيجابيات عديدة لا سيما فيما يخص السكن والاستثمار وكذا الارتفاع المحسوس لميزانية التجهيز، غير أن هذا التنويه والتثمين لا يمنعني من تقديم الملاحظات والانشغالات التالية:

1 - إن المتصفح لبنود هذا القانون يسترعي انتباهه ما تضمنه من رسوم عديدة في مجالات كثيرة، وفي المقابل لم يتخذ إجراءات ملموسة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين الذين يعانون قلة الدخل وغلاء المعيشة الشيء الذي أضر حتى بموظفي ما كان يعرف بالطبقة المتوسطة وهنا نتساءل وبكل إلحاح أين قانون الوظيف العمومي

سأختصر مداخلتني في النقاط التالية:
أولاً: نتمنى أن تتجسد الاعتمادات المعتبرة والمرصودة في ميزانية السنة المقبلة وخاصة ميزانية التجهيز في الميدان، حتى تساهم في تحسين ظروف معيشة المواطنين لا سيما في ميدان التشغيل في هذه الظروف التي تعيش فيها بلادنا وضعية مالية مريحة.

ثانياً: عانى عدد معتبر من فلاحي ولاية عين تموشنت مشكلة عويصة عند تسويقهم لمنتوجهم من العنب من نوع «مر سقرة»، وذلك بسبب رفض الديوان المختص شراء هذه المنتوجات أو حتى المحوّلين الخواص بحجة أن هذا النوع من المنتج غير مطلوب في السوق الدولية مما أدى إلى ضياع مجهودات عدة سنوات زيادة على الخسائر المادية.
وكان من الواجب على المصالح الفلاحية أن توجه هؤلاء الفلاحين في بداية الأمر إلى نوعية المنتج المطلوب في السوق الدولية أو إلى تشجيعهم على غرس أشجار مثمرة أخرى كالزيتون مثلاً، علماً أن هؤلاء الفلاحين استثمروا في إطار برنامج الدعم الفلاحي للدولة.

لذا نرجو من وزارة الفلاحة أن تتكفل بتعويض هؤلاء الفلاحين عن الخسائر التي لحقت بهم.
ثالثاً: في الميدان الفلاحي دائماً، ونظراً للظروف المناخية التي عانت منها عدة ولايات وأثرت سلباً على المردود الفلاحي منذ عدة سنوات، نتمنى أن تفكر الدولة في مسح ديون الفلاحين للسنوات الماضية وذلك تشجيعاً لهم وخاصة أن القطاع الفلاحي هو المعول عليه مستقبلاً.

رابعاً: في إطار السكن التساهمي، بات من الضروري مراجعة نسبة الدعم الذي تقدمه الدولة للمستفيدين من هذه العملية والذي بقي على حاله منذ نشأته رغم ارتفاع سعر هذه السكنات.

فمسكن من فئة 03 غرف (F3) الذي كان ثمنه في السنوات الماضية 80.000.000 سنتيم وصل سعره الآن إلى 150.000.000 أو 160.000.000 سنتيم في حين بقي مبلغ مساهمة الدولة على حاله ولم يواكب هذه الزيادة في الأسعار مما يجعل كثيراً من المستفيدين

يتماشى والتطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، ويكفي أن أشير هنا إلى أن 90% أو يزيد من مشاريع الشباب في ولاية الوادي والمدرجة في تلك البرامج، معطلة والسبب الأساسي في ذلك هو البنوك.

4 - نثمن المجهودات المبذولة من قبل الحكومة وخاصة في إطار تحسين البنى التحتية والهيكل القاعدية للمواطنين، غير أن الكثير من القطاعات والمشاريع الأساسية لا تزال تحتاج إلى جهود ضخمة وعناية كبرى للنهوض بها، وخاصة قطاع الصحة الذي لا يزال بعيدا عن تلبية حاجيات وطموحات المواطنين، ولا يفوتني وأنا أتكلم عن الصحة أن أذكر بطلب قدمته أثناء مناقشة برنامج الحكومة في العام الفارط، وهو ما يعانیه القطاع من نقص في الهياكل والتجهيزات والتأطير في ولاية الوادي، حيث إن هذه الولاية على شساعة أرضها وكثرة سكانها، لا تتوفر إلا على قطاعين صحيين أحدهما بالوادي والآخر بالمغير، لا يزالان يفتقران إلى الكثير من التجهيز والتأطير، هذا إلى جانب الحاجة الملحة لقطاع صحي بدائرة جامعة التي تبعد حوالي 120 كلم عن مقر الولاية ويبلغ تعداد سكانها أكثر من 80 ألف نسمة، ومع ذلك لا تزال ظروف الصحة فيها متخلفة، وقد وعدنا معالي وزير الصحة السابق (مراد رجيبي) بقطاع صحي أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004 ولكن لا شيء لحد الآن وما يزال السكان هناك ينتظرون بترقب تنفيذ الوعد الذي قدمه السيد الوزير ممثل الدولة الجزائرية.

5 - في إطار الاهتمام العام للبحث عن ثروات بديلة للبترو، وهو اهتمام تشترك فيه الحكومة مع نواب الأمة، نلفت انتباه أولي الأمر أن هناك ثروة كانت تحتل الصدارة سابقا وكنا ننافس بها العديد من الدول، ألا وهي الثروة الفلاحية وخاصة الحبوب والحمضيات والتمور، وكلنا يقدر ما أنفقتة الدولة من أموال في إطار الدعم الفلاحي غير أن هذه الأموال لم تثمر ما كان ينبغي أن تثمره لما وقع فيها من تلاعب وغش وإنفاق في غير محل الإنفاق؛ وعليه

الذي ورد ضمن جدول أعمال الدورة الربيعية الماضية؟ وما هو مصيره؟ كما نلح على ضرورة مراجعة سلم الأجور ورفع قيمة الثمن البخس الذي يتقاضاه عمال الشبكة الاجتماعية والذي لا يتعدى 3000 دج.

2 - كم كنت أتمنى أن يتضمن قانون المالية لسنة 2006 والذي سطر في ظل وفرة مالية ملحوظة وفي ظل ارتفاع محسوس لسعر النفط فاق الستين دولارا للبرميل الواحد، كم كنت أتمنى أن يتضمن هذا القانون رفع كثير من الأعباء على المواطن أو على الأقل التخفيف منها بدل إثقاله بمزيد من الرسوم ومن هذه الأعباء على سبيل المثال لا الحصر:

أ- تكاليف الكتب المدرسية التي ما فتئت ترتفع أثمانها ويستعصي شراؤها على الموظف العادي ناهيك على الفقير والمعوز، الشيء الذي يتسبب في استرجاع الكثير منها، وتخزينه بدل الاستفادة منه والغريب في الأمر أن السنوات الأولى للاستقلال رغم ما كانت تعانیه البلاد من ضيق مالي، كانت تسلم الكتب للتلميذ مجانا.

ب- تكاليف الكهرباء التي لا تزال تشهد ارتفاعا مضطردا وخاصة في مناطق الجنوب، حيث تستهلك بقوة للتكييف صيفا، وللتدفئة شتاء، فضلا عن استهلاكها الواسع في استخراج مياه السقي الفلاحي.

ج- تكاليف الغاز خاصة لمن يستهلكون قارورات غاز البوتان، وأغلبهم من مناطق الجنوب حيث يستخرج الغاز، وتوجد منابع الطاقة، وبهذه المناسبة أتح على ضرورة الإسراع في تنفيذ وعود السيد رئيس الجمهورية الخاصة بتزويد مناطق الجنوب بالغاز الطبيعي.

3 - لقد اتجهت الجزائر منذ فترة وخاصة في ظل حكم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفع الشباب إلى الاستثمار في إطارها وذلك من خلال القروض المصغرة وبرامج دعم الشباب مثل (L'ANSEJ-CNAC) وغيرها وهذه البرامج كلها تعتمد على البنوك، في حين أن قطاع البنوك بقي يراوح مكانه، ولا يزال يعاني الكثير من التعقيد والبيروقراطية وهو بحاجة إلى إصلاح جذري

نناشد الحكومة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمراقبة هذه الأموال ومعاقبة المتلاعبين بها، ولا أعادر هذه النقطة دون أن أخص التمور بلفتة خاصة، فهذه الثروة التي يمكن أن تكون ثروة استراتيجية للجزائر، لا تلقى العناية اللائقة بها، سواء من حيث الإنتاج أو التصنيع أو الإشهار أو التسويق وخاصة التسويق وكم يحز في نفسي وأنا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الحافظ بوزفاق، الكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم.

إن دراسة قانون المالية لسنة 2006 المصوت عليه منذ أيام من طرف المجلس الشعبي الوطني، يتيح لنا تقديم جملة من الملاحظات وهذا بعد الاستماع إلى التقديم الموجز الذي قام به أمامنا أمس السيد وزير المالية.

إن دراسة قانون المالية له طابع خاص ومميز لأن هذا التشريع التقليدي السنوي له من المكانة الخاصة ضمن الأدوات التشريعية المنصوص عليها في الدستور.

ومنه فإن الملاحظات ووجهة النظر التي أباديهما أظن أنهما ستساهمان في إدراك الأبعاد وتلفت النظر لعدة مواضيع تدخل في صلب السياسة الحاضرة والمستقبلية للبلاد.

إن ميزانية سنة 2006 تعتبر كحجر الأساس لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو كما جاء في أهدافه بخمسة محاور أساسية.

السيد الوزير،

إن لكل قانون مالية أسبابا وأهدافا وفي أساسها تبقى مرتبطة بثلاثة جوانب أساسية وهي:

أولا: طبيعة موارد الميزانية.
ثانيا: النفقات العمومية وكيفية ترشيدها وأهميتها.
ثالثا: أهم الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية وكيفية التخطيط لها والتنفيذ عليها.

أما بخصوص النقطة الأولى؛ وهي طبيعة موارد الميزانية؛ فإن أولى الصعوبات السيد الرئيس هو استمرار اعتماد الجزائر وبصفة كلية على المحروقات كمصدر رئيسي وشبه وحيد، وهذا عامل يرهن اقتصادنا ويجعله عرضة لتقلبات السوق التي لا نتحكم فيها. بل الأكثر من هذا هو إننا نلاحظ أن ميزانية الدولة تقوم على عنصر التقريبية في إعدادها.

السيد الرئيس، إنه من الحتمي إيجاد موارد بديلة للمحروقات وهذا يتطلب الدراسة ودعم الاستثمار وعصرنة القطاع البنكي والمالي وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي لأنه يعد أحد القطاعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الأمن الغذائي.

أما النقطة الثانية والمتعلقة بالنفقات العمومية وأهميتها وكيفية ترشيدها، وهنا يجدرنا الحديث إلى النجاعة المالية والاقتصادية لأن العملية متشابكة ومتعلقة بمسألة النفقات العمومية وإيرادات الميزانية من جهة وتسيير المديونية من جهة أخرى.

السيد الوزير، إن التزايد المستمر في مطالب الوزارات وحاجيات القطاعات تلقي ثقلا كبيرا ومتزايدا من سنة إلى أخرى على عاتق المالية العمومية وبالمقابل لا يصاحبها أداء في الإنتاج ما عدا في قطاع المحروقات وهذا بيت القصيد.

وهنا أوجه سؤالي إلى السيد وزير المالية وأقول هل بإمكان وزارتك مع بقية الوزارات وضع منهجية ونظام تخطيطي ومبرمج في الميزانية وهذا للحد من الصرف المفرط والظرفي للمال العام والخاضع أساسا في بعض الأحيان لرغبات مختلفة ومناسباتية وهذا يجدرنا إلى الحديث عن ترشيد المال العام وهذا لا يتأتى - السيد الوزير - إلا بوضع أدوات متابعة ورقابة نرى اليوم أنها غير موجودة وعلى الأقل غير معن عنها.

السيد الوزير، إن اقتصادنا في حاجة إلى استثمار وتنمية، لكن الملاحظ أن هناك عدة عراقيل وإعاقات

به في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فإن هذا المشروع يحتوي تقريبا على كل متطلبات المجتمع، وهو صورة مصغرة لسياسة الدولة وبطبيعة الحال هو صورة مصغرة لبرنامج السيد رئيس الجمهورية.

عندما نتفحص برنامج السيد رئيس الجمهورية بطبيعة الحال في كل الجوانب وبما يشمله من نقائص - والكمال لله - فإننا لن نكون إلا متفائلين؛ ولكن عندما نلاحظ الواقع المعيش في بعض الأحيان نشمئز وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الخلاصة التي أتى بها السيد وزير المالية فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية 2004 وجاء على لسانه بأن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 80% وبطبيعة الحال لم يعط أو لم يخض في الأسباب التي جعلت النسبة تصل إلى 80% فقط. وأعتقد حسب تشخيصي المتواضع فإن هذه النسبة مردّها ثلاثة أشياء: هناك أطراف ربما هي ضد تطبيق سياسة الدولة وبطبيعة الحال برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وهناك أطراف متقاعسة في تطبيق هذا البرنامج؛ وهناك أطراف غير قادرة على تطبيق سياسة الدولة.

وبطبيعة الحال هذا مردّه إلى أسباب أولها سياسة اللاعقاب وعدم المحاسبة، كل مسؤول في أي مستوى كان لا بد وأنه في آخر المطاف يقوم بلحظة تفكير أو تقييم لما أنجز، ولكن أعتقد أن هذه السياسة غابت نوعا ما لأسباب موضوعية في بعض الأحيان بحكم العشرية السوداء التي عشناها وفي أحيان أخرى لأسباب المجاملة؛ لأننا أصبحنا في كثير من الأحيان نعتمد على لغة الأرقام ولا نعتمد على لغة التنفيذ والتطبيق في الميدان.

سمعنا - وخاصة في سنوات الانفراج هذه - بأن هناك عدة ملتقيات عقدت حول موضوع الحكم الراشد الذي هو - حسب فهمي المتواضع - النجاعة الاقتصادية فلما تتوفر فيه هذه الأخيرة يستطيع أن يتحكم في التنمية. والنجاعة الاقتصادية تقتضي التسيير الحسن إن لم أقل الجيد لشؤون الدولة في جميع المجالات، وهنا أقدم مثلا بسيطا: لحد الآن مازلنا نسجل عجزا بين قروض الدفع ورخص

يخضع لها، والمتمعن في أرقام الميزانية أظن أنه يثير في أنفسنا جميعا التجند الشامل لتحقيق نسبة نمو تتماشى والتحديات التي يواجهها اقتصادنا من إزالة للبيروقراطية وضمنان الشروط الضرورية للمستثمر وكذلك وضع الإدارة في خدمة هذا الأخير. السيد الوزير،

لا أطيل عليكم بالتطرق إلى بعض المواضيع والانشغالات التي طرحها زملائي أعضاء المجلس لكن أريد أن ألفت الانتباه إلى أن إعداد أي ميزانية يبني على المنهجية والتخطيط ويؤدي بنا في هذه الحالة إلى حسن تنفيذها وأود أن أتكلم في هذا السياق أن تنفيذ وصرف أي ميزانية يخضع إلى ضوابط وقوانين وصرف وتنفيذ أي ميزانية بسيطة دائما يتبع بحساب إداري يقدم من طرف جهتين: الأمر بالصرف من جهة وماسك الأموال من جهة أخرى إلى الجهات الرقابية للمقارنة وإن المادة 160 من الدستور تلزم الحكومة بقانون ضبط الميزانية ولمعرفة والتأكد من طرف الجهات الرقابية أين ذهب صرف هذا المال العام.

ومن جهة أخرى السيد الوزير إن التصور والتخطيط والرقابة هي من صلاحيات ومسؤولية وزارتك لأن الوفرة المالية التي يديرها ارتفاع النفط أو أسعار المحروقات يجب أن لا تقودنا إلى الإفراط في منح القروض المالية والإعانات أو التساهل في رقابة النفقات العمومية.

وأخيرا أتمنى لكم النجاح، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب بوسنان، الكلمة الآن للسيد محمد مرابطي.

السيد محمد مرابطي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عندما نلاحظ قانون المالية لسنة 2006 وبما أتى

يجمعون على أن هناك استقرارا سياسيا ووضعية مالية مريحة وقوية تعطي الفرصة للقيام بالإصلاحات الضرورية من أجل حل مشكلة التشغيل وخصوصا من أجل الاندماج في مسار العولمة الذي لا مفر منه. قانون المالية المعروض هذه السنة - سيادة الرئيس - يجمع الجميع على أنه في هذا الميدان توجد قفزة مهمة واستثمار عمومي ضخم يقارب 20 مليار دولار يعني ما يقارب 140.000 مليار سنتيم سوف توجه للاستثمار العمومي في ميدان التكفل بحاجيات الاقتصاد والمواطنين.

السيد وزير المالية تكلم بالأمس على أن هناك في الاستثمارات العامة والخاصة تقريبا حوالي 25.000 مليار سنتيم، إذن هذه مجهودات ضخمة أُعدت بالنسبة لهذه السنة، المفروض أن يكون هناك تفاؤل بهذه الوضعية لكن في هذه اللحظات بالضبط نجد أن البعض يتكلم عن عدم رضا، عن تملل اجتماعي، عن غضب... إلخ معتمدين في ذلك على ما يحدث في البنوك هذه الأيام، على وضعية العقار، على وضعية سياسة الأجور... إلخ.

سؤالي سيادة الوزير: ما هو تفسيركم لهذه الظاهرة وهذا التناقض الواضح بين هاتين الوضعتين؟ النقطة الأخرى سيادة الوزير، ألا تعتقدون أنه - في الحقيقة - من أسباب هذه الوضعية هوربما أننا لم نقم - خاصة على مستوى الحكومة - بعملية الإعلام الواسع للمواطنين عن حقائق الوضع حتى لا تصبح الدعاية هي مصدر المعلومة بالنسبة للمواطن وحتى بالنسبة للبرلماني أحيانا.

ألا تعتقدون بأن الإعلام ناقص بشكل كبير لأننا ننجز أشياء مهمة يُشاد بها حتى في الخارج ومع ذلك لا نستطيع بيع هذه السلعة التي تجسدت في أرض الواقع المعيش؟

سيادة الوزير، هناك نقطة أخرى تمس المواطنين بصفة مباشرة وهي مسألة الميزانية الاجتماعية، تكلمتم سيادة الوزير وقلتم عن حق بأن هناك 10 ملايين دولار تخصص لهذا الجانب من إعداد الميزانيات في العالم، وبالمناسبة فإن المؤسسات الأجنبية تطلب الزيادة فيما يخص هذه النقاط من

البرامج (Les crédits de paiement et les autorisations de programmes) وهذا العجز مهم جدا وأعتقد هنا أن المسألة تقنية باستطاعة الدولة التحكم فيها. وهناك تعليمات سابقة من طرف السيد رئيس الحكومة بعدم تسجيل البرامج وكذلك مباشرة العمل فيها بدون وجود قروض دفع ولكن للأسف الشديد نلاحظ بأن هذه التعليمات القادمة من عند رئيس الحكومة غير مطبقة ميدانيا، فمازلنا الآن نلاحظ أن هناك برامج على مستوى محلي بدون قروض دفع، وفي هذه الحالة يُخلق خلل.

نلاحظ بأن بعض المقاولين شرعوا في هذه الأعمال وسوف ينتهون منها تقريبا ولكن لحد الآن لم يستلموا ولو مليما واحدا وبهذه الطريقة سوف نحطم مقاولتنا التي هي أداة للتنمية الوطنية أو المحلية.

وهناك بعض الملاحظات السيد الوزير؛ فعندما نتكلم عن الاستثمار؛ فإن الدولة هيأت كل الشروط القانونية والمادية ولكن الاستثمار يصطدم ببعض العراقيل التي نلاحظها ميدانيا؛ هناك عراقيل بيروقراطية يعلم بها العام والخاص بالإضافة إليها توجد عراقيل أستطيع القول إنها أمنية في بعض الأحيان إن كيف أن المواطن الجزائري يخاف على نفسه في بلاده في حين نطلب من مواطن أجنبي أن يأتي ليستثمر هنا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مرابطي، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

الوفد المرافق للسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة الرئيس،

المتتبعون للشأن الاقتصادي في الجزائر تقريبا

العملية صعبة وليس سهلة لإعداد مثل هذا القانون وحتى بالنسبة للأدوات - حان الوقت للاستجابة لهذا الطلب المهم.

بعد هذا هناك نقاط خاصة أريد بعض التوضيحات حولها وأبدأ بصندوق ضبط الإيرادات سيادة الوزير. في الحقيقة، هذا الصندوق خُلق من أجل امتصاص عجز الميزانية وأيضا لتسديد المالية العمومية - كما قلتم بالأمس - والآن حذف عجز الميزانية؛ وبالتالي تطرح أفكار تتمثل في أننا كيف نتعامل مع الموارد البترولية الضخمة التي تأتي ونحن نعلم أنها زائلة؟ هل لابد من فتح مناقشة حول كيفية استخدام هذه الموارد؟ هل نذهب إلى تحويل هذا الصندوق إلى صندوق توفير وتمويل مثل الدول البترولية التي تعيش في مثل هذه الوضعية والتي لها سياسات مختلفة؟ هل نبقي نحن على هذا الاختيار الخاص بتسديد المديونية فقط؟ أم يجب أن نطور التفكير نحو آفاق أخرى للإجابة على سؤال الأجيال؟ لأننا نعلم أن كل الدراسات تقول إنه ربما في 2050 ننتهي من قضية البترول، إذن كيف نجد هذه الموارد بشكل معقول لاستغلالها في اقتصادنا بالنسبة للأجيال القادمة؟

بالنسبة للإصلاح البنكي سيادة الوزير، نعرف أن هناك تقديما ملموسا، وهناك إجراءات كبيرة جرت في هذا الإطار، لكن تبقى نقطة سوداء بالنسبة للبنوك وهي قضية الرقابة حتى إن مدير البنك المركزي اعترف صراحة بأن هناك إشكالا بمعنى أن...

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، الكلمة الآن للسيد ناصر بوداش وقبله تقدم السيد محمد بوخلخال بتدخل كتابي سوف يمكن السيد الوزير من مضمونه ويرد عليه في حينه، الكلمة لكم السيد ناصر بوداش.

السيد ناصر بوداش: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،

الجانب الاجتماعي، ليست لدينا مشاكل، إذن فالمهم هو أن تسيير الإصلاحات في الطريق المرسوم لها... إلخ. ومع ذلك نجد عدم الرضا الواضح من طرف المواطنين، ماهو الإشكال؟ أهو التبذير أم المحاباة أم...؟ لأنني لا أظن أن المشكل يكمن في السياسة فهي جيدة لكن أظن أن المشكل في التطبيق العملي، ألم يحن الوقت بعد - وهذه طُرحت هنا في مجلس الأمة عدة مرات - لأن نضع الميزانية الاجتماعية للأمة تحت المجهر؟ يجب أن نناقش ونعيد النظر في الميكانيزمات، وما هي أحسن السبل التي نجعل بها المواطن يصل إلى النهاية التي يستحقها فعلا ونغلق أبواب الغضب الموجودة في مجتمعنا؟

النقطة الأخرى سيادة الوزير، وهي مسألة الشفافية التي أرى أنها هي المفتاح - في الحقيقة - فالحكم الراشد هو الشفافية والشفافية هي مفتاح إعادة الثقة.

نتكلم عن الشفافية بالنسبة لهذا البرنامج الضخم الذي قدر ب 60 مليار دولار؛ تكلمتم - سيادتكم - بالأمس وقلتم إنه في إطار الشفافية يمكننا أن نطلع على البرامج بدقة في الولاية والبلدية وغيرهما ولكن السؤال المطروح هو المتابعة وقد تحدث عنها الأخ أودينة والمتدخل الأخير وهي قضية المتابعة الحقيقية الميدانية لنعرف ما إذا حُققت المشاريع في أرض الواقع أم لا؟ وماهي الصعوبات التي واجهتها؟ وهذا يؤدي في إطار الشفافية دائما رغم أنه إشادة بموقف الجزائر بالنسبة لإعطاء إشارات كبيرة في ميدان الشفافية. لكن يبقى غياب القانون العضوي المتعلق بالمالية والذي من المعروف أنكم منكبون على دراسته منذ مدة، لكن متى يخرج إلى النور؟ لأن البرلمان خُلقت أساسا من أجل فرض الضرائب ومن أجل مراقبة صرف هذه الأموال العمومية، لأننا إذا بقينا دائما في مستوى أن البرنامج يناقش، فنحن في الحقيقة نناقش في الخيال اعتمادات وبرامج سوف تُحقق، لكن المهم في العملية هو كيف أن قانون ضبط الميزانية الذي أصبح الآن مطلبا برلمانيا واضحا يتكلم عنه الجميع، وأصبح مطلبا على مستوى الشعب، بمعنى أنه - ونحن نعلم بأن

فإذا كان اقتصاد السوق نظرياً هو حرية المبادرة الاقتصادية ومبدأ المساواة في الفرص، فإنه عملياً يعني أن المواطنة واجبات تقابل الحقوق، وأن الحرية تعني المسؤولية في المخاطرة، وأن الدولة وإن كانت ناظم الحياة الاقتصادية فهي متعامل بين المتعاملين.

ولذلك فإن السياسة التي ترافق اقتصاد السوق لا يمكن أن تقبل أية ديماغوجية، كما أن أول ما تنبذ في السلوك هو روح الاتكالية، غير أن ذلك لا يعني مطلقاً أن هذا النهج يستبعد السياسات الاجتماعية، بل هو على العكس من ذلك، يتيح للدولة أن تتفرغ أكثر لهذا الجانب بفتح الباب لمن يمكنهم الاعتناء المشروع، وأخذ المزيد منهم للاعتناء بالشرائح الضعيفة، وإذا كانت الحكمة الإلهية لم تساو بين الناس في الحياة، فإن الدولة بالتأكيد ليست هي من سيزعم فعل ذلك.

وإن قوانين المالية في الدول ذات التجربة في اقتصاد السوق، إنما تكاد تقتصر على هذين الأمرين: التمكين أكثر للحرية الاقتصادية المقننة، والعناية أكثر بالضعفاء.

إن الخطاب السياسي كلما كان أكثر جرأة على وصف الواقع الاقتصادي وأكثر صراحة في وصف العلاج المختار، كان أبعد عن التسبب في إحداث صدمة اجتماعية أو انزعاج سياسي، ويمكن أن يضرب لذلك أمثلة.

إن سياسة تشغيل الشباب ضرورة تدرج ضمن مسؤوليات الدولة في تحرير المبادرة وفي رعاية الضعفاء في وقت واحد، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن سياسة استثمارية حقيقية بالمعنى المتعارف عليه وبالشروط اللازمة.

كما أن حماية المنتج الوطني هي من أقدم الواجبات، وإلا لم يعد هناك معنى لحرية المبادرة ومبدأ المساواة في الفرص، وإن تشجيع استهلاك المنتج الوطني، بل وسن سياسة تشجيعية لذلك تتضمن منح الأفضلية للمتعامل الاقتصادي الكفاء يعد من باب «الغش الإيجابي» إن صح التعبير، ولكن الأهم في كل ذلك على ما يبدو والأكثر استعجالاً إنما

السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله.

قبل التطرق إلى موضوع جلسة اليوم أتقدم بتحية احترام وتقدير إلى كل رجال الأمن والجيش وكل (Les patriotes) على المستوى الوطني.

تحية إلى كل الرجال الذين وقفوا والواقفين، ورحم الله كل الذين سقطوا من أجل أن تعيش الجزائر. أما بعد؛ إن هذه الفرصة التي تتاح على الأقل مرة كل سنة للسلطة التشريعية من خلال مناقشة مشروع قانون المالية إنما هي في الواقع فرصة لمشاركة حقيقية في رسم سياسة تنمية وطنية مسؤولة وواعية يساهم فيها الجميع برأيه وخبرته وموقفه.

وإذا كان مشروع قانون المالية إحدى وسائل تنفيذ هذه السياسة، فإن ذلك لا يعني أن القانون مجرد أداة تقنية لتقسيم الضرائب على المكلفين أو توزيع الربح على المستفيدين، ولكنه خلاصة الفلسفة الاقتصادية للبلاد بتحديد الأولويات وحصر الإمكانيات.

إن اقتصاد السوق الذي يشمل العالم كله والذي نسعى إلى الاندماج فيه، ليس وصفة سحرية تؤدي نتائجها في اليوم الموالي وبدون أية آثار جانبية، ويبدو أن كثيراً من الناس ولله الحمد قد استوعبوا ذلك بعد كل هذه السنوات من التردد والتخبط، بعد أن كان البعض يدعو إلى نظرية جزائرية في الرأسمالية، كما كان آخرون قبلهم يحلمون باشتراكية ذات خصوصية جزائرية، أما إذا أردنا انتخاب الأجود من كل نظام فإن معنى ذلك أننا نريد خلق نظام لا وجود له أصلاً.

إن عهد الأوهام قد ولى نهائياً، وإن عالم اليوم إنما يقوم على عقلانية لا يرى منها البعض إلا صرامتها التي قد تكون قاسية جداً على من تعودوا السهولة أو لم يتعلموا أن الحياة مخاطرة.

وربما كان ذلك عائداً إلى أمرين: أولهما الهوة الفاصلة بين النظرية والتطبيق، وثانيهما طبيعة العلاقة مع الدولة.

في إطاره الكلي كأداة مهمة منظمة لتسيير اقتصادنا الوطني.
إن قانون المالية لسنة 2006 يشكل نقطة انطلاق للإصلاحات المعلنة منذ مدة والتي لم تر النور بعد، وأيضا هو مناسبة لتعميق الإصلاحات الأخرى والتي انطلقت كالتربية والجامعة حتى لا نذكر هذه فقط.

وللأسف فإن الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لازالت دوما متأخرة والإصلاح الجبائي والبنكي المنتظر مثلا لازال متوقفا فالفضائح البنكية تتابع وهي تتعلق بمبالغ مالية هائلة، ولقد ذكر السيد وزير المالية في رده على النواب بأن الإصلاح البنكي بدأ يخرج من النفق وفي نظري يجب الذهاب وبسرعة خصوصا لضبط وتحديد مراحل ووضع آليات مراقبة ناجعة وربما تكون الوقاية أحسن من العلاج في هذا الميدان.

سيدي الوزير، إن الأمر يتعلق بصورة بلد يريد إعادة الثقة مع الاستثمار عامة ومع الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

شخصيا ورغم أنني لست اقتصاديا فإنه لا يفاجئني غياب الاستثمار الأجنبي في ظل مناخ تمس فيه الرشوة كل الجهات الأكثر حساسية وفي محيط معاد للمبادرة.

سيدي الرئيس، وبالنسبة للإصلاحات العاجلة الأخرى التي ينبغي القيام بها في رأيي وهي تتعلق بعلاقات العمل والتشغيل، فمسألة الشغل مطروحة بقوة من طرف الشباب بينما اقتصادنا في مرحلة التحول يحتاج إلى أطر ويد عاملة كثيرة وإذا كان لا بد أن نتخلى عن نزاعاتنا الشعبية نهائيا ومباشرة العمل لتحقيق جدارة أجورنا فلا بد - ومن جهة أخرى - على الحكومة أن توفر أوسع الشروط لخلق أكبر فرص عمل.

لقد جاء في التدخل الافتتاحي لهذا النقاش من طرف السيد وزير المالية أن الأرقام التي تخص التشغيل هي في تحسن مستمر وهذا ما نتمناه ويبقى سيدي الوزير، سؤال كالتالي: ماهي التدابير التي اتخذتها الحكومة للتقليل من التأثير السلبي

هو التمكين لثقافة اقتصادية واعية من الانتشار في أوساط النخب الفاعلة والرأي العام على السواء حتى لا نفاجأ بمثل ما نسمعه هذه الأيام من تعابير الانزعاج بل والاحتجاج من قبيل أن الدولة غنية والشعب فقير وأن البترول قد بلغ 70 دولارا والمواطن عاجز عن دفع فاتورة استهلاك وغير ذلك من الاعتقادات.

إن المشكلة تكمن أيضا في الخطاب السياسي الذي يمارسه أناس سواء تعلق الأمر بالحياة السياسية أو الاقتصادية، فالذين شاركوا بالأمس في تدهور قدرات البلاد لا يمكنهم أن يكونوا هم المبشرين بالصحة الاقتصادية.

ويتمثل سؤال الأخير سيدي الرئيس، السيد الوزير نتمنى أن تصرحوالنا بحقيقة هذه الاختلاسات التي حدثت في البنوك وبتحديد وقتها، هل حدث هذا مؤخرا أي في الأشهر السابقة أم في سنوات مضت؟

وشكرا سيدي الرئيس، أرجوك لا تنسى هذا الموضوع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله... غير موجود... فالكلمة للسيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، أود المشاركة في هذا النقاش حول قانون المالية لسنة 2006 للتدخل حول بعض النقاط التي لفتت انتباهي وهي تخص الشغل والتشغيل، الشببية والرياضة وأيضا التربية والجامعة.

ولكن قبل ذلك، لي كلمة عامة حول قانون المالية

هذه السنة يجب في رأيي أن تخدم شروط الإصلاح وليس فقط الاستجابة للزيادة في عدد حاملي شهادة البكالوريا الجدد.

سيدي الرئيس،

بالنسبة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، يعلم الجميع أنهما لا يسمحان فقط بإنتاج المعرفة لكنهما وسائل أساسية للتطور الاقتصادي وأمام سرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا يجب أن يكون البحث في صلب السياسة التنموية والاقتصادية والاجتماعية. بينما يبدو أن الأمر في الجزائر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مبارك والكلمة الآن للسيد عاشور عموري.

السيد عاشور عموري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

صاحب المعالي السيد وزير المالية،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

تفاديا لتكرار ما جاء في تدخلات زملائي من أفكار ستقتصر كلمتي على بعض التساؤلات عسى أن يتفضل السيد الوزير بتوضيحها وأكون له شاكرا.

1 - هل تقوم وزارة المالية بعملية الرقابة والمتابعة في تنفيذ الميزانية بعد توزيعها على القطاعات تفاديا لتجميد الاعتمادات؟

2 - هل القوانين الجزائية السارية تمكنا من مراقبة حركة رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسيات التي تربطها علاقات بالاقتصاد الجزائري؟

3 - هل توجد خطة حالية أو مستقبلية، لجعل حد للفوضى في عمليات الاستيراد؟ ومدى تأثيرها على السيولة التنموية؟

4 - هل الاقتصاد الجزائري قادر على استيعاب الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة للبرامج التنموية علما أننا نسجل عجزا كبيرا في وسائل الإنجاز؟

في التشغيل عند دخولنا أو انضمامنا إلى عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

سيدي الوزير،

هناك أمر آخر أتمنى التكفل به من طرف الحكومة ويتعلق بتلك التجربة المشروطة عند التوظيف أو العمل الأول خاصة عند حاملي الشهادات، أقول هذا خاصة وأن طالبي العمل هم شباب.

سيدي الرئيس، وللسنة الثانية على التوالي استفادت الجامعة من ميزانية معتبرة لمواصلة إصلاحاتها والإصلاح الأكثر وضوحا هو السعي لإعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية الجامعية أي التكفل بإطعام وإيواء الطلبة حيث وضعت هياكل جديدة لتسيير هذا القطاع كمديرية الخدمات الجامعية التي تجمع عددا من الإقامات القديمة وهذا ما يعتبر قرارا جيدا - في نظري - لأنه يحد من مستويات التدخل ويشجع روح المسؤولية ويقود إلى خدمات جيدة وحماية أكبر للمال العام.

ونحن نتحدث عن الخدمات الاجتماعية الجامعية، بودي أيضا أن أشير إلى إمكانية الترخيص للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع وعلى وجه الخصوص في مجال إسكان الطلبة، فلا أعتقد أنه بإمكان الدولة أن تواجه دوما لوحدها التزايد المستمر في الأعداد وفي الاحتياجات (L.M.D licence, master, doctorat) وإن المنتظر من هذا الإصلاح هو أن بهذه الهيكلة من الشهادات تلتحق بلادنا بما يفعله غيرنا في العالم.

وإن الوضعية الصعبة لنظام تعليمنا العالي تفرض مقدمات قبل تنفيذ هذا النظام المسمى بـ (L.M.D) لأن هذا الأخير يرتكز على الجهد الفردي للطالب ويقلص إلى حد أدنى تدخل الأستاذ ويصبح من المطلوب وضع شروط تنفيذ لهذا النظام أي (L.M.D) وخصوصا المكتبات والتواصل مع الأنترنت ومخابر اللغات وكذا الأعمال التطبيقية التي ينبغي أن تكون عملية.

والملاحظ - للأسف - أنه انطلاقا من التنظيم القديم وبنفس آلياته نريد إلصاق منهج جديد. إن الميزانية الهائلة التي رصدت لقطاع التعليم العالي

وحددت تقديرات النمو الاقتصادي لسنة 2006 بنسبة 5.8% مقابل 5.4% لسنة 2005، ويبقى قطاع البناء والأشغال العمومية أكثر نمواً.

أولاً: الشيء الإيجابي في نص هذا القانون وما نلمسه من تحكم في المديونية الخارجية والديون العمومية وكذا الدعم التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) الذي رصد له مبلغ ضخم، بلغ أكثر من 3300 مليار دج.

أما فيما يخص تشجيع ودعم الاستثمار وإنشاء مناصب عمل، جاء هذا النص بتدابير جد مشجعة ومحفزة والتخفيف من الأعباء بالنسبة للمستثمرين وترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لخلق مناصب الشغل والتقليص من البطالة:

- (1) كتحديد قواعد وشروط التنازل عن أراضي أملاك الدولة للمقاولين أصحاب النشاط الاقتصادي.
- (2) التنازل حسب صيغة البيع بالإيجار عن المحلات في إطار تشغيل الشباب.
- (3) الإعفاء عن حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التأسيسية للشركات في إطار النظام الوطني للتأمين عن البطالة.
- (4) إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(5) رفع حصة الرسم الداخلي للاستهلاك المخصصة للصندوق الخاص لترقية الصادرات.

ثانياً: فيما يخص الاستثمار الأجنبي أعتقد أن الحكومة قد اتخذت جملة من الإجراءات التحفيزية لجلب وتشجيع مثل النظام المصرفي في رأي السيد الوزير، لماذا المستثمرون الأجانب لم يأتوا للاستثمار في الجزائر ويذهبون إلى دول مجاورة للاستثمار؟ هل فيه تسهيلات وتحفيزات أكثر من بلادنا؟

كيف نفسر الفضائح التي يتم الاطلاع عليها في كل يوم وفي مختلف البنوك والصناديق النقدية؟ ماهي الإجراءات المتخذة مستقبلاً لتفادي تكرار هذه التصرفات؟

هل فيه التفكير في الاحترافية؟

ماهي التدابير التي اتخذتها الحكومة لاسترجاع الملايير التي نهبت؟

ولا يفوتني بهذه المناسبة تسليط الضوء على

5 - ماهي التدابير المتخذة فيما يخص مهام محافظي الحسابات مع مراعاة الدور الهام المناط بهم في تثبيت وتصديق الحسابات وحصيلة المؤسسات؟

6 - ماهي التدابير المتخذة كبديل لرفع الأجور علماً أننا قد تأكدنا بأن عملية الرفع من الأجور قد أصبح حلاً غير وارد، على الأقل ماهي التدابير المتخذة في تحسين المستوى المعيشي للطبقة الشغيلة؟

7 - علماً أن الجماعات المحلية هي المحور الاقتصادي الأساسي في المستقبل؛ ماهي التدابير القانونية والتنظيمية المتخذة لتحضيرها وتمكينها من أن تلعب الدور المناط لها خاصة فيما يخص الجباية المحلية؟

8 - أخيراً، نلاحظ في قراءة توزيع الاعتمادات أن قطاعي الثقافة والسياحة حظيا بأضعف اعتماد؛ فما تفسير ذلك؟

شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عاشور عموري والكلمة الآن للسيد أحمد زيان خوجة.

السيد أحمد زيان خوجة: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتصفح قانون المالية لسنة 2006 والذي رصد له مبلغ هام ولتحقيق جملة من الأهداف التي جعلت هذا النص متميزاً عن القوانين المالية السابقة خصوصاً في مجال السكن والتعليم وتطوير شبكة الطرق والسكة الحديدية، كما تضمن النص تدابير تتعلق بتشجيع الاستثمار وإنشاء مناصب شغل ومكافحة الغش وتبويض الأموال وكل هذا مؤشراً إيجابياً.

إذن لابد من الترخيص لإنشاء منطقة صناعية لولاية بومرداس لأن الدراسة موجودة والملف جاهز ومنتظر الموافقة والترخيص من الوزارة الوصية وبالتالي تكون المساهمة في خلق موارد مالية للولاية وخلق مناصب الشغل بالنسبة للشباب البطال خاصة أنها تتمركز في منطقة الطريق السريع رقم 05 بين الثانية وسوق الأحد.

ماذا عن خوصصة المؤسسات؟ ومن هنا نذكر...

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد زيان خوجة، يبدو أن السيد سيدي إيكناوي غير موجود وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة الراغبين في التدخل. ننتقل الآن لسماع كلمات أو مواقف العائلات السياسية ضمن مجلس الأمة فيما يخص نص قانون المالية، وأحيل الكلمة لأول متدخل من بين رؤساء المجموعات البرلمانية وهو السيد علي قدور دواجي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم.

السيد علي قدور دواجي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من استن بسنته إلى يوم الدين، وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة والطاقم المرافق له،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، ممثلو وممثلات أسرة الإعلام، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد الرئيس،

قبل الخوض في النص المعروض على مجلسنا في هذه الجلسة أراني باسم المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم يسوقني الواجب إلى تقديم الشكر للسيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة على العرض الذي تفضل به حين قدم باسم الحكومة نص مشروع قانون المالية، وللسادة أعضاء اللجنة

بعض الانشغالات والملاحظات لأنه كثر الكلام عند الرأي العام والصحافة ورجال السياسة والمواطن بصفة عامة عن الوضع العام المريح للبلاد وخاصة ما تتمتع به من احتياطي الصرف لم نعرفه منذ الاستقلال. وكل يوم يزداد ظهور بوادر الفقر من يوم إلى آخر ولماذا هذا التهويل والدولة بإمكانها التخفيف عن المواطن وتمكينه من تحسين معيشتة؟ أليس حان الوقت للتفكير في آليات جديدة لتمويل العائلات التي ليس لها مدخول عن طريق منح بدلا من الإعانات الموسمية مثل قفة رمضان وغيرها، حتى نسترها وتعيش عيشة كريمة.

أما فيما يخص البناء الريفي، لقد استقبل سكان هذه المناطق الريفية هذا البرنامج وهم متفائلون خيرا غير أن الحصة الموزعة تبقى ضئيلة جدا خاصة في الولايات التي مسها الإرهاب والتي كان فيها النزوح نحو المدن، لذا حان الوقت لتدعيم هذا البرنامج بحصص أخرى والتفكير في ارتفاع مبلغ الإعانة حتى تمكنهم من الاستقرار في خدمة أراضيهم والعيش من إنتاجهم.

معنى الرشوة والفساد خاصة في الإدارة، أليس حان الوقت لإصدار قانون الوظيف العمومي وإعادة النظر في سلم الأجور وهذا نظرا للمرتب الذي يتقاضاه الموظف في الوظيف العمومي والذي لا يستطيع تلبية الحد الأدنى لمعيشة أفراد عائلته، ومن هنا نطرح قضية الرشوة والفساد والبيروقراطية وغيرها مع إبرام العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبر الوسيلة المفضلة والواجب تعزيزها لتحقيق الأهداف المسطرة المرجوة ومحو الفوارق بين مختلف القطاعات.

إنشاء منطقة صناعية في ولاية بومرداس وهذا نظرا للعجز المالي الذي تتخبط فيه هذه الولاية وميزانيتها لا تتعدى 40 مليار سنتيم يعني أصبحت من الولايات الفقيرة بين تجهيز وتسيير للتقسيم الإداري الأخير 1997 وهذا ما كان يسمى بالمحافظة الكبرى للعاصمة لأن التقسيم آنذاك كان غير عادل ولأنها قد استولت على المنطقة الصناعية للروبية والرغاية وذهبت كل مداخل الولاية بحيث انخفضت بنسبة 68%.

1- إلتفاف الشعب الجزائري حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة، وإننا في حركة مجتمع السلم، نؤمن ذلك بقوة لأننا نعتقد بأنه لا تنمية بدون سلم، ولا ازدهار بدون أمن واستقرار، وكما تجندت كل القوى الحية، وعلى رأسها أحزاب التحالف الرئاسي، في الحملة التحسيسية التي سبقت الاستفتاء، يجب أن تكون الدولة بكل مؤسساتها الدستورية مواكبة لهذا الأمر بإخراج مبادئ الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ومتطلباته في الأشكال التنفيذية الملائمة من قوانين ولسنا ندري لماذا لم تدرج التدابير المالية المتعلقة بذلك ضمن هذا القانون، أم أن الأمر يتوقع له تجاوز سنة 2006؟

2 - تؤكد كل المصادر الرسمية والإعلامية أن الجزائر تعيش راحة مالية تجاوز فيها الاحتياط الـ 50 مليار دولار، في ظل ما تدره سوق النفط التي وصلت 70 دولارا أحيانا ولم تنزل عن الـ 50 ولا هي مرشحة للنزول على الأقل في المدى المتوسط حسب تقدير الخبراء، ومع ذلك لم نر فئات الشعب المختلفة، ماعدا الحكومة، مقتنعة باعتماد 19 دولارا سعرا مرجعيا في إعداد قانون المالية لسنة 2006 في حين تطالعا الحكومة عبر ممثلها معالي وزير المالية بأن النفقات يعتمد فيها 43 دولارا، فكيف تخول الحكومة لنفسها وضع قانون فيه الإيرادات مقدرة على أساس 19 دولارا، والنفقات على أساس 43 دولارا فأين هو التوازن الذي هو من أهم مبادئ الميزانية؟ ولعل من كان يقدم الميزانية عاجز منذ البداية.

3 - وجود برنامج مذكور بأنه مخطط مارشال لإنقاذ الجزائر من أزمتها تقدم به فخامة السيد رئيس الجمهورية، يمتد على مدى خمس سنوات، وتجاوز الـ 55 مليار دولار وهو ما لم تعهده الجزائر المستقلة قبل ذلك، ولكن السؤال المطروح بإلحاح هل أوجدت الحكومة التأطير البشري الضروري واللازم، حتى لا يصبه ما أصاب المخططات الرباعية والخماسية زمن الاشتراكية؟

والزمن لا يرحم سيدي الرئيس فهاهي ذي السنة الأولى تنقضي، وصار بعض المسؤولين يلجأون

المختصة على ما قدموه في إطار التقرير التمهيدي الذي سمعناه.

السيد الرئيس، شاء الله سبحانه وتعالى أن نناقش هذا القانون، في شهر نوفمبر، وما أدراك ما نوفمبر، شهر الثورة التحريرية المباركة التي وصفها شاعر الجزائر الفذ بأنها رسالة قدسية «الشعب حررها وربك وقعا»، ولعل ذلك يشعرا جميعا بثقل المسؤولية تجاه الجزائر كما كان يحلم بها الشهداء والمجاهدون، وكما يتطلع إليها شعبنا الأبّي، جزائر الأمن والاستقرار والرقي والازدهار والحرية والحوار ونصرة الحق وحماية الدار وصدق التعاون وحسن الجوار.

السيد الرئيس، إننا في حركة مجتمع السلم، نعتبر هذه القيم التي تشع بها هذه الثورة المباركة، منارة يجب أن يستنير بها كل جزائري وكل جزائرية، إذا أراد ألا تتيه به السبل أو تتفوق به المسالك وإن قانون المالية لأي سنة يجب أن يرمي في جملة ما يرمي إليه إلى بناء الجزائر اقتصاديا لإخراجها من التبعية، واجتماعيا ليقبها من الهزات التي بدأت بؤها تنذر بالخطر في غير ما موقع وبناء الجزائر ثقافيا لتحسين أبنائها بالقيم الإسلامية والوطنية التي قال فيها الشيخ بن باديس رحمة الله عليه: «حب الوطن من الإيمان».

السيد الرئيس، الملاحظة الأساسية الجديرة بالتسجيل هي أن هناك قفزة نوعية تستحق التنويه والتثمين في هذا القانون وهي ترجيح العناية بميزانية التجهيز وهو ما يعطي الإشارة بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محل عناية من الحكومة في ظل المؤشرات الاقتصادية المساعدة مثل معدل النمو واستقرار العملة الوطنية وتراجع نسبة البطالة.

السيد الرئيس، إننا نناقش قانون المالية أيضا في ظل معطيات سياسية واقتصادية ينبغي ألا يغيب عنا أثرها سواء من حيث الإيرادات التي ترصدها الدولة، أو من حيث النفقات التي تتطلبها المشاريع المختلفة المراد إنجازها في كافة المجالات، إن على مستوى التجهيز أو على مستوى التسيير ولعل أبرز هذه المعطيات:

حتى نتجنب الحرب مع الله سبحانه الذي يقول «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» (البقرة 279) وقبل ذلك أقر القرآن بأنه سبحانه «يمحق الله الربا» وكونوا على يقين معالي الوزير أن الخير كل الخير للجزائر ولأبنائها فيما اختاره الله لها.

السيد الرئيس، لا يجادل ذو نظر أيضا في أن الوضع الأمني تحسن كثيرا وأن الإرهاب قد انحسر بعد أن حوَصر بفضل الله ثم بفضل جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن من أفراد الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والوطنيين وبالتفاف الشعب الجزائري حول الوثام المدني والميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، كل هذا يستحق التنويه والتمثين، ولكن ما إن بدأ شبح الإرهاب يتوارى حتى برزت ظواهر أخرى هي أغرب عن المجتمع الجزائري وقد تكون أخطر من الإرهاب لأنها تهدد السلم الاجتماعي فالسرققات والاعتداءات والمخدرات والإجرام والإباحية التي أصبحت جل المدن الجزائرية مسرحا لها وهذا أمر يبعث على القلق فأمن المواطن المادي والمعنوي مسؤولية الدولة وعليها أن تتحملها، وهنا نثمن التدابير المالية الواردة في هذا القانون وفي مجال الإعفاء الجمركي للواردات ذات الصلة ويبقى دعم العناية بالعنصر البشري، وهنا ينبغي على الجهات القائمة على ضبط قوائم العفو الرئاسي في كل مناسبة أن تدرسها بدقة لمراعاة سلامة الأمن العام والسلم الاجتماعي.

السيد الرئيس، ككل سنة تحظى التربية الوطنية باعتمادات معتبرة مقارنة بغيرها من القطاعات، وهذا أمر محدود لأن التربية هي مصنع الرجال والنساء الذين واللائي يشكلون الرصيد الحقيقي لنهضة البلاد، ولكن كيف لنا أن نطمح في ذلك إذا لم نهتم بالجانب الاجتماعي لعمال التربية بمختلف أسلاكهم ورتبهم، فمتى تحين ساعة عرض الحكومة لقانون الوظيفة العمومي الذي يعد قاعدة القوانين الخاصة بكل شريحة من الموظفين؟ أما عن إصلاح

إلى مصطلح «تعتبر سنة 2006 هي البداية الفعلية» فهل يغنينا تغيير الألفاظ والمصطلحات عن الحقائق والمنجزات؟

ولذا فإننا في حركة مجتمع السلم ندعو الحكومة إلى التجند والتجنيد من أجل أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطن.

السيد الرئيس، المعطى الرابع هو أن قانون المالية 2006 هو أول قانون تقدمه الحكومة يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الثالث من سبتمبر الماضي، والذي بدأت تباشيره المتوقعة (ونعتبر نحن في البرلمان طرفا في تجميل هذه الصورة عندما صادقنا عليه) تتبخر مع ارتفاع أسعار بعض المواد مباشرة في الأيام الأولى لبدء سريان الاتفاق.

فهل أعددنا العدة لما بعد انتهاء فترة النقاهة التي يمنح الاتفاق للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة حتى تمتلك القدرة التنافسية التي تملئها مقتضيات تحرير الأسعار ورفع الحواجز الجمركية ودخول منطقة التبادل الحر؟ أي هل فكرنا في وضعنا الاقتصادي ومصير المنتج الوطني بعد سنة 2017 إن شاء الله؟

السيد الرئيس، لا يجادل عاقل في الجهود التي تبذلها الحكومة في مجالات التنمية المختلفة ولكن هذه الجهود إذا لم تتكامل لتصب في دعم الاقتصاد وإنشاء الثروة خارج المحروقات تبقى غير مجدية، وهنا نتساءل عن الدوافع التي ماتزال تكبح إصلاح الجهاز البنكي والمصرفي رغم النداء الصارخ الذي رفعه فخامة السيد رئيس الجمهورية في ندوة إطلاقات الدولة يوم 07 أفريل الماضي.

فمجال الاستثمار يشكو ومشاريع دعم تشغيل الشباب تشكو، ومئة محل في كل بلدية ماتزال في طورها الجنيني، ويثقل كاهل الدولة مع كل هذا تجاوزات في حق المال العام بآلاف المليارات اختلاسًا واحتيالًا كما تطالعنا بذلك وسائل الإعلام بعد فرار الناهبين إلى ما وراء البحر.

ونحن نتكلم عن إصلاح البنوك، نتساءل أيضا لماذا لا يفسح المجال لإنشاء بنوك لا تتعامل بالربا

الوطني وتصون الجزائر من الانزلاقات لا قدر الله، وإن ترقية تسيير أموال الوقف وممتلكاته مطلب قائم للمساهمة في تحقيق هذه الغاية.

السيد الرئيس، إن التنمية المحلية جديرة بأن تحظى بالأولوية في مختلف التدابير المالية والسياسية ويعتبر المنتخب المحلي إحدى ركائز هذه التنمية وهو يشكو من العمل في ظل قانونين للولاية والبلدية بات من الضروري تعديلهما، ولكن وقع لهما ما وقع لقانون الوظيف العمومي في كل دورة برلمانية ينتظر عرضهما ولكن طال الانتظار فآمل أن تكون الدورة الربيعية المقبلة هي آخر محطات الانتظار.

وفي الأخير السيد الرئيس، إن الأمل في الله، ثم في أبناء الجزائر وبناتها، قائم لأن الجزائر التي أنجبت المجاهدين الأحرار، والشهداء الأبرار تبقى مصرة كل الإصرار على الدوام والاستمرار فالعبرة بعزم الرجال والنساء ذلك هو خير رأسمال وخير نماء.

نتمنى لمعالي وزير المالية ومن خلاله لكل الحكومة التوفيق والسداد، فتقوم بالترشيد والرشاد وتحارب الفساد، وفي هذا خير للبلاد والعباد وربما حتى للجماد؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي قدور دواجي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، الكلمة الآن للسيد عبد الله بوسنان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عبد الله بوسنان: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل والوفد المرافق لهم،

السيدات والسادة الأفاضل، أسرة الصحافة الوطنية،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.

القطاع، فثمة أمور يجب النظر فيها بعين الموضوعية. برمجنا تعليم الإعلام الآلي في المرحلة الثانوية كمادة دراسية رسمية، وخصصت الوزارة مشكورة مبالغ طائلة للتجهيز الخاص بالإعلام الآلي نسبة كبيرة جدا من الثانويات ولكنها لم توفر المناصب المالية لأهل الاختصاص حتى تضمن تأطيرا نوعيا ولو كمرحلة أولى بأستاذ واحد لعدة ثانويات في المدينة الواحدة، غير أنها انتهجت سياسة ملء الفراغ حتى صار أساتذة الفلسفة والفرنسية والتاريخ وغيرهم يدرسون مكرهين الإعلام الآلي، فأبي تلميذ نكونه في هذا العلم الذي عقدت من أجله قمة عالمية في تونس نهاية الأسبوع المنصرم؟ ثم ما مصير العقود التي أبرمتها وزارة التربية الوطنية مع الطلبة لكي يتخرجوا أساتذة في التعليم الثانوي من المدرسة العليا للأساتذة والتقني على أساس أن يكون توظيفهم أليا بعد تخرجهم، لكن واقع الحال أن هؤلاء يمضي الواحد منهم السنة والسنتين وأكثر من ذلك دون أن يحظى بمنصب والشواهد كثيرة (الشلف، معسكر، غليزان) ولو وسعنا الاستقصاء لوجدنا كل الولايات معنية فإلى متى تظل الدولة عاجزة عن الوفاء؟

السيد الرئيس، إن برنامج دعم النمو الذي استبشر به الجزائريون خيرا ينبغي أن تراعي فيه الحكومة في توزيع مشاريعه، التوازن بين مختلف جهات الوطن، بل وحتى داخل الولاية الواحدة بين جميع البلديات، حتى نعيد للمواطن ثقته في دولته، وحتى تخمد بؤر الانفلات الاجتماعي الناتجة عن تدمير المواطن؛ هذه الثقة المفقودة هي التي تولد الحقد وتجعل المواطن ينتقم حتى من نفسه دون أن يشعر وإلا فكيف نفسر ما حدث في سيفث وغلليزان والأغواط وشلف وغيرها؟ ونحن في حركة مجتمع السلم ندعو مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني إلى الرقي بالمجتمع حتى تسود ثقافة الحوار والسلم وتغيب سلوكات الحرق والتخريب وهنا ندعو إلى تدعيم المسجد وتكوين الأئمة لكي يكونوا صمام أمان للمجتمع ضد الآفات الاجتماعية والفساد بنشر القيم الإسلامية القائمة على الفضيلة والتضامن

تستجيب لبعض متطلبات المجتمع في جميع المجالات وهو ما يعبر بصدق عن البرنامج الإنمائي الطموح لا سيما وأن الشعب الجزائري مازال يعيش أجواء المصالحة الوطنية التي نعتبرها حجر الزاوية من أجل الإقلاع التنموي الحقيقي وجلب الاستثمارات الأجنبية وتطبيق البرنامج بشكل يستجيب لأمل الجماهير التواقّة إلى حياة هنيئة، كريمة يسودها العدل والإنصاف وفي هذا المقام فإن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تثمن عاليا الجهود الجبارة التي ما فتئ يبذلها فخامة رئيس الجمهورية وكل المخلصين لهذا الوطن.

سيدي الرئيس، نرى أنه من الطبيعي جدا ونحن نتحسس والجميع يتحسس أيضا أن الرأي العام في مجتمعنا يتابع باهتمام بالغ ما يجري على الساحة الوطنية مستفسرا ومتسائلا عن بعض الانحرافات التي تقع هنا وهناك ولعل أهمها ما تطالعنا به اليوميات الوطنية من اختلاسات وسرقات على مستوى بعض البنوك وهو الأمر الذي يبعث على الاندهاش والحيرة وكأنني بهذه المؤسسات المالية لارقيب لها ولا حسيب!

ويتساءل الرأي العام - في هذا السياق - إلى متى يتوقف هذا النزيف؟ وتستطيع الجهات المعنية جعل حد للتلاعبات والابتزازات للمال العام إن كنا نعتقد بنية خالصة أن فضيحة الخليفة كافية للتخلص من ظاهرة النهب والعبث إلا أن المعنيين بالأمر لم يستوعبوا الدرس ولم يأخذوا العبرة لا سيما أنه لم يكشف عن هذه الفضيحة بطرق واضحة حتى تعرف لدى الرأي العام والخاص.

والسؤال الذي يبقى مطروحا بحدّة هو متى تتخلص بنوكنا من مثل هذه الظاهرة المخزية سيادة الوزير المحترم؟

إلى متى يأخذ القانون مجراه في معاقبة وإدانة هؤلاء الجناة الذين يعبثون بالأموال العمومية والتي تقدر بآلاف الملايير؟ في حين أن القانون مسلط فقط على فئة الشباب المستفيدين من القروض البنكية في إطار تشغيل الشباب والمرهونة بضرورة احترام آجال الدفع بحيث أنه في حالة الإخلال بالجدول؛

يسعدني ويشرفني أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أن أتقدم إلى الأمة الجزائرية برئاسة وحكومة وشعبا بأحر التهاني وأخلص التمنيات بمناسبة حلول الذكرى الواحدة والخمسين لاندلاع ثورة نوفمبر المظفرة المتزامنة مع عيد الفطر المبارك أعادهما الله علينا وعلى شعبنا بالخير واليمن والبركات والجزائر تعيش في كنف الأمن والاستقرار والسكينة، ترفرف رايتها خفاقة في المحافل الدولية. وبهذه المناسبة السارة لا يفوتني إلا أن أقف وقفة إجلال وخشوع ترحما على أرواح الشهداء الأبرار الذين سقوا شجرة الحرية بدمائهم الزكية.

سيدي الرئيس، أود قبل طرح بعض الاستفسارات والتساؤلات وتقديم بعض الملاحظات أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى اللجنة المختصة التي سهرت على إعداد تقريرها والتي حرصت من خلاله على توضيح جملة من المواد والبنود الواردة ضمن قانون المالية موضوع الحال.

والشكر موصول إلى معالي وزير المالية، ممثل الحكومة الذي بذل جهودا معتبرة من أجل إعداد وتقديم هذا المشروع.

سيدي الرئيس، إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نعتقد جازمين أن محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2006، قد أجاب على الكثير من الانشغالات والاهتمامات التي يعيشها المواطن الجزائري عبر ربوع الوطن ونستشف ذلك من المحاور الواردة في الفهرس وكذلك ما احتوت عليه المقدمة.

قلت نعتقد جازمين بأن قانون المالية الذي بين أيدينا يندرج أساسا في إطار أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو على مدى الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2009 وهي الخطة الخماسية التي أولاهها فخامة رئيس الجمهورية أهمية بالغة لما لها من انعكاسات إيجابية سواء على مستوى التوازن الإقليمي أو ما تعلق بتحسين ظروف معيشة المواطن في مجال السكن والعلاج والخدمات الأساسية.

وبعبارة أوضح فإن قانون المالية الذي نحن بصدده مناقشته يجعل من بعض القطاعات الحساسة

حق الامتياز قانونا إلى تنازل بناء على طلب صاحب حق الامتياز عند الانتهاء من إنجاز مشروع الاستثمار، نعتقد أن مثل هذا الحق المخول لأصحاب حق الامتياز يخلق نوعا من البلبلة والمضاربة والتلاعب بأموال الدولة، وأكثر من ذلك إن لم يكن سببا في تحويل المشروع عن ما هيته، وأغتنم هذه السانحة وأتساءل في نفس الموضوع عن أولئك الذين تمكنوا من الحصول على قرارات الامتياز للشروع في إنجاز مشاريعهم إلا أنهم لم يشرعوا في الإنجاز ولمدة زمنية طويلة ولنا أمثلة كثيرة في الموضوع سيدي الرئيس والبعض منهم راح يتاجر ويستغل استغلالا عشوائيا وفوضويا دون ترخيص الأراضي المحصل عليها خاصة تلك التي تقع على الشريط الساحلي وهي الظاهرة التي تتمثل في نهب الرمال وبيعها على مرأى ومسمع الكثير من المسؤولين في بعض الولايات إن لم أقل في معظم الولايات الساحلية.

أما فيما يتعلق بالجبهة الاجتماعية فإننا نسجل قلقا وتشنجا على أكثر من صعيد نظرا لما يعيشه جل المواطنين من وضع اجتماعي لا يزال في حاجة ماسة إلى التكفل الحقيقي والاهتمام اللازم، وبما أننا نقر بالتحسن الملحوظ على مستوى الدخل الوطني وتحقيق توازنات مالية معتبرة؛ فإن انشغالات وتساؤلات المواطن تبقى قائمة بالنسبة للتفكير في زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون لذوي الدخل المحدود الذي لم يعرف زيادة منذ أمد طويل ومن ثمة رفع القدرة الشرائية.

ونسجل في هذا المقام بأن الرأي العام يعلم أو يعرف جيدا الوضعية المالية المريحة للبلاد وفي نفس الوقت نرى ونعيش أوضاعا أقل ما يقال عنها إنها بئيسة! وبالمختصر المفيد، فإذا أقررنا أن بلدنا يعرف بحبوحة مالية فمن الطبيعي أن تقابلها بحبوحة اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية وهلم جرا وهو لسان حال عامة الشعب.

سياسة التشغيل: إن سياسة التشغيل المنتهجة حتى الآن لم تبلغ الأهداف المرجوة منها وعليه نرى أنه من الضروري البحث عن آليات فعالة وميكانزمات ناجعة من أجل تطبيق البرنامج المعد لتشغيل الشباب

يجد هؤلاء الشباب أنفسهم إما محل حجز قضائي للعتاد أو يكونون عرضة للمتابعات القضائية، هذه مفارقات غريبة وعجيبة لا يقبلها عاقل ولا نجد لها مبررا.

وحول هذه التساؤلات نود توضيحا من قبل ذوي الأمر كيف يرون معالجة هذه الفضائح التي تمس بمصداقية الدولة وتشكل سابقة خطيرة في إدارة الأموال العمومية؟

ملاحظات واستفسارات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير المحترم،

السادة والسيدات،

الحضور الكريم،

إسموالي أن أتوقف عند الصفحة 20، المادة 38 «تعديل أحكام المادة 78 من قانون الإجراءات الجبائية وتححرر كما يلي:

المادة 78: «لمدير الضرائب بالولاية صلاحية تفويض كل سلطة قراره أو جزء منها لقبول الشكاوى إلى الأعوان المعنيين الذين لهم رتبة مفتش رئيسي على الأقل. تمارس صلاحية البت في الشكاوى عن طريق التفويض بالنسبة لتسوية القضايا المتعلقة بتخفيض ضريبي أقصاه خمسمئة ألف دينار عن كل حصة» أي 50 مليون سنتيما، إنتهى ما جاء به النص.

إن الملاحظة الخاصة بهذه المادة وخاصة الصلاحية المخولة للأعوان المعنيين نخشى أن تؤدي إلى انحرافات أو تزيد من ظاهرة الرشوة المتفشية في كثير من المؤسسات مع الأسف.

وبشأن المادة 117 التي تنص «لاحتياجات المشاريع الاستثمارية، ومع مراعاة أدوات التعمير المعتمدة، يمكن منح الأراضي التابعة لأموال الدولة عن طريق الامتياز...» إلى آخر الفقرة. فإننا نلاحظ أن المدة الدنيا للامتياز والمقدرة بـ 20 سنة قابلة للتجديد تمكن أو تجعل من المستفيدين نوعا من التسويق والمماطلة لتجسيد المشروع، وعليه كان من الأفضل تقييد أصحاب الامتياز بآجال محددة تفاديا لأي تلاعب أو مناورة.

أما بخصوص الفقرة المتعلقة بإمكانية تحويل

جميع الصفقات العمومية في كل المستويات.
3) - تفعيل وتطوير آليات المتابعة الميدانية منذ وضع الحجر الأساسي لكل مشروع إلى غاية تسليمه.

4) - دعم المؤسسات المالية كالبنوك وغيرها بأطر وقدرات بشرية مؤهلة بغرض تسيير أجدى وأنفع وأكثر مسؤولية، أقول أكثر مسؤولية وأكثر مسؤولية.

5) - تسليط عقاب صارم على كل ناهب أو مبتز أو مبدد أو سارق أو مرتش بالنسبة للمال العام وهو أضعف الإيمان.

إن ظاهرة تشكيل لجان تحقيق عند ارتكاب كل جريمة مالية لم يجد نفعاً سيادة الوزير، وعليه نرى أنه من الضروري بمكان ومن أجل توقيف هذا النزيف المستمر أن تطبق إجراءات إدارية فورية كالتوقيف عن العمل واتخاذ إجراءات ردية وإحالة القضية على المصالح القضائية للتحقيق فيها وصدق المثل الأسوي القائل: «إذا أردت أن تفشل عملاً فلجئه» ولنا دلائل كثيرة في هذا الموضوع.

6) - إقتراح آخر وهو إضفاء الشفافية التامة على عملية تسيير المال العام سواء من حيث الإيرادات أو النفقات، وإلزام كل المؤسسات بضرورة ترشيد النفقات تجسيدا لسياسة التقشف في جميع المجالات.
7) بعث مشاريع ذات استثمار منتج؛ السيد الوزير، إن الاستثمار المنتج هو الضامن من أجل خلق مناصب شغل دائمة قصد التخفيف من ظاهرة البطالة وأنا لا أعتبر أن الشبكة الاجتماعية منصب دائم ولا أعتبر أن كل ما يجري الآن في إطار التشغيل هي مناصب دائمة بل هي نوع من الترقيع.

وأخيراً، أملنا أن يعمل الجميع، سيادة الرئيس المحترم، كل من موقع مسؤوليته على التطبيق الفعلي لكل الأهداف والمرامي المراد بلوغها خلال السنة المقبلة 2006 وذلك وفق ما تضمنه هذا القانون وما احتوته ميزانية الدولة للسنة المذكورة أعلاه وكذا الإعداد الجاد والجدى لتفعيل وتنفيذ الخطة الخماسية التي رصدت لها أموال طائلة كما هو معلوم لدى الجميع.

مع جدية التفكير في إزاحة الكثير من العوائق التي تعترضهم من حيث القروض البنكية. هذه الأخيرة التي تطبق إجراءات جد معقدة تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة.

وفيما يتعلق بعقود ما قبل التشغيل فإن هذه الآلية لم تكن لها جدوى أيضاً، وعليه نرى ضرورة تطوير أساليب التعامل والسرعة في معالجة الملفات والرد عليها ونعتقد أن تفعيل سياسة التشغيل يعتبر عاملاً أساسياً في التخفيف من حدة شبخ البطالة؛ هذه الأخيرة التي لم تستقر حولها لا الأرقام ولا الإحصائيات فتارة نسجل 23% وأخرى 17% ويجري الحديث الآن أن التقليل من البطالة سوف يصل إلى 13% وإذا ما حاولنا أن نجري قراءة بسيطة لأوضاع الأسرة الجزائرية فإننا نجد أن النسبة المذكورة لا تعكس الواقع المعيش.

السيد الوزير المحترم، إسمحوا لي أن أطرح على سيادتكم الكريمة هذه الأسئلة:

ماهي الجدوى الاقتصادية والمالية والاجتماعية من اعتماد أو استقرار السعر المرجعي المقدر بـ 19 دولاراً؟ هل هذا يعتبر تبركاً بهذا الرقم أم ماذا؟ لأن هذا الرقم قد ورد في القرآن الكريم في سورة المدثر «19» و19 هم الملائكة مهمتهم السهر على شؤون أهل سقر والعيان بالله «وما أدراك ما سقر لا تبقي ولا تذر لواحاً للبشر عليها تسعة عشر».

لقد جاء في رديكم معالي الوزير أمام لجنة الشؤون المالية الموقرة أن الحكومة قد اتخذت جملة من الإجراءات التحفيزية لجلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومن أهمها تلك المتعلقة بالنظام المصرفي وبال عقار وإصلاح الإدارة بصفة عامة.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل لنا أن نعرف مستوى هذه الإصلاحات ومدى انعكاساتها على كل الملفات المتعلقة بالاستثمار الوطني والأجنبي؟ وفي الأخير أود تقديم الاقتراحات التالية:

1) - التكفل الفعال والحقيقي بقضايا المواطنين في جميع مجالات الحياة تحقيقاً لمبدأ المساواة والعدل والإنصاف وتكريساً لدولة الحق والقانون.

2) - تكثيف آليات الرقابة القبلية والبعدية على

وفي هذا السياق حريّ بنا أن نناشد كل القوى الحية في البلاد وذوي الضمائر المخلصة من أجل صون المال العام والحفاظ عليه وتوظيفه توظيفا عقلانيا وسليما خدمة للصالح العام وتطبيقا لما أقره فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه الذي ولا شك أنه سيجعل من الجزائر بلدا مزدهرا، آمنا، مستقرا تحكمه قوانين ويسود فيه العدل والإنصاف ولن يتأتى في اعتقادنا هذا إلا إذا تسلح الجميع خاصة الساهرون أو المؤتمنون على الأموال العمومية، بتقافة الدولة وتقدير المسؤولية.

وإليكم السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الحضور الكريم هذه القصة ذات الدلالة القوية والحكمة البالغة، حيث إن سيدنا يوسف عليه السلام، عندما أفرج عنه من السجن قال له عزيز مصر آنذاك كما جاء في القرآن الكريم «فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين» وفي قراءة أخرى «مكان أمين» فأجابه يوسف عليه السلام كما جاء في القرآن «إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم»، نستنتج من هذا أن المال العام يحتاج إلى شرطين أو معيارين إثنين: صون ورعاية الأمانة وهي المسؤولية، والمعيار الثاني هو الجانب العلمي والكفاءة والقدرة على التسيير.

أتمنى لكم السيد معالي الوزير الفاضل ومن خلالكم إلى حكومتنا الموقرة التوفيق والنجاح من أجل أداء الرسالة الثقيلة التي تضطلعون بها من أجل سعادة الجزائر وازدهارها ورقبها في جو الأمن والطمأنينة والاستقرار. شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، الكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس، مقررة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء والإطارات المرافقين، السيدات والسادة الصحفيين والصحافيات، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

ونحن ندرس وناقش ونثري اليوم نص قانون المالية لسنة 2006 وفي حدود الصلاحيات المناطة بنا، دستوريا ترى المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أن عرض قانون المالية الجديد فرصة متاحة للنظر والتحميص في إحدى أهم الركائز الأساسية لاقتصادنا الوطني ومحرك كل النشاطات التنموية الوطنية ونقصد بذلك قانون المالية الجديد وكل قوانين المالية المتعاقبة حتى الآن.

صحيح أن قانون المالية لسنة 2006 يأتي كالعادة بأرقام ونسب وتقديرات وتوقعات بشأن صحة ونمو وحركية السياسة الاقتصادية ببلادنا وهذا أمر عادي جدا، لكن الأمر المميز والتميز وعلى غير العادة أن قانون المالية الجديد يرشد أموال الدولة لصالح خدمة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتفرغ كلية للجبهة التي عانت كثيرا وكثيرا طيلة عشرينات من الزمن ألا وهي الجبهة الاجتماعية وإصلاح أحوال وأوضاع المواطنين والمواطنات، كيف لا ونحن نؤسس ومنذ 29 سبتمبر لعهد السلم والمصالحة الوطنية.

وفي اعتقادنا - سيدي الرئيس - أن برنامج دعم النمو الذي انتظرناه طويلا وملامح الإصلاحات على أرض الواقع لازالت مع الأسف الشديد مجرد أرقام وإحصائيات وحن وقت التكفل بها تنفيذا وتشريعا خاصة إذا علمنا أن روح المصالحة الوطنية التي نريدها جميعا لا تبني على الأرقام والتقديرات وحدها بقدر ماهي ترجمة حقيقية ووفية لمضمون برنامج فخامة رئيس الجمهورية، برنامج لطالما أكد فخامته على الإسراع في وتيرة إنجازه داعيا في كل مرة إلى ضرورة انعكاس مستوى النمو الاقتصادي على الحياة الاجتماعية مع منح الأولوية، كل الأولوية

جيدا أن الجزائر بلد ذو مصداقية مالية عالية في الوفاء (Solvable) بالتزامات المديونية والتعاقدات الدولية وكذلك موضوع الهبات والإعانات الدولية المرتبطة بالكوارث الطبيعية وغيرها لا يجب أن ترفق بدعايات أو شروط تقييدية تمس بالمصداقية والسمعة حتى وإن كانت تخضع للبروتوكولات وللاتفاقات فيجب أن لا تفلت من التلاؤم وقواعد المحاسبة العمومية وهذا طبعاً شأن داخلي.

ولا بد من الرد الصريح وإعادة الأمور إلى نصابها قبل فوات الأوان حتى لا ينال من هيبة ومصداقية المؤسسات وممثليها؛ والحديث عن السمعة والمصداقية يقودنا إلى الحديث عن أوضاع عشرات الآلاف من العائلات الجزائرية التي أصبحت تعاني الحرمان والفقر المدقع ولعل من أهم أسباب تفشي الفقر وما ينجر عنه من آثار الإحباط والمعاناة هو كابوس البطالة والتأخر المسجل في انطلاق الإصلاحات وتأخر قدوم الاستثمارات؛ وعليه بات من المستعجل جداً في اعتقادنا تحرير المبادرات خاصة على مستوى فئة الشباب وكذا التعجيل بإصلاح البنوك والمنظومة المصرفية ككل، فلا يمكننا سيدي الرئيس أن نبقى على هذا الوضع فمهما كانت الأموال ومهما تعددت الصناديق لن تجدي نفعا إذا لم نتجدد كلنا لدفع عجلة التنمية عامة، فالسلم الاجتماعي الذي أشر له الشعب الجزائري والمصالحة الوطنية التي تبناها أبناء وبنات الجزائر بحاجة إلى استقرار، إلى هدوء وجدية في العمل من أجل خلق مشاريع أنجح وأنجع ودفع الاستثمارات المالية في وقتها وتوفير مناصب شغل وأنسنة التضامن والتكامل الاجتماعي وتجديد أساليب المراقبة لقمع الغش وتبييض الأموال والسعي ضمن استراتيجية وطنية شجاعة لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الوطن، من جهة وبين مختلف فئات المجتمع من جهة أخرى، إلا أنه يجب أن تسعى هذه التدابير التشريعية إلى كفالة أكبر قدر ممكن من التوازن بين مقتضيات المواجهة وقمع الغش وحصر نشاطات الاقتصاد غير الرسمي والاعتبارات الخاصة بحقوق

لتحسين وترقية مستوى المعيشة والحفاظ على كرامة الجزائريين والجزائريات لنجسد مبدأ حياة العزة والكرامة.

جميل جداً أن نطلع على تفاصيل ميزانية الدولة ومستوى النمو ونسب التضخم ومستوى الإنفاق العمومي وغيرها من المسائل الرقمية الأخرى لكن الأجدر بنا أن نحول كل هذه الأرقام حكومة وبرلمانا وسلطات عمومية إلى حركية وإلى إنعاش يلمسه كل مواطن.

ومن هنا تعتقد المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي أن جميع المتطلبات الموضوعية متوفرة والظروف جد ملائمة وأنه على مؤسسة الدولة جميعها التحلي بالخدمة العمومية وحيادها وسيرها بانتظام وباضطراد ولا داعي للتبرير والتسبب أو التحجج تحت أية ذريعة كانت للتأخر أو التعطل.

لا بد من إنجاز أفضل للمشاريع المبرمجة ودفع الاعتمادات المرصودة لمستحقيها وتكملة برنامج دعم النمو، ومن هنا ليس غريباً على مجلس الأمة كمؤسس دستوري أن يكون تواجهده بما يسمح بتلطيف وضبط الحركات التجاوزية بغض النظر عن الإيديولوجيات والميولات والتموقعات المتباينة مادام الهدف الأسمى والأساسي هو الحفاظ على الدولة الجزائرية واستمرارها واستقرارها.

وإذ تبارك المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي الانتخابات الجزئية المزمع إجراؤها نهاية هذا الشهر وددت من أحزاب التحالف الرئاسي الدخول في الانتخابات بقوائم موحدة لتكون أقوى إلا أن حكمة توسيع قاعدة التمثيل الحزبي داخل المجالس المحلية والوطنية مستقبلاً تعد قوة دفع ومحصلة للديمقراطية التشاركية - التشاورية، كما تشيد المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي من جهة أخرى بالموقف يوم أن حاول البعض خدش شعور الأنا الاجتماعي وإحساس العامل والموظف الجزائري وما قيل عن الأجور كحق دستوري وثروة من ثروات وخيرات الشعب غير القابلة للتصرف من الغير؛ إسألوا خبراءنا وأصدقاءنا في المؤسسات المالية الدولية سواء منها (FMI) أو (BIRD) وهم يعرفون

الشعب الجزائري الذي عشنا معه في التاسع والعشرين من شهر سبتمبر الماضي حدثا تاريخيا متميزا هو الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي يعد محطة كبرى في مسيرة الشعب الجزائري من أجل الأمن والاستقرار والوئام.

هذه المحطة التي تشكل منعرجا تاريخيا في الرحلة الطويلة للأمة الجزائرية من أجل تعزيز وحدتها وتمتين انسجامها وترسيخ قيم التسامح والتصالح والتضامن بينها وتكريس مبادئ أول نوفمبر الخالد في نفوس الأجيال وهي المناسبة أيضا التي تستوقفنا في ذكرى عيد الثورة المجيد الذي نهنئ شعبنا بما حققه من مكاسب في بناء ذاته واستعادة أمجاده وصياغة التاريخ الذي يحفظ ذاكرة الشهداء ويوقر المجاهدين ويحقق التواصل بين الأجيال التي آمنت بأن الجزائر التي حررها الشرفاء مازالت تنجب الشرفاء الذين عندما يدعوهم الواجب ليكونوا في الصفوف الأولى ليس فقط للدفاع عن الوطن في زمن الشدة ولكن للتكفل بقضايا المجتمع التي تفرزها الأزمات والتحوّلات المتسارعة.

سيدي الرئيس، إننا لا يمكننا أن نفصل بين واقع التحوّلات وما يشهده بلدنا من رغبة في التغيير والتخلّص من آلية التسيير العقيمة إلى آلية أكثر نجاعة وأكثر فعالية في التنمية وبناء المؤسسات الديمقراطية وتحفيز المجتمع المدني على أداء دوره كاملا في ضمان حيوية مستمرة لتجاوز كل العوائق التي تتحكم فيها ذهنيات الريع والربح السريع والقفز على جهد الآخرين.

في خضم هذه التحوّلات التي يقودها فخامة رئيس الجمهورية وتضطلع بتنفيذها الحكومة يأتي مشروع قانون المالية هذا ليشكل الشروط التي تدفع الإصلاحات الجارية إلى مستويات أفضل وإلى ترجمة مخطط دعم التنمية في الواقع مما يضمن استعادة المواطن لتقته بدولته ومؤسسات بلده والحيلولة دون انهيار معنويات المجتمع في ظل أوضاع اجتماعية تقتضي تكفلا وتكافلا واحتواء لأي انفلات اجتماعي غير محمود.

المشتبه فيه موضوعية كانت أم إجرائية مع الاهتمام أكبر بتوزيع وعاء الغرامات المالية والعائدات من جراء استراتيجية مواجهة وقمع الغش والتهريب وكل الجرائم الاقتصادية.

وفي الأخير، تلفت مجموعة الثلث الرئاسي إلى الحذر من أساليب التهويل والدعايات المغرضة ومحاولات التردد في الشأن الاجتماعي والتزمين غير المناسب لإجراءات السلم والمصالحة الوطنية، وليكن في جزائرنا اليوم وغدا ملايين الجزائريين والجزائريات الذين ينعمون إن شاء الله بآثار النمو والإنعاش الاقتصادي ليقدروا بعدها وبعدها فقط معنى السلم والمصالحة الوطنية.

وقفنا الله جميعا في هذا المسعى ملتفين حول فخامة رئيس الجمهورية وجهد فخامته، والسلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس، مقررّة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أحيل الكلمة الآن إلى السيد امحمد فازوز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد امحمد فازوز: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي الرئيس الفاضل، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية المحترمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

في البداية أود أن أتقدم باسم زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي لكم ولكل الزملاء الأعضاء في مجلسنا الموقر هذا بالتهنئة بمناسبة عيد الفطر السعيد بعد شهر من الصيام والقيام والعمل المأجور راجيا من العلي عز وجل أن يعيده بمزيد من الخير والاستقرار على شعبنا وأمتنا، والتهنئة نفسها موصولة لكل أفراد

رئيس الجمهورية المزكى من طرف الأغلبية الساحقة للشعب الجزائري.

وإنه لجدير بالاعتراف أن الجزائر لم تشهد من قبل ميزانية تجهيز مماثلة ولا برامج تنموية هائلة بهذا الحجم موزعة على كامل التراب الوطني وبعدالة والموجهة ليس لتعزيز المنشآت القاعدية وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان فقط كالسكن والماء والنقل... إلخ وإنما موجهة أيضا لتحسين ظروف دعم الاستثمار الاقتصادي الخاص في كل ميادين الإنتاج والتجارة والخدمات.

سيدي الرئيس، لقد بات من المؤكد أن التنفيذ الجيد لهذا البرنامج على كل المستويات ستننتج عنه تدريجيا مزايا ملموسة لصالح الاقتصاد الوطني ولفائدة كل المواطنين ويرى التجمع الوطني الديمقراطي أن أهمية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الواجب تحقيقها للبلاد، تستدعي انسجاما اجتماعيا قويا وإطارا تشاوريا وحوارا محكما مما يسمح بالحفاظ على الاستقرار وتجنيب كل القدرات والطاقات الوطنية بغية تحقيق البرامج التنموية المبرمجة.

وفي هذا الإطار ومن منظور التجمع الوطني الديمقراطي يمثل العقد الاقتصادي والاجتماعي الوسيلة المثلى والمفضلة الواجب تشجيعها من أجل تعزيز الانسجام الاجتماعي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مشتركة؛ ومما لا شك فيه أن الوضعية المالية المريحة التي تشهدها البلاد والتحكم في الأوضاع الأمنية تشكل شروطا وعوامل أساسية لتشجيع الاستثمار وتكثيف النشاط الاقتصادي.

وفي ظل هذه المعطيات يستوجب علينا انتهاز واستغلال كل الفرص التي تمنحها هذه الظروف سواء فيما يتعلق بالتكفل بالتأخر المسجل على مستوى التنمية أو لرفع القدرات التنافسية الشاملة لاقتصادنا أمام تحديات العولمة، تلك التي تفرضها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطلعاتنا إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا الصدد تؤكد المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي وتلح على ضرورة الحفاظ على الإطار الاقتصادي الكلي المميز بالفائض الهائل

إذ إن الشعور بوجود وضع اجتماعي، بحاجة إلى معالجة على كل المستويات المحلية يرتبط أساسا بمخطط دعم التنمية، هذا الذي من شأنه أن يقلص من نسبة البطالة ويفتح مجالات جديدة للتشغيل ويعطي دفعا لقطاعات بحاجة إلى دعم لزيادة وتيرة الإنتاج ومنح الثقة للمؤسسات الوطنية المنتجة في أن تأخذ موقعها ضمن تيار التنمية رغم المخاوف التي تكتنفها بفعل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو بفعل التقلبات التي تشهدها السوق العالمية خاصة في مجال المحروقات التي تشكل الأرضية التي يتأسس عليها اقتصادنا.

سيدي الرئيس، إن المنهجية الواقعية التي تقتضي ضبط الإيرادات وفق حاجيات المجتمع مع مراعاة الهامش الكبير للمخاطر التي تنجم عن أي انقلاب للأسواق العالمية أو الأكثر واقعية في إدارة قانون المالية لسنة 2006 الذي في قراءتنا الأولى له تبين أنه يركز على مسألة دعم الاستثمار باعتباره أنه ما كان للاستثمار أن يتحقق في واقع متأزم ومختل وأوضاع سياسية وأمنية مضطربة، لكنه اليوم صار ممكنا ومن الضروري أن يتحقق ذلك بعد أن عم الأمن والاستقرار وزالت التوترات التي كانت تحول دون استثمار رأس المال الأجنبي في بلادنا.

واليوم بعد أن توفرت الشروط الأساسية والضمانات الضرورية لم يعد هناك ما يحول دون تشجيع هذا الاستثمار في أن يكون طرفا هاما في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من مرحلة التطهير والخصوصية إلى الإنتاج والتنافس.

سيدي الرئيس،

بعد دراسة معمقة وقراءة مستفيضة لمشروع قانون المالية 2006 تسجل المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بارتياح كبير الجهود المبذولة في مجال الاستثمار العمومي ودعم النمو الاقتصادي التي سطرته الحكومة للسنة القادمة والفترة الممتدة إلى غاية 2009. وهذا تعبير صريح وصادق لما يترجمه التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح والنهوض الاقتصادي الذي جاء بهما برنامج فخامة

سيما في المحيط التجاري وذلك لإثبات سلطة الدولة بغرض الشفافية في الصفقات والممارسات التجارية فيما يتعلق بعملية الاستيراد والتجارة بالجملة.

5 - الإسراع في إعادة تنشيط بورصة الجزائر وترقية سوق المال من أجل تجنيد الادخار وتوجيهه لتمويل الاستثمار ونشاط المؤسسات.

وبالنسبة لشروط تخصيص اعتمادات الميزانية وإنجاز مشاريع التجهيز العمومي يعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن الوضعية المالية المريحة التي تشهدها البلاد والتي أدت إلى ارتفاع ملموس للقروض تتطلب رقابة صارمة للمشاريع والاعتمادات المرصودة للتحكم الفعلي في النفقات العمومية.

وفي هذا الصدد يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي على ضرورة:

1 - السهر على القيام بدراسات معمقة في اختيار وترشيح المشاريع التنموية؛

2 - التحكم في التكاليف وآجال الإنجاز؛

3 - ضمان فعالية الخدمة العمومية؛

4 - إستهداف محكم للطبقة الاجتماعية المعوزة والأكثر حرمانا لضمان أكثر فعالية في سياسة الحماية الاجتماعية التي تقوم بها الدولة.

سيدي الرئيس، وفي الختام فإن التجمع الوطني الديمقراطي يثير الانتباه إلى النسب التي سجلها العجز المالي؛ الرصيد الإجمالي للخزينة سيبلغ 770 مليار دينار جزائري في سنة 2006 أي ما يعادل 13,4% من الناتج الداخلي الخام حتى وإن كان هذا العدد يبدو افتراضيا بالنظر لمداخل الجباية النفطية المخصصة لصندوق الضبط، فإن التجمع الوطني الديمقراطي يرى أنه من الضروري إعادة النظر في ميكانزمات معاينة إيرادات الدولة وتسيير صندوق ضبط الإيرادات من أجل إضفاء المزيد من الوضوح في تحديد سياسة الميزانية وتنفيذها.

سيدي الرئيس، ونحن نناقش نص قانون المالية للسنة المقبلة لا يسع التجمع الوطني الديمقراطي إلا أن يعبر عن ارتياحه لما تضمنه المشروع من إجراءات بخصوص التدابير التحفيزية لدعم الاستثمار وكل الإجراءات المقترحة لمكافحة الغش الاقتصادي

الناجم عن الجباية البترولية والوضعية المالية الخارجية جد المريحة.

إن أرصدة حسابات الخزينة وتلك الخاصة بميزان المدفوعات مؤشرات أساسية في إثبات الصحة المالية الجيدة والصورة المثلى للبلاد لدى المستثمرين الوطنيين والشركاء الأجانب، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الجهود التي تبذلها الدولة في إطار الميزانية من أجل بعث التنمية وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب حسب اعتقادنا تكثيف جهود الحكومة ومختلف المؤسسات وعلى وجه الخصوص القطاع المالي والبنكي في تنفيذ الإصلاحات وتطوير أنظمة التسيير الاقتصادي والمالي.

وبصفة عامة فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي توصي باتخاذ إجراءات إضافية لمشروع قانون المالية هذا، هذه الإجراءات نلخصها فيما يلي:

1 - عصرنة نظام تسيير العمليات البنكية ونظام الدفع، ستسمح هذه العملية بضمان السرعة والنجاعة في القيام بالعمليات البنكية من جهة وتحسين التسيير الداخلي للحد أو حتى القضاء نهائيا على مخاطر العمليات المشبوهة والتزوير من جهة أخرى.

2 - تحسين التعامل المالي فيما بين البنوك من أجل تخصيص عقلائي للموارد المالية وسياسة قروض محكمة وفعالة لتشجيع الاستثمارات المنتجة والنشاطات السليمة.

3 - تعزيز الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية لضمان الاحترام التام للقواعد الاحتياطية والممارسات البنكية الحسنة والرفع في أداء مهام الوساطة المالية، ومن أجل التحكم في الوضعية لهذا القطاع الحساس سواء كان لترقية الاستثمار والنشاطات الاقتصادية أو تفاديا للاختلالات المسجلة في بعض البنوك وإفلاس بعض البنوك الخاصة، يستوجب على وزارة المالية والبنك المركزي العمل على التحكم في الأوضاع واسترجاع ثقة المدخرين والمستثمرين.

4 - مواصلة جهد تطهير النشاطات الاقتصادية

وتعتبر المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي هذا الإنجاز مبادرة هامة تهدف إلى تكريس برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب السيد. وهذه فرصة لكتلة التجمع الوطني الديمقراطي لتجدد باسم أعضائها الدعم والمساندة لهذا المشروع. ولا يسعنا في هذه المناسبة ونحن على موعد يوم 24 نوفمبر في بعض الولايات المعنية بالانتخابات الجزئية، نتمنى أن يكون هذا اليوم عرساً يعزّز أكثر فأكثر تلاحم هذه الأمة وتماسكها، وشكري كل الشكر إلى أعضاء اللجنة المختصة على العمل المقدم وإلى السيد الوزير على العرض القيم؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد قازوز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

بذلك نكون قد أنهينا النقاش الخاص بنص قانون المالية، يبقى أن نستأنف أشغالنا يوم الثلاثاء 22 نوفمبر على الساعة الثانية والنصف زوالاً، وستكون الجلسة مخصصة لسماع أجوبة السادة أعضاء الحكومة وفي مقدمتهم السيد وزير المالية، بعدها سوف يُعرض علينا التقرير التكميلي الذي تعده اللجنة المختصة في الموضوع؛ طبعاً في اليوم الموالي وإلى ذلكم اليوم أتمنى التوفيق للجميع؛ رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة والعشرين
بعد منتصف النهار**

ملحق

تدخلات كتابية بخصوص المناقشة العامة
لنص قانون المالية لسنة 2006م

1) تدخل كتابي

للسيد محمد دراوي
عضو مجلس الأمة

يأتي نص قانون المالية لسنة 2006 للتكفل بالسنة الأولى من تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو بغلاف مالي يقدر بـ 4200 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار؛ وقدر عجز الميزانية في هذا النص بـ 963 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 16.8% من الناتج الداخلي الخام.

إحتوى النص عدة إجراءات إيجابية من شأنها تشجيع الاستثمار والصادرات من غير المحروقات وذلك عن طريق إلغاء أو الإعفاء الجبائي؛ كما شمل النص أيضا على إجراءات عملية تكفل مكافحة الغش وتبييض الأموال.

وقد لاحظنا من خلال متابعتنا للنقاش الذي ساد في الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) حول هذا النص القانوني الهام أن هذا الأخير - أي النقاش - شكّل مناسبة لزملائنا النواب للمطالبة بممارسة حق معترف به لبرلمانيي العالم بأسره ألا وهو مراقبة النفقات العمومية.

إننا ندعم هذا المطلب باعتبار أن البرلمانيين هم الذين يَصوتون ويصادقون على قانون المالية ويقررون بذلك توزيع الاعتمادات المالية على مختلف قطاعات الدولة لكنهم في المقابل لم تتح لهم فرصة تطبيق صلاحية هي مخولة لهم قانونا تسمح لهم بالاطلاع ومعرفة كيفية صرف تلك الأموال ومدى مصداقية تصويتهم ومصادقتهم على قانون المالية.

إن الفضائح المالية التي اطلع عليها الرأي العام الوطني من خلال ما نشرته الصحافة تبين العجز الكبير الذي يعاني منه نظام مراقبة البنوك والمصارف

إذ أن الإمكانيات البشرية والمادية لبنك الجزائر أثبتت هي الأخرى فشلها وعجزها في مراقبة البنوك الوطنية والخاصة وتحديدًا في مجال عمليات التحويلات للتجارة الخارجية.

فبعد إفلاس بنك الخليفة في سنة 2003 وتصفية بنكين خاصين، يستمر مسلسل الفضائح المالية ليشمل البنوك العمومية حيث اطلعنا دائما من خلال الصحافة على اختلاسات للأموال العمومية تقدر بالملايير على مستوى البنك الوطني الجزائري.

إن هذه الفضائح تشوّه للأسف صورة البنوك الجزائرية لدى الخارج والمتعاملين والشركاء الأجانب. لقد بلغت احتياطات بلادنا من الصرف 54 مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر المنصرم بفضل ظروف بتروولية مناسبة ومشجعة غير أننا نلاحظ أن الاعتمادات الممنوحة للاستثمار لفائدة الشباب العاطلين عن العمل هي قليلة في الوقت الذي يتحتم فيه على الجزائر العمل على امتصاص البطالة لتجنب انفجار اجتماعي.

2) تدخل كتابي

للسيد بوعلام لبيد
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد وزير المالية المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله.

يسعدني أن أرفع إلى معاليكم هذا التدخل الكتابي
المتواضع حول قانون المالية لسنة 2006 معتمدا في
ذلك على العناصر التالية:

- إنطباعات عامة حول مشروع القانون،
- إنشغالات تخص بعض القطاعات،
- إقتراحات وتوصيات.

فبالنسبة للعنصر الأول والخاص بأهمية المشروع
المقدم نلاحظ أنه أعطى أهمية لتحسين ظروف
معيشة المواطنين في مجالات عدة كالسكن والخدمات
الأساسية وتطوير البنى التحتية، كما نلاحظ أنه
سنّ ميكانزمات تشريعية لدعم الاستثمارات والسعي
لإنشاء مناصب شغل ومكافحة الغش كما نلاحظ
التوقعات لزيادة الإيرادات لسنة 2006 مقارنة مع
سنة 2005، وهذا ما يبعث على التفاؤل لتحسين
معيشة المواطن.

إنشغالات تخص بعض القطاعات:

السيد الوزير، رغم التحسن الملحوظ في جل
القطاعات الأساسية والتي انعكست نتائجها على
تحسن حياة المواطن فإن بعض القطاعات مازالت
تعرف عجزا ملموسا نذكر منها:

قطاع الضرائب:

المراقبة الجبائية مازالت تعرف عراقيل وتهربا
مقننا كعدم التصريح الجبائي، والتجارة غير المرخص
بها في السوق الموازية مما يكلف خزينة الدولة
خسارة مالية.

ولهذا يجب التشديد في المراقبة ومحاربة الغش
الضريبي والجبائي وعدم التسامح مع هذا النوع من
التجار والمستثمرين.

قطاع الصحة:

عرف هذا القطاع تحسنا ملحوظا في الفترة الأخيرة
من حيث التأطير والتجهيز ويبقى مشكل تسيير هذا
القطاع قائما بالإضافة إلى بعض الجهات التي
مازالت في حاجة ماسة إلى تحسن مرافقها الصحية،
أذكر منها:

المركز الصحي لبلدية مصطفى بن ابراهيم- دائرة
مصطفى بن ابراهيم - ولاية سيدي بلعباس، والذي
يتطلب التوسعة والتجهيز العلمي وهذا للكثافة
السكانية وتموقع المركز في الدائرة الأم.

قطاع السياحة:

فهذا القطاع رغم المبادرات والمحاولات الرامية
إلى تحسينه فإنه مازال لم يرق إلى المستوى
المطلوب وبخاصة وإن جهات عدة من الموطن
تعرف مواقع سياحية هائلة أذكر منها: بحيرة محمد
بن علي بلدية عين تريد ولاية سيدي بلعباس، هذه
البحيرة السياحية تتطلب التكفل بها من حيث
التهيئة والاستثمار فيها وهذا المشروع سيساهم
في إنشاء مناب شغل وانعاش السياحة في هذه
الجهة.

الجانب الاجتماعي لمختلف فئات المواطنين:

لقد لا حظنا من خلال مشروع المالية لسنة 2006
تحسن الإيرادات والجزائر تعرف وضعا ماليا
مريحا مقارنة مع السنوات الفارطة غير أن الوضع
الاجتماعي مازال لم يلمس هذا التحسن فالأجر
الأدنى المضمون أصبح لا يلبي أدنى حاجيات
العامل للعيش الكريم يضاف إلى ذلك أن الموظف
والذي يعتبر عون الدولة يعاني هو الآخر من الأجر
الذي لم يتغير منذ سنوات مما يتطلب - السيد الوزير -
التفكير في إعادة النظر في الأجر الأدنى المضمون
والتعجيل بإصدار قانون الوظيف العمومي الذي
يعطي لفئة الموظفين حقها في العيش الكريم لأن
فئات عدة من الموظفين هي في أدنى سلم من الأجور
كرجال التربية والتعليم.

قطاع الطاقة:

لقد عرف هذا القطاع تحسنا في خدماته التي
مست جل جهات الوطن من حيث ربط المناطق
المعزولة بالكهرباء وتوسيع شبكة الغاز الطبيعي

غير أن بعض الجهات من الوطن مازالت لم تستفد من هذه المادة الضرورية لحياة المواطن وأذكر على سبيل المثال:

- دائرة ابن بايس،

- دائرة سيدي علي بوسيدي،

- دائرة سيدي علي بنيوب.

وهذه الدوائر المتواجد في ولاية سيدي بلعباس، لم تربط بشبكة الغاز الطبيعي، أملين أن تبرمج في المشاريع الخاصة لسنة 2006 بهذه المادة الطاقوية الحيوية.

فئة الشباب وخريجي الجامعات:

هذه الفئة مازالت تعاني من مشكل التشغيل ورغم المبادرات التي قامت بها الدولة كتشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل إلا أن هذه التدابير الظرفية لم تحل مشكل البطالة وإذا كان فخامة السيد رئيس الجمهورية قد أكد على التخفيف من حدة هذه الأزمة فإن إجراءات التشغيل المطبقة حاليا غير مجدية مما يستوجب:

إعادة النظر في ميكانزمات التشغيل وتوحيد شبكات التوظيف ليشمل كل القطاعات والخدمات من أجل إعطاء شفافية أكثر لهذه العملية الحساسة. وأخيرا نرى أن التحسن العام لكل القطاعات يبقى مرهونا بالسياسة الاجتماعية التي ينتظر المواطن تحسنها في أقرب وقت وهذا يتطلب تقييما شاملا من أجل رصد الاختلالات وحصر النقائص قصد تشخيص الضعف وتحديد التصورات لتحسين الوضع الاجتماعي لمختلف فئات الشعب. وشكرا.

3) تدخل كتابي

للسيد محمد الواد
عضو مجلس الأمة

1- سؤال موجه إلى السيد وزير المالية:

سيدي الوزير، عندما نقرأ الفضائح التي تجرى في البنوك باختلاس أموال الدولة وتحويلها إلى الخارج (قضية BNA وغيرها) تدور في ذهننا الأسئلة التالية:

س 1: كيف يتمكن هؤلاء السراق بكل سهولة أن يحتالوا على الدولة رغم كل مؤسساتها دون أن ينكشف أمرهم إلا بعد فوات الأوان؟

س 2: متى، سيدي الوزير، يوضع حد لهذا المسلسل الرهيب من الفضائح المالية؟ ونأخذ إجراءات صارمة ضد هذه الأقلية "السارقة" وتسن قوانين رديعية ضدهم تكون مساوية لقوانين مكافحة الإرهاب، ويرجع الاطمئنان إلى الجزائريين.

- متى سيتم الإصلاح البنكي الذي سمعنا عليه الكثير لكننا لم نلمسه في الميدان ونحن نتساءل هل سيتوقف هذا النهب والسرقة لأن البنوك الجزائرية أصبحت معقلا للفساد؟

إن الخراب الذي تسببه هذه البنوك للبلاد أكثر بكثير من تلك الخدمات الرديئة التي تقوم بها.
والسلام عليكم.

2 - سؤال موجه إلى السيد وزير التكوين والتعليم

المهنيين:

يعتبر التكوين المهني من بين أهم القطاعات التي ننتظر منها تكوين الشباب لسد احتياجات السوق من اليد العاملة.

إلا أنه لحد الآن مازال يعاني نقصا كبيرا فيما يخص: - المناصب المالية لتوظيف الأساتذة المتخصصين خاصة المناسب التي تواكب تطور التكنولوجيا وكذا المناصب المتعلقة بتكوين الصناعة التقليدية واليد العاملة المؤهلة، كيف ترون الحل في هذه النقطة؟

- المناصب المالية الخاصة بتوظيف عمال الدعم كمساعدي التكوين فإذا كان هذا الخل موجودا كيف يمكننا أن ننتظر من المؤسسات القيام بواجباتها؟

- في حين أننا نرى أنم قطاع التعليم العالي والتربية لا يوجد بهما هذا النقص بل هيكل المناصب محترم، ما هو الإجراء الذي تتخذونه لحلّ هذا المشكل؟

3- سؤال موجه إلى معالي وزير المجاهدين:

لقد تم التكفل ببعض الفئات من المجاهدين وذوي الحقوق لكن ذلك لا يرقى إلى المستوى المطلوب بينما يبقى البعض الآخر يعاني من نقص العناية المادية والصحية والاجتماعية رغم القوانين والمناشير والتعليمات التي تعطي هذه الفئة حقها من الرعاية والاعتناء وعليه نجد الاستفادة من خدمات مراكز الراحة وبعض المستشفيات في الوطن أو خارج الوطن لا تعمم لجميع المجاهدين وذوي الحقوق المعوزين إلى أداء مناسك الحج والعمرة ولسنا ندري إذا كانت ستتواصل أم لا مستقبلا؟
والسلام عليكم.

4- سؤال موجه إلى السيد وزير السكن:

إن الأرقام التي تعطى سواء بالنسبة للبناء أو المساكن الجاهزة تكاد تكون خيالية لأن وضع السكن مازال بعيدا عن الواقع، إذ يعرف تلاعبات من حيث الجودة أو المقاييس التقنية، حيث نلاحظ وضعية سكنات بنيت في المدة الأخيرة تكاد تكون غير صالحة للسكن ولم يمر عليها سوى بضع سنوات والمثال حي يقاس عليه جميع الولايات. السكن التساهمي يعرف تلاعبات في مبالغ السكنات والتماطل في الإنجاز، وعدم احترام المقاييس المتفق عليها في العقد وما يقال على هذا النوع ينطبق على جميع الأنواع الأخرى. ماهي سيدي الوزير، الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لتطهير هذا القطاع؟
وشكرا.

5- سؤال موجه إلى السيد وزير التضامن:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
رسول الله الكريم، وبعد:
تم توزيع مليوني (2.000.000) قفة رمضان هذه
السنة دون إحصاء القفف والمساعدات التي تمت
عن طريق المساجد والجمعيات الخيرية والخواص،
بمعنى أن العدد يفوق ما تم التصريح به.

1 - ماهو العدد المتوقع سيدي الوزير للسنوات
المقبلة، وماهي الإجراءات المتخذة لتجنب كارثة
الفقر في الجزائر، وفي مقابل ذلك يصرح مسؤولون
سامون في الدولة، أن خزينة الدولة بخير واحتياطي
الصرف بالخبز يفوق الخمسين مليارا؟

2- ما الهدف من الطابع الإعلامي والدعائي الكبير
الذي أعطي لهذه العملية وماهو مصير هذه العائلات
التي استفادت بعد شهر رمضان؟

3- الوعود الكثيرة التي أعطيت للبلديات في الكثير
من جهات الوطن بخصوص النقل المدرسي والتكفل
بتلاميذ المناطق النائية، أين وصلت هذه العملية؟

4 - ماهو مصير المشغلين في إطار عقود ما قبل
التشغيل بعد انتهاء المدة المحددة وأكثرهم جامعيون؟
وشكرا.

الوزارة المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار هذا المطلب الحساس والنظر لصحة المواطنين، وقد زار السيد وزير البيئة في سنة 2003 ذلك المكان.

ولاية عين الدفلى، ولاية فلاحية مشهورة بإنتاج فلاحى متنوع، وتربية الحيوانات وفي هذا السياق نطلب من سيادة وزير التعليم العالي أن يفي لنا بعهدته خلال زيارته لهذه الولاية بأن يبعث لجنة من المعهد الوطني للفلاحة لزيارة المكان الذي قد اقترحه عليه السيد الوالى لفتح معهد فلاحى بيطرى. وفي الأخير، فى الجانب الثقافى لولاية عين الدفلى وبعد السبات الثقافى العميق وهذا فى سنين الحشر والعشر الذى عاشته الجزائر بصفة عامة وولايتنا بصفة خاصة، هناك بعض التدخلات من طرف سيادة الوالى وكذلك الجماعات المحلية ولكنها غير كافية وهذا لعدم توفرها فى كل بلديات الولاية، فنطلب من سيادتكم وكذلك الوزارة المعنية بادراج مبالغ لإنعاش الثقافة فى ولايتنا. وشكرا.

(4) تدخل كتابى

للسيد محمد قسطالى

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير، حضر قانون المالية لسنة 2006 بسعر مرجعي 19 دولارا في هذه الفترة التي يوجد فيها احتياط مصرفي مقدر بـ 55 مليار دولار في أواخر أكتوبر 2005 حسب محافظ بنك الجزائر. كيف تفسرون ذلك ولماذا؟

حفاظا على المال العام يجب على الدولة جعل آليات حديثة للمراقبة على جميع الأصعدة لتفادي التغيرات المالية للبنوك والمؤسسات المالية، ومن سوء التسيير أصبحت هذه المؤسسات مثل أسواق الفلاح آنذاك.

سيدي الوزير، لاحظنا أيضا في وكالات تشغيل الشباب تحايل الشباب والممولين لتحويل المال العام دون تحقيق المشروع الأصلي، يجب على الوصاية أن تراقب ما يجري في تلك الساحة.

بعد الزيارة التي جاءت من السادة الوزراء لولايتي عين الدفلى والشلف على التوالي لكل من وزير البناء والتربية والمالية السابق، وبعد قرار فخامة رئيس الجمهورية لإعادة بناء البنايات الجاهزة والمتمثلة في السكنات الاجتماعية والمؤسسات التربوية.

نرجو منكم إدراج كذلك المستشفيات التي بدأت في تدهور كبير.

سيدي الوزير، في مجال البيئة، لدينا مزبلة في البلدية التي هي عاصمة الولاية، موجودة في محيط عمراني، تؤثر على سكان المنطقة في فصل الصيف، وذلك بهبوب رياح شمالية جنوبية، لهذا نطلب من

بلعباس وخاصة المناطق الجنوبية من الولاية فيما يخص الطريق الوطني رقم 95 الرابط بين سيدي بلعباس ورأس الماء الذي يحتاج إلى الصيانة والتوسيع لما له من أهمية كبيرة في تنقل الشاحنات الكبرى المحملة بالبضائع والموارد الأولية بشركة سوناطراك الموجهة إلى الجنوب نحو حاسي الرمل وحاسي مسعود إذن نطلب منكم أخذه بعين الاعتبار.

السيد معالي وزير الصحة، بما أن التحسن الذي عرفته ولاية سيدي بلعباس في المدة الأخيرة في التأطير والوسائل، رغم هذا التفاؤل تبقى بعض الجهات الجنوبية كدائرة رأس الماء تنتظر الدعم لكثافتها السكانية والمؤسسات الموجودة فيها تحتاج إلى مستشفى.

كما نرجو منكم التعجيل بإصدار قانون الوظيف العمومي الذي ينتظره الموظفون وأعوان الدولة من أجل رفع الحجز عن الأجور التي أصبحت لا تتماشى والعيش الكريم للمواطن.

وفي الأخير نرجو من الطاقم الحكومي الاهتمام بالوضع الاجتماعي كخلق مناصب شغل للبطالين؛ وشكرا والسلام عليكم.

5) تدخل كتابي

للسيد محمد بوخلخال

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السادة الوزراء ومعاونوهم؛

زملائي زميلاتي الأعضاء المحترمون، أسرة الصحافة؛ السلام عليكم ورحمة الله.

بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية 2006

أتقدم بالانشغالات فيما يخص بعض القطاعات.

سيدي وزير المالية، أود التدخل في بعض النقاط التي تهم المناطق الجنوبية لولاية سيدي بلعباس وبالأخص المناطق السهبية ومنها الدائرتان رأس الماء ومرحوم اللتان استفادتتا من برنامج تنمية صندوق الجنوب إلا أنهما لم تستفيدا من منحة المنطقة (Prime de zone) رغم أنهما مجاورتان لولايات مستفيدة كولاية النعامة، سعيدة والبيض.

السيد معالي وزير الفلاحة،

بعد التغيير الملحوظ الذي ساد المناطق الجنوبية لولاية سيدي بلعباس في إطار الدعم الفلاحي، نطلب من وزاراتكم:

- تنمية السهوب التابعة لوزارة الفلاحة،

- إنجاز سدود مصغرة للفلاحين،

- أما فيما يخص الموالين للحفاظ على الثروة

الحيوانية نطلب من سيادتكم الدعم من هذه الجهة.

السيد معالي وزير الري،

بعد التحسن الذي لوحظ في ولاية سيدي بلعباس

في إنجاز شبكة المياه وتوسيع واد مكرة، نطلب من

سيادتكم إنجاز سد كبير في بلدية الظاببية الذي يمر

به واد مكرة.

السيد معالي وزير الأشغال العمومية،

نظرا للتحسن في الإنجازات الكبرى التي قمتم

بها على مستوى الوطن،

نطلب من سيادتكم النظر في ولاية سيدي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 18 ذو القعدة 1426هـ

الموافق 20 ديسمبر 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587